الأخوة الأعداء

إسرائيل وممالك الخليج

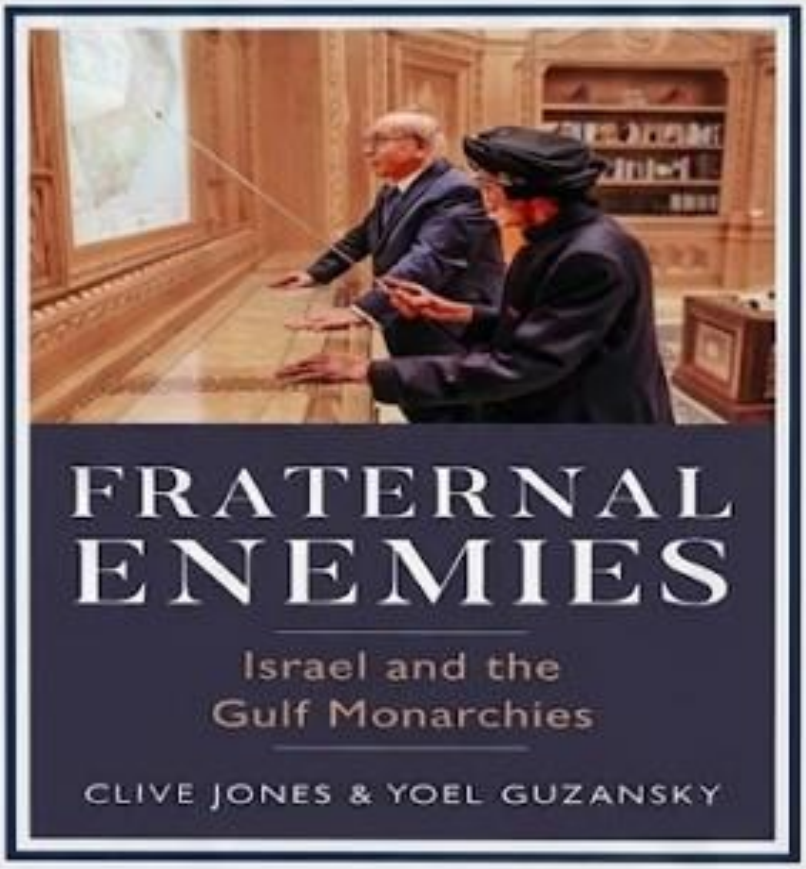

كلايف جونز، يؤيل غوزانسكي

مطبعة جامعة أكسفورد – نيويورك – 2019

ترجمة: خالد غنام

مركز الانطلاقة للدراسات – 2026

مركز الانطلاقة للدراسات
ALENTILAQAH RESEARCH CENTER (A.R.C)

الاخوة الأعداء
إسرائيل وممالك الخليج

الفهرس

تعليق بقلم خالد غنام..... 2
شكر وتقدير..... 4
التمهيد 6
مقدمة: إطار عمل للتحليل..... 7
1. علاقات إسرائيل مع ممالك الخليج: التاريخ والسياق..... 17
2. إسرائيل والخليج الأدنى: دبلوماسية الدول الصغيرة 23
3. هل العلاقات الإسرائيلية السعودية أكثر من مجرد مجموع أجزائها؟ 42
4. مبيعات الأسلحة والمسألة النووية..... 51
5. حدود التواطؤ: الحرب الأهلية السورية 65
الخلاصة: مصالح ظاهرة، شراكات خفية..... 74

تعليق بقلم خالد غنام

كتاب الأخوة الأعداء (صدر عام 2019) من أهم الكتب التي عالجت موضوع العلاقات الإسرائيلية الخليجية بالاعتماد على مصادر صحافية نشرت أخبار هذه العلاقات في الإعلام الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي. قام المؤلفان بتجميع كل ما نُشر عن هذه العلاقات وفرزها بأسلوب علمي شيق. كما أن المؤلفان حضرا العديد من المؤتمرات الأمنية والاقتصادية ذات الصلة، وتحدثا مع صانعي القرار وحصلا على معلومات حصرية نشراها في طيات هذا الكتاب.

حاول المؤلفان الموازنة بين مصادر المعلومات حتى لا يكون الكتاب يحمل وجهة نظر إسرائيلية صرفة، فاقتبسا العديد من التصريحات لمسؤولين عرب، كما أنهما اعتمدا على عدد كبير من المقالات العربية أو التي تمثل وجهة نظر الطرف العربي، إلا أن الكتاب يُعد كتابًا إسرائيليًا بامتياز. فقد حرص الكتاب على ترويج النسخة الإسرائيلية من الاتفاقيات الإبراهيمية التي تعني السلام مقابل السلام، والتعاون الأمني والاقتصادي. كما أن مفتاح القرار الأمريكي موجود في تل أبيب، لذا فإن إرضاء الحكومة الإسرائيلية يفتح الطريق لحصول حكومات دول الخليج العربي على تسهيلات كبرى من الإدارة الأمريكية.

بالنسبة لي فإن هذه الدعاية الصهيونية لا تتوافق مع الواقع السياسي لحكومات دول الخليج العربي، وخصوصًا المملكة العربية السعودية – الدولة المركزية في الخليج العربي، والتي رفضت مرارًا وتكرارًا فكرة السلام المتبادل، وتصر على مفهوم المبادرة العربية أي الأرض مقابل السلام. وترفض أي سلام لا يحقق دولة فلسطينية.

أما بخصوص احتياجات حكومات دول الخليج العربي العسكرية والأمنية فهي متنوعة المصادر، تشمل أسلحة ونظم أمريكية وأوروبية وروسية وصينية وغيرها من المصادر، كما أن حكومات دول الخليج العربي طلبت من عدة دول إقامة مواقع عسكرية داخل أراضيها من أجل حمايتها وتوفير سبل نقل

الخبرات، أي أن حكومات دول الخليج العربي تعتمد على مصادر متنوعة للحصول على أسلحة ونظم حماية.

كما أن النظم السياسية الغربية الحديثة تعطي صلاحيات للشركات الكبرى بعقد صفقات تجارية مع حكومات دول الخليج العربي دون الحاجة لقرارات حكومية، إضافة إلى وجود شركات عابرة للحدود تعمل في عدة دول بالعالم ولا يمكن اعتبارها أمريكية صرفة.

تم طرح أفكار أمريكية تشجيعية مثل الموافقة على صفقات كبرى مثل بيع طائرات إف - 35 أو بناء مفاعلات نووية سلمية وغيرها، وقام الإعلام الصهيوني بالترويج لها على أنها فرص لا يمكن تضييعها، وعلى حكومات دول الخليج العربي الهرولة نحو تل أبيب لإتمام تلك الصفقات.

كما قام الإعلام الصهيوني للترويج إلى فكرة خوف شيوخ وملوك دول الخليج العربي من شعوبهم، وأنهم يرغبون بإقامة علاقة مع الحكومة الإسرائيلية لكنهم يخشون من شعوبهم. كما أن هذه النخب الحاكمة تحكم شعوبهم بالترغيب المالي والترهيب الأمني الاستبدادي، ولعل قصص مثل اغتيال الصحافي جمال خاشقجي واحتجاز عدد من أمراء السعودية في فندق ريتز كارلتون، أو أن خلية الإخوان المسلمين تفشل في قلب الحكم بدولة الإمارات وغيرها من القصص التي تناولها الإعلام الصهيوني بطريقة سخيفة حيث أظهر أن حكام دول الخليج العربي عبارة عن قادة مستبدين مرفوضين من شعوبهم ولا يوجد أحد مستعد لحمايتهم إلا الحكومة الإسرائيلية.

هذه الأكاذيب الإعلامية لا تستند لأي معلومات حقيقية عن طرق الحكم في دول الخليج العربي وآلية حل المشكلات الداخلية، كما أنها تتجاهل حقيقة راسخة أن حكام دول الخليج العربي لديهم قبول محلي وإقليمي ودولي يجعلهم بعيدين عن أي شعور بالخوف على عروشهم ولا توجد أي دولة كبرى تصنف أي حاكم خليجي على أنه دكتاتور مستبد.

أما لماذا يتمسك حكام دول الخليج العربي وخصوصًا العائلة الحاكمة بالسعودية بمبدأ الأرض مقابل السلام؟ هذا لأنهم يبحثون عن استقرار حقيقي في الشرق الأوسط تكون فيه الحدود السياسية ثابتة، وهذا ينطبق على كل الدول بما في ذلك تركيا وإيران وإسرائيل والدول العربية، فهم يبحثون عن إسرائيل الدولة الصغيرة ضمن نطاق الشرق الأوسط، ويرفضون أن تتحول إسرائيل إلى قوة استعمارية تتحكم بحكومات دول الشرق الأوسط، وهم بالمثل يرفضون أن تتحكم بهم إيران أو تركيا، وهذا الموقف المعلن يجعلهم يرفضون أن تظهر قوى إقليمية تسيطر على حكومات دول الشرق الأوسط.

كما أن التلويح بخروج القوات الأمريكية من الشرق الأوسط، من أجل تخفيف النفقات الأمريكية لا يتناسب مع الدعم المالي الضخم الذي تقدمه حكومات دول الخليج العربي للإدارة الأمريكية مقابل توفير الحماية والاستقرار بمنطقة الخليج العربي. بل إن خروج القوات الأمريكية لا يعني عدم توفر بديل آخر يساعد في حماية دول الخليج حيث أن هناك قواعد عسكرية لحوالي عشرين دولة مثل بريطانيا وفرنسا وكوريا وأستراليا وتركيا ومصر وغيرها من الدول، إضافة لوجود شركات دولية للأمن والحماية تقدم خدماتها لدول الخليج العربي.

بالنسبة لنا الكتاب لا يتعدى كونه من أهم الكتب التي قامت الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو بالترويج له على أنه قدّم الخلطة السرية للسلام في الشرق الأوسط، إلا أنه بالحقيقة يطرح أفكار سيادة إسرائيل على الشرق الأوسط ضمن مفهوم التفوق التقني الإسرائيلي وحاجة النخب العربية الحاكمة المستبدة لحماية إسرائيل مقابل ولائهم لقرارات الحكومة الإسرائيلية.

شكر وتقدير

هذا الكتاب هو ثمرة نقاشات ومناظرات (ومناقشات ودية) عديدة دارت بين المؤلفين وزملاء وأصدقاء مقربين على مدى سنوات. وعلى وجه الخصوص، كانت نصائح وتوجيهات كل من ناحوم أدموني، وآلان كريغ، وأنوش إحسامي، وإفرايم هاليفي، وروري ميلر، وبيفرلي ميلتون-إدواردز، وتوري بيترسن، وإيتامار رابينوفيتش، ويهوديت رونين، وعاموس يادلين قيّمة للغاية. فقد قدموا جميعًا رؤى ثاقبة لولاها، لكانت غائبة عن المؤلفين، وساهمت في صقل الحجج والتحليلات. ونحن مدينون لهم جميعًا. وبالمثل، نتقدم بالشكر للمراجعين المجهولين الذين قرأوا المخطوطة بعناية، وقدموا العديد من الاقتراحات القيّمة التي ساهمت بلا شك في صقل الحجج. يتقدم المؤلفون بالشكر الجزيل لمايكل دواير من دار نشر هيرست على صبره ونصائحه القيّمة، والتي كان لتوجيهاته في إنجاز هذا المشروع أثر بالغ الأهمية.

سيرة ذاتية للمؤلفين

الدكتور يوئيل غوزانسكي باحث أول في معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب. كان سابقًا زميلًا زائرًا في معهد هوفر جامعة ستانفورد 2017/2016. كان الدكتور غوزانسكي مسؤولًا سابقًا عن القضايا الاستراتيجية في الأمن القومي.

البروفيسور كلايف جونز يشغل كرسيًا في الأمن الإقليمي (الشرق الأوسط) في كلية الحكومة والشؤون الدولية بجامعة دورهام، وهو أستاذ باحث زائر في قسم الدراسات التاريخية، NTNU[1]، تروندهايم، النرويج.

الوصف

ليست العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج بالأمر الجديد. ففي أعقاب اتفاقيات أوسلو عام 1993، أقامت كل من قطر وعُمان علاقات دبلوماسية غير رسمية مع إسرائيل. وفي عام 2010، ذكرت صحيفة هآرتس أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة، تسيبي ليفني، كانت على علاقة ودية مع الشيخ عبد الله بن زايد، نظيرها الإماراتي، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين. وقد زُعم أن الشكوك المشتركة تجاه المطامع الإقليمية الإيرانية، والتي شكلت بلا شك أساس هذه العلاقات، امتدت إلى حوار سري بين إسرائيل والسعودية، بقيادة الراحل مئير داغان، الرئيس السابق للموساد.

كما يُسلط التعاون بين إسرائيل والسعودية في إحباط طموحات إيران الإقليمية الضوء على افتقار واشنطن للقيادة الاستراتيجية، التي كانت سابقاً الركيزة التي استندت إليها إسرائيل ودول الخليج في استراتيجياتها الأمنية الإقليمية.

يؤكد جونز وجوزانسكي أن العلاقات بين إسرائيل والعديد من نظيراتها الخليجية، على أقل تقدير، أصبحت الآن أكثر حيوية مما كان يُعتقد سابقاً. فهي تُشكل نظاماً أمنياً ضمنياً، وإن كان قائماً على مصالح القوة العسكرية، إلا أنه لا يستبعد التنافس في مجالات أخرى. وفي نهاية المطاف، تُسهم هذه العلاقات في تشكيل نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط.

آراء النقاد

- شامل، مفصل، وفي الوقت المناسب. - مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs

- مساهمة قيّمة في دراسات الشرق الأوسط، تُثير المزيد من التساؤلات لدى القارئ، بالإضافة إلى تقديمها منظورًا تاريخيًا واسعًا حول الخلافات وتضارب المصالح... مرجع بالغ الأهمية. - مجلة السياسة العالمية Global Policy

- كتاب موجز ومكتوب بأسلوب جيد. - مجلة البقاء Survival

- كتاب "الإخوة الأعداء" كتاب لا غنى عنه... خارطة طريق نظرية ممتازة، مدعومة بدراسات تجريبية رائعة... هذا السرد الاستشرافي وفي الوقت المناسب... يُمثل إضافة قيّمة إلى مكتبة صانعي السياسات والباحثين الساعين إلى تأصيل نظري واقعي دقيق للصراع والتعاون في الشرق الأوسط.» - مراجعة كتب كلية لندن للاقتصاد LSE Review of Books

- لا يُمكن تخيّل كتاب أكثر ملاءمة للوقت الحالي... يُقدم لنا جونز وجوزانسكي دليلًا مفيدًا للغاية للعلاقات الإسرائيلية الخليجية، وهو دليل مُحكَم البحث، ومُستند إلى أسس نظرية، ومُستند إلى أدلة تجريبية. - مجلة الشرق الأوسط The Middle East Journal

- تقدم دراسة جونز وجوزانسكي تحليلًا ثاقبًا [...] للعلاقات الثنائية التي أقامتها إسرائيل مع بعض دول الدول العربية السنية في الخليج العربي. يستحق عملهما بوضوح اهتمام كل من يهتم بهذا الجانب من السياسة الخارجية الإسرائيلية. – مجلة الشؤون الإسرائيلية Israel Affairs

- عمل جديد، ثاقب، وفي غاية الأهمية. يرسم جونز وجوزانسكي صورة حية للعلاقة بين إسرائيل ودول الخليج. إنه كنز دفين من البيانات التجريبية الغنية التي تُثري معرفتنا بموضوع هام وحاسم. - مهران كامرافا، أستاذ ومدير مركز الدراسات الدولية والإقليمية في كلية الخدمة الخارجية بجامعة جورج تاون في قطر

- دليل واضح وموجز ومفيد للغاية لاستكشاف هذا الموضوع سريع التطور. يقدم جونز وجوزانسكي للقراء صورة شاملة للعلاقات الإسرائيلية الخليجية، من حيث تطورها التاريخي ووضعها الراهن. - كريستيان كوتس أولريشسن، زميل شؤون الشرق الأوسط في معهد بيكر للسياسة العامة بجامعة رايس.

- سردٌ دقيقٌ وموثقٌ بدقةٍ لكيفية بناء العداء المشترك لإيران والإسلاميين روابط أمنية وتجارية متزايدة الوضوح بين إسرائيل والسعودية والإمارات ودول خليجية أخرى، على الرغم من استمرار الجمود في القضية الفلسطينية الحساسة. - إيان بلاك، مؤلف كتاب «أعداء وجيران: العرب واليهود في فلسطين وإسرائيل، 1917-2017.

- يوثق كتاب "الإخوة الأعداء" بدقةٍ الزيادة الكبيرة في المشاركة والتعاون رفيع المستوى بين إسرائيل وممالك الخليج العربي... لقد وضع كلايف جونز ويؤيل جوزانسكي إطارًا بالغ الأهمية لفهم التعقيدات المحيطة بالنظام الإقليمي الجديد. يُعد كتاب "الأعداء الأشقاء" قراءةً أساسيةً لكل من يرغب في فهم تعقيدات العلاقة المتطورة وأحدث تحول في سياسات الشرق الأوسط المعاصرة. — مجلة سياسة الشرق الأوسط Middle East Policy

التمهيد

في الأول من مارس عام 1945، صرّح الرئيس روزفلت أمام جلسة مشتركة للكونغرس قائلاً: "لقد تعلمت عن المشكلة برمتها، مشكلة المسلمين، ومشكلة اليهود، من خلال حديثي مع ابن سعود لمدة خمس دقائق أكثر مما كنت سأتعلمه في تبادل عشرات الرسائل". وكان روزفلت يشير إلى الاجتماع الذي عقده مع الملك السعودي على متن سفينة تابعة للبحرية الأمريكية، كوينسي، في منطقة البحيرة المُرَّة الكبرى قرب من قناة السويس في فبراير عام 1945، في أعقاب قمة يالطا.

سبق الاجتماع تبادل رسائل. في رسائله، حاول ابن سعود إقناع روزفلت بالتخلي عن فكرة دعم قيام دولة يهودية في فلسطين مع نهاية الحرب، ولم يتردد في التعبير عن موقفه السلبي تجاه اليهود. وغني عن القول، إن محاولة روزفلت للتوفيق بين دعم واشنطن لفكرة قيام دولة يهودية في جزء من فلسطين - في أعقاب المحرقة - ودورها المتزايد في سياسات الشرق الأوسط - لم تُجدِ نفعًا.

في العقود اللاحقة، شكّل الضغط المباشر من السعودية - الذي مارسته شركات النفط الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية وجهات أخرى معنية بالشؤون العربية لإبعاد الولايات المتحدة عن إسرائيل - بُعدًا دائمًا وهامًا في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. من هذا المنظور، يبدو الحوار السعودي الإسرائيلي الضمني، والشكوى السعودية التي تُبثّ في المسامع الإسرائيلية بشأن سياسات الرئيس السابق أوباما في الشرق الأوسط، أمرًا مثيرًا للسخرية، على أقل تقدير.

ينبغي علينا جميعاً أن نكون ممتنين للدكتور غوزانسكي والبروفيسور جونز لإرشادنا خلال المسار الطويل والصعب الذي سلكته العلاقات الإسرائيلية السعودية، بل وعلاقات إسرائيل الأوسع مع ممالك الخليج، منذ أربعينيات القرن الماضي.

كما نجحوا، ضمن مساحة محدودة، في تحقيق التوازن الصحيح بين قصة علاقة إسرائيل بالسعودية وقصة العلاقات المختلفة التي بنتها مع ممالك الخليج العربي الأصغر.

تتسم هذه العلاقات بالسرية والهشاشة. يولي عرب الخليج اليوم أهمية أقل للقضية الفلسطينية مقارنةً بما كانوا عليه قبل ثلاثين أو حتى عشرين عامًا، لكن القضية لا تزال تهمهم، وهي تهم عامة الناس أكثر من النخب الحاكمة.

أما هؤلاء، فهم أكثر قلقاً من تحدي إيران والإسلام الجهادي، ومن انسحاب أمريكا الواضح من المنطقة، مقارنةً بتحدي إسرائيل. ومع ذلك، وطالما استمر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (ناهيك عن تفاقمه)، فإن علاقة طبيعية مفتوحة ليست مطروحة.

لكن من الممكن نظرياً تحويل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى عنصر أساسي في سياق سياسي دبلوماسي جديد، حيث يلعب عرب الخليج دوراً في إعادة إطلاق عملية سلام إسرائيلية فلسطينية حقيقية.

يمكن تحقيق ذلك إذا قدم عرب الخليج لإسرائيل بعض مكافآت السلام التي بالكاد يستطيع الفلسطينيون تقديمها، وذلك من خلال المشاركة في إعادة إعمار وتنمية غزة، ومساعدة القيادة الفلسطينية على تقديم بعض التنازلات السياسية والرمزية التي يمكنها الالتزام بها.

يمكن إدراج مثل هذه التطورات ضمن رؤية مشتركة أوسع للمنطقة من قِبل إسرائيل والدول العربية المعتدلة. إن سياسة أمريكية جديدة قوية في الشرق الأوسط شرط أساسي لتحقيق هذا السيناريو. يُمهد هذا الكتاب الطريق لمناقشة شاملة لهذه القضايا. ولا يزال الكثير على حاله منذ انتقال السلطة من إدارة أوباما إلى إدارة ترامب.

أولى الرئيس ترامب أهمية بالغة لعلاقته مع آل سعود، لكن كما أظهرت قضية خاشقجي بوضوح، يصعب إدارة هذه العلاقة بسلاسة. ومع ذلك، وكما بينت زيارة رئيس الوزراء نتنياهو إلى عُمان في أكتوبر 2018، ثمة آفاق لتطوير علاقات إسرائيل مع دول الخليج.

الأستاذ الفخري، السفير إيتمار رابينوفيتش،

جامعة تل أبيب، ديسمبر 2018

مقدمة: إطار عمل للتحليل

أصبح هذا الموضوع شبه متكرر في خطاباته أمام تجمعات الشخصيات البارزة، وفي مقالاته التي كتبها للمجلات العالمية. وفي كلمته أمام الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2018، استغل رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، هذه المنصة لتحذير المجتمع الدولي من طموحات إيران النووية، واستمرارها في إثارة المشاكل الإقليمية.

ذكّر المندوبين المجتمعين بأن إسرائيل عارضت الاتفاق النووي الإيراني، الذي وُقّع بحفاوة بالغة عام 2015، تحديدًا لأنه شجّع ما وصفه بأسلوب مسرحي بـ"طغاة طهران". ومع ذلك، أشار إلى أن الاتفاق الإيراني، المعروف رسميًا باسم خطة العمل الشاملة المشتركة، كان له نتيجة واحدة بارزة بالنسبة لإسرائيل:

سيداتي وسادتي، لدي اعتراف مهم أود الإدلاء به: قد يفاجئكم هذا، لكن عليّ أن أعترف بأن الاتفاق مع إيران كان له نتيجة إيجابية واحدة، نتيجة غير مقصودة ولكنها نتيجة إيجابية.

من خلال تمكين إيران، قرَّبت إسرائيل والعديد من الدول العربية من بعضها البعض أكثر من أي وقت مضى في علاقة حميمة وصداقة لم أشهدها في حياتي، وكانت مستحيلة التصور قبل بضع سنوات.

وكما تعلمون، عندما تُبنى الصداقات في ظل تهديد أو تحدٍّ، سرعان ما تتضح الفرص... تُقدّر إسرائيل هذه الصداقات الجديدة تقديراً عميقاً، وآمل أن يأتي اليوم الذي تستطيع فيه إسرائيل توسيع نطاق السلام، سلام رسمي، ليشمل جيرانها العرب الآخرين، بمن فيهم الفلسطينيون، إلى ما هو أبعد من مصر والأردن[2].

لم يكن لدى أحد تقريباً أي شك في أن العلاقة الحميمة والوثيقة والصداقة التي أشار إليها نتنياهو كانت مع العديد من الممالك الخليجية العربية. فعلى مدى أكثر من عقد من الزمان، أشارت تقارير من مصادر مختلفة إلى تقارب المصالح بين إسرائيل والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، فيما يتعلق بالتحدي الأمني الذي تمثله إيران.

لكن التصور المشترك للتهديد لا يُخبرنا إلا القليل عن الديناميكية الأوسع التي تُشكّل أساس مجموعة من العلاقات التي أعادت، إلى حد كبير، تشكيل الفكر الأمني في معظم أنحاء الشرق الأوسط. في الواقع، تجاوزت هذه العلاقات، على الأقل من وجهة نظر إسرائيل، مجرد السياسة الواقعية لتشمل أشكالاً أخرى من التفاعل في أعقابها.

في مقالٍ له في مجلة الإيكونوميست في يناير 2018، حيث أشاد بإسرائيل باعتبارها مثالاً يحتذى به للاقتصاد القائم على المعرفة، رأى نتنياهو أن "العديد من الدول العربية تنظر الآن إلى إسرائيل ليس كعدو، بل كحليف لا غنى عنه في معركتنا المشتركة ضد الإسلام المتشدد". "كما يسعون إلى الاستفادة

من التكنولوجيا الإسرائيلية لدعم اقتصاداتهم. وقد يُسهم التطبيع المحتمل مع الدول العربية في تمهيد الطريق للسلام مع الفلسطينيين"[3].

جسّد خطاب نتنياهو أمام الأمم المتحدة ومقالته في مجلة الإيكونوميست مزيجًا من مصالح القوة الصلبة وتأثير القوة الناعمة الذي شكّل بحلول عام 2018 علاقات إسرائيل مع ممالك الخليج العربي. وقد مثّل ذلك إعادة صياغة عميقة لجزء كبير من النظام الإقليمي.

منذ عام 2010، شهد هذا النظام تغييراً هائلاً، بل ووحشياً في كثير من الأحيان، لدرجة أن النظام السياسي الاستبدادي القائم على الدولة، والذي كان مستقراً نسبياً، والذي كان يهيمن على الشرق الأوسط قبل الانتفاضات العربية، قد اهتز من جذوره[4].

كانت هذه الاضطرابات بالطبع رد فعل على مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والطائفية التي أعادت تشكيل المشهد الجيوسياسي لجزء كبير من الشرق الأوسط.

لقد ولّت يقينيات النظام الإقليمي الذي شكله إرث "اتفاقية سايكس بيكو" التي قامت على تشكيل نظام دول الشرق الأوسط حول المصالح الاستعمارية السابقة؛ لقد ولّى نظام الدولة الذي ترسخ بفضل يقينيات الحرب الباردة عندما تنافست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على النفوذ الإقليمي.

قد تقوم دولة ما - على سبيل المثال مصر في منتصف السبعينيات - بتغيير ولائها بهذا الشكل، ولكن كان من الواضح نسبياً أين تكمن الولاءات الوطنية.

في هذا السياق، كان الرفض القاطع لإسرائيل من قبل العالم العربي ككيان ذي سيادة شرعية واضحاً لا لبس فيه. لم تكن أي دولة عربية مستعدة للتعامل علناً مع القدس، وهو موقف تجسد بوضوح في ما يُسمى بإعلان الخرطوم الذي أصدرته جامعة الدول العربية في نوفمبر 1967، وما تضمنه من "اللاءات الثلاث" الشهيرة: لا اعتراف بإسرائيل، لا تفاوض مع إسرائيل، لا سلام مع إسرائيل.

نعلم الآن أنه وراء هذا المظهر من العداء الإقليمي الجماعي، تمتعت عدة دول عربية، ولا سيما الأردن والمغرب، بعلاقات سرية مع إسرائيل على مدى عقود. ومع ذلك، فإن حدة هذا الرفض الأوسع لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ذات الأغلبية العربية والإسلامية كانت كافية للتأثير على عملية صنع السياسات في واشنطن عند اتخاذ القرارات بشأن قضايا الأمن في الشرق الأوسط[5].

بعد عام 2011، أصبح الوضع أكثر تعقيدًا. وللتأكيد، فإن الرفض العربي الشامل لإسرائيل، الذي كرّسه إعلان الخرطوم، كان قد بدأ بالتفكك قبل الانتفاضات العربية بفترة طويلة. إن توقيع معاهدة السلام مع مصر عام 1979، وما تلاه من اتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية والأردن عامي 1993 و1994، كلها تشهد على هشاشة الوحدة العربية فيما يتعلق بإسرائيل.

سرعان ما ظهرت التصدعات في أماكن أخرى. فبعد أن كان أي مظهر من مظاهر التعاون العربي الإسرائيلي أمراً لا يمكن تصوره، بدأت بعض الممالك الخليجية العربية بقيادة المملكة العربية السعودية بحلول عام 2002 في اتباع شكل من أشكال الدبلوماسية ذات المسارين: إدانة بناء المستوطنات الإسرائيلية والانتهاكات المتصورة للحقوق الوطنية الفلسطينية من جهة، واستكشاف الفوائد التي يمكن جنيها من خلال حوار سري مع إسرائيل حول مجموعة من القضايا الأمنية من جهة أخرى.

في حين كان يُنظر إلى حلّ القضية الفلسطينية في السابق على أنه شرط أساسي لأي حوار بين إسرائيل وجيرانها العرب، فإن واقع الشرق الأوسط المعاصر خلق بيئة دفعت فيها البراغماتية النابعة من الحاجة الاستراتيجية قضية فلسطين إلى الهامش. ولم يبرز هذا الأمر في أي مكان أكثر وضوحًا مما هو عليه في

المخاوف المشتركة بين إسرائيل والعديد من ممالك الخليج العربي بشأن إيران وبرنامجها النووي ونفوذها المتزايد في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

لذا، فإن أفضل السبل لفهم هذه العلاقات المتنامية بين إسرائيل ودول الخليج هي محور هذه الدراسة. وهناك أدلة تجريبية كثيرة تُظهر التنوع الغني للعلاقات الثنائية لإسرائيل مع العالم العربي عمومًا ودول الخليج خصوصًا، والتي باتت اليوم ظاهرة للعيان[6].

وكما أشار غلين إي. بيري في عام 1984، "كان الإسرائيليون دائماً قادرين على اختراق النظام العربي كحلفاء ضمنيين لطرف ضد آخر، وفي بعض الأحيان كانت بعض الأنظمة أو الحركات تسعى سراً للحصول على المساعدة الإسرائيلية قبل وقت طويل من التدخل الأكثر وضوحاً بعد منتصف السبعينيات[7]".

ومع ذلك، فإن مدى إمكانية، بل وضرورة، اعتبار العلاقات المعاصرة مع ممالك الخليج بمثابة تشكيل لملامح نظام إقليمي جديد، يُعد موضوعًا رئيسيًا في هذا الكتاب، ويحتاج إلى دراسة متأنية في سياقه. صحيح أنه لا توجد علاقات دبلوماسية رسمية - ناهيك عن أي شيء يقترب من تحالف علني - بين ممالك الخليج وإسرائيل، لكن هذا لا ينفي وجود إطار تعاوني واضح.

أبدت ممالك الخليج انفتاحاً أكبر في استعدادها الظاهر للتقرب من القدس. ففي أبريل 2008، ألقت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة، تسيبي ليفني، كلمةً في منتدى الدوحة الثامن للديمقراطية، أعربت فيها عن أملها في أن تُدار العلاقات بين إسرائيل وقطر في نهاية المطاف على أسس أكثر انفتاحاً. وفي عام 2010، كشف تقريرٌ نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية اليومية، استناداً إلى برقياتٍ نشرها موقع ويكيليكس، أن ليفني أقامت أيضاً علاقةً وثيقةً مع نظيرها الإماراتي، الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية بين الدولتين.

لا شك أن الشك المشترك في المخططات الإقليمية لطهران قد دعم هذه العلاقات، ولكنه امتد الآن، كما يُزعم، إلى حوار سري بين إسرائيل والسعودية، أُجري برعاية المدير السابق للموساد، الراحل مئير داغان[8].

لا شك أن أي دراسة تتناول علاقات إسرائيل مع ممالك الخليج تواجه تحديًا معرفيًا. ولا يخفى على أحد وفرة التقارير الإخبارية، والوثائق السياسية، وتقارير مراكز الأبحاث، والحكايات الموثقة التي ساهمت في كشف الكثير من الغموض، إن لم يكن التمويه، المحيط بهذه العلاقات. غالبًا ما تكون مصادر هذه التقارير موثوقة، ونعتمد عليها في هذه الدراسة. ومع ذلك، يبقى الكثير منها مجرد تكهنات في أحسن الأحوال، وقليل المعلومات في أسوأها.

هذا الأمر مفهوم جزئياً: فقلة من المسؤولين الحكوميين من كلا الجانبين، وبالتأكيد لا أحد من دول الخليج العربي، يُدلي بتصريحات علنية تؤكد مستوى أو نوع التفاعل مع إسرائيل. مع ذلك، أبدى العديد من المسؤولين في دول الخليج العربي استعدادهم لتقديم تعليقات غير رسمية خارج نطاق التسجيل، في محادثات همسية في بعض الحالات، تمتعت بالسرية وسط ضجيج الندوات الأكاديمية، أو على العكس، محادثات سرية جرت في زاوية هادئة من مقهى أو ردهة فندق في دول خليجية معينة. ورغم فائدتها كأمثلة توضيحية، وتأكيدها في كثير من الأحيان لجزء كبير من حجتنا، فقد تم استبعادها إلى حد كبير من هذه الدراسة.

ثانيًا، غالبًا ما يتم التعامل مع تحليل المعلومات المتاحة بطريقة مجزأة، حيث تفتقر الفروق الدقيقة الكامنة وراء العلاقات المتنوعة إلى الدقة المفاهيمية والمنهجية التي تسمح برسم مسار هذه العلاقات ووضعها ضمن سياق أوسع. وهذا أمر بالغ الأهمية إذا أردنا فهم كيف تمت مراجعة وإعادة رسم ملامح الأمن

الإقليمي في معظم أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك الخليج. حتى قبل الانتفاضات العربية، كان هذا واضحًا في العلاقة المتوترة بشكل متزايد بين العديد من الممالك الخليجية وإيران.

فعلى سبيل المثال، بينما لاحظ بعض الأكاديميين الاستحسان الذي حظي به زعيم حزب الله، الشيخ حسن نصر الله، من العالم العربي أثناء حرب 2006 بين إسرائيل ولبنان وبعدها، لم يُولَ اهتمام يُذكر للقلق المتزايد بين ممالك الخليج إزاء تنامي قوة ونفوذ الحركة الشيعية، التي طالما اعتُبرت واجهةً لطموحات طهران الإقليمية الأوسع[9].

يتجلى هذا القلق الآن في جميع أنحاء ممالك الخليج العربي، ويقسمها تحديداً حول قضية إيران. وقد أبرز النبذ الإقليمي الذي تعرضت له قطر في يونيو 2017 من قبل التحالف الثلاثي المكون من السعودية والإمارات والبحرين، ضعف مجلس التعاون الخليجي المتزايد كتحالف أمني جماعي. وقد دعمت الدوحة وروجت لمجموعة من الفاعلين الإقليميين، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة حماس الفلسطينية التابعة لها، والتي لا تزال أيديولوجيتها مناقضة للحكم الملكي القائم إلى حد كبير على التوريث العائلي.

إن حصول مثل هذه الجماعات على دعم مالي من نظام لا تزال ثروته الهائلة مرتبطة بشكل مطلق بسلطة آل ثاني المطلقة لهو أمرٌ يدعو للسخرية. ومع ذلك، وعلى نطاق أوسع، فقد أدى إرث انتفاضات الربيع العربي إلى انهيار مجلس التعاون الخليجي، سواءً كمجمع أمني أو كمجتمع أمني. فإذا اعتبرنا الأول هو الترابط الوثيق بين المخاوف الأمنية بين الدول التي لا تزال مترابطة، حيث تتطلب التحديات الأمنية الإقليمية استجابة جماعية لا فردية، فإن مجلس التعاون الخليجي لا يعدو كونه مفارقة تاريخية.

وإذا تم تعريف مجتمع الأمن على أنه تجسيد لتوافق جماعي حول طبيعة القضايا الأمنية التي تواجهها، فضلاً عن اتفاق بين جميع الأعضاء حول كيفية معالجتها، فإن مجلس التعاون الخليجي قد تجاوز كونه مفارقة تاريخية؛ فهو بالكاد موجود[10].

هذا، بطبيعة الحال، يمنح الأفضلية لفئة قليلة من الواقعيين في مجال الأمن. ينبغي أن ندرك أن مفهوم الأمن نفسه لا يزال محل جدل، ويشمل معاني ومواقف معيارية متعددة - الأمن لمن ولأي غرض - بالإضافة إلى تحديات لا تُعتبر على الفور استراتيجية بطبيعتها أو قابلة للحل العسكري.

علاوة على ذلك، بات الباحثون ينظرون إلى الصراع في معظم أنحاء الشرق الأوسط على أنه صراع بين ما قبل الحداثة وما بعدها. وقد برزت قوى، وإن كانت سعيدة بتبني العصر الرقمي لنشر رسالتها، إلا أنها تسعى في الوقت نفسه إلى إعادة المنطقة إلى ماضٍ متخيل لا يقبل أي مساومة مع الحداثة أو معارضة لتفسيره المتشدد للشريعة الإسلامية.

أصبح العنف والوحشية اللذان أطلقهما تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق مثالاً صارخاً على هذا التفكير المتخلف. وبالمثل، فإن قوى ما بعد الحداثة، التي تستغل بدورها قوة تكنولوجيا المعلومات، قد تحدّت بشكل متزايد قدسية الدولة العربية، في ظل تدفقات رأس المال العالمية والجهات الفاعلة القوية غير الحكومية - من الشركات العالمية إلى الحركات الجماهيرية المرتبطة بالانتفاضات العربية - التي تسعى إلى اغتصاب النظام القائم[11]. وقد شكّل كلا الأمرين تحدياً لمركزية الدولة كمرجع للعلاقات الإقليمية والدولية.

لا شك أن التوازن ضروري لفهم التحديات الأمنية العديدة التي تواجه الشرق الأوسط. فالدول الاستبدادية غير المنتجة غير قادرة على تلبية متطلبات الاقتصادات القائمة على المعرفة بشكل متزايد، كما أنها غير مرنة في استيعاب التركيبة السكانية المتنامية والمتغيرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط العربي الإسلامي.

مع عدم إنكار جاذبية مفاهيم ما قبل وما بعد الحداثة، تظل الدول الفاعل الأهم في الشرق الأوسط، وتُرسّخ نظامًا يُعلي من شأن السيادة والسلطة في نظام إقليمي يزداد تنافرًا مع نفسه. وإذا كانت مصطلحات "المجمع الأمني" و"المجتمع الأمني" محدودة الفائدة في وصف واقع العلاقات الخليجية المتصدعة، فكيف لنا أن نفهم المشهد الأمني الذي بات يتبنى روابط أوثق بين ممالك الخليج وإسرائيل؟

أنظمة الأمن الضمنية

يكمن نهجنا في فهم علاقات إسرائيل مع العديد من ممالك الخليج، ولا سيما السعودية والإمارات والبحرين، ليس كتحالف رسمي، بل كمظهر من مظاهر نظام أمني ضمني. يتيح هذا النظام استكشاف وتحليل تطور العلاقات بين إسرائيل وممالك الخليج، مع مراعاة أن هذه العلاقات نادراً ما كانت خطية، فضلاً عن كونها غير مدعومة بأي قيم معيارية مشتركة. في الواقع، فإن الواقعية السياسية، مهما بدت غير رائجة في الأوساط الأكاديمية الراقية في الجامعات الأوروبية والأمريكية، هي الأنسب لوصف جوهر هذه العلاقات.

إلا أن ذلك لا ينفي أهمية القيود الفكرية في كل من إسرائيل وأنظمة الخليج التي تحول دون إقامة مثل هذه العلاقات على أسس دبلوماسية أكثر رسمية. فمهما كانت درجة ولاء أنظمة الخليج للدولة الفلسطينية، على سبيل المثال، فإن رمزية فلسطين في الشارع العربي ورفض اليمين الإسرائيلي قبول أي تراجع حقيقي عن الضفة الغربية والقدس الشرقية يفرضان قيودًا على التعبير الأكثر انفتاحًا وواقعية عن الأمن الجماعي بين الأطراف المتنازعة سابقًا.

لذا، فإن فهم العلاقات الإسرائيلية الخليجية من منظور نظام الأمن الانتقالي له فائدة واضحة: فهو يسمح بمواصلة التعاون الأمني بين الأطراف المعنية (لا سيما فيما يتعلق بإيران) دون المساس بالمواقف السياسية الحساسة التي قد تُثير معارضة داخلية. ومع ذلك، إذا أُريد لفكرة نظام الأمن الانتقالي أن تكون صالحة كأداة مفاهيمية، فلا بد من فهم أصولها الفكرية. فالأنظمة الأمنية عمومًا هي نتاج ذلك الركن الأساسي الذي تعرض لانتقادات كثيرة ولكنه لا يزال قائمًا في العلاقات الدولية: الواقعية.

بالنسبة لبعض الباحثين الواقعيين، قد يكون الفرق بين نظام أمني وتحالف عسكري رسمي مجرد فرق في التركيز، على الرغم من أن الأخير عادةً ما يتضمن شكلاً من أشكال التعاون المقنن في صورة معاهدة أو ظهور مؤسسة محددة، كما هو الحال في حلف شمال الأطلسي (الناتو). وبينما تستند هذه الأنظمة غالبًا إلى منطق المعضلة الأمنية، فإنها على النقيض من ذلك تشير إلى أنه في حين قد تتباين المصالح الوطنية للدول في مجالات معينة، فإن هذه المصالح غالبًا ما تختلط بمصالح وأهداف أخرى أكثر توافقًا، مما يمكن أن يدعم بعض أشكال التعاون الدولي[12].

تجدر الإشارة إلى أنه خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، تجاوزت دراسة الأنظمة الأمنية الاهتمامات الاستراتيجية البحتة لتتبنى نهجًا معياريًا أكثر، مع التركيز بشكل متزايد ليس فقط على التقارب والاتفاق بشأن قضايا القوة الصلبة، بل أيضًا على ظهور مؤسسات يمكنها المساعدة في تعزيز وتنمية قيم أكثر ليبرالية وتعاونية بين أتباعها. ولعل ذروة هذا النهج قد تجلت بشكل أوضح مع ظهور الاتحاد الأوروبي، الذي دافع بوضوح عن نهج قائم على الحقوق بين دوله الأعضاء وعلى نطاق أوسع في إدارته للشؤون الدولية.

مع ذلك، فإن تصنيف الأنظمة الذي طرحته هذه الدراسة يعتمد بشكل كبير على تفسير واقعي للمصطلح، وليس على هذا النموذج المؤسسي الليبرالي. فنحن نرى أن الأنظمة الأمنية تعكس موازين القوى - الاقتصادية والعسكرية - التي تسمح للأطراف المعنية بتعزيز مصالحها طويلة الأمد التي تتداخل فيما بينها. وعلى عكس المناهج المؤسسية الليبرالية التي تنظر إلى الأنظمة كآليات تعاونية مصممة للحد من أسوأ تجاوزات المعضلة الأمنية، ومُهيأة لتحقيق منفعة عامة معيارية، فإن فكرة نظام أمني يضم إسرائيل

ودول الخليج تستند إلى تصورات مشتركة لمصالح الدولة التي يجب تحقيقها والتهديدات التي يجب مواجهتها. كما قد يدرك ستيفن كراسنر، فهو نظام مدفوع بمعضلة أمنية كلاسيكية بدلاً من نظام ظهر للتخفيف من أسوأ تجاوزاته[13].

ومع ذلك، فقد ركزت الدراسات المتعلقة بإنشاء الأنظمة الأمنية على القواعد غير الرسمية التي يجب الالتزام بها، وغالبًا ما يكون ذلك ضمن إطار مؤسسي متفق عليه يؤدي في نهاية المطاف إلى تحالفات رسمية. وفي دراسته لمؤتمر أوروبا الذي ضمن السلام الأوروبي لما يقرب من قرن بعد الحروب النابليونية، سلط روبرت جيرفيس الضوء على التفاهمات المشتركة والرغبة في الحفاظ على الوضع الراهن بين القوى الأوروبية الكبرى[14].

للوهلة الأولى، يبدو من الصعب تحديد أي نظام أمني في الشرق الأوسط يلتزم بالخصائص المذكورة أعلاه. فحتى قبل القطيعة مع قطر عام 2017، لم يكن مجلس التعاون الخليجي ملتزمًا بالمبادئ المتفق عليها التي تحكم التعاون الأمني. وقد باءت محاولات عام 1991 لإنشاء قوة عربية موحدة لردع أي عدوان عراقي مستقبلي - ما يُعرف بإعلان دمشق - بالفشل. وكانت الشكوك حول هيمنة السعودية، إلى جانب المخاوف من أن وجود القوات السورية والمصرية في شبه الجزيرة العربية ضمن هذه القوة قد يُزعزع الاستقرار، كافيةً لإفشال هذه المبادرة[15].

مع ذلك، لطالما أبدى باحثو شؤون الشرق الأوسط، وكذلك منظرو العلاقات الدولية، اهتمامًا بتوزيع القوة في المنطقة، وكيف شكّل هذا التوزيع بنية أمنية محددة بين العرب والإسرائيليين. ففي نهاية المطاف، لم تندلع حرب شاملة بين إسرائيل وجيرانها العرب منذ عام 1973. وفي ثمانينيات القرن الماضي، وانطلاقًا من أعمال جيرفيس، سعت جانيس غروس شتاين إلى تطبيق مفهوم النظام الأمني لفهم الملامح العامة للصراع العربي الإسرائيلي.

على الرغم من العداوات التي كانت لا تزال تُحدد أنماط الخطاب الدبلوماسي بين الأطراف المتنازعة في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، زعمت شتاين أن التنافس الصفري لم يعد يُحدد الصراع. بل إن مصالح إسرائيل وجيرانها العرب لم تكن "متنافسة أو متوافقة تمامًا"، مما أدى، كما خلصت، إلى عملية إدارة للصراع تُقر فيها جميع الأطراف بقواعد اللعبة والمبدأ الأساسي للمعاملة بالمثل[16].

لكن بالنسبة لإفرايم إنبار وشموئيل ساندلر، لم يكن مبدأ المعاملة بالمثل وحده كافياً لتفسير الاستقرار النسبي للعلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية. فقد جادلا بأن شتاين قلل من شأن دور الردع في هذه العلاقة، ولا سيما - من خلال ممارسة القوة العسكرية الساحقة - مدى إدراك إسرائيل لموقعها ومصالحها الاستراتيجية الإقليمية على أنها تتمحور حول الحفاظ على الوضع الراهن.

لقد جادلوا بأن هذه القوة الرادعة كانت ضرورية في إجبار مصر على الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى معاهدة السلام الثنائية الحاسمة. وقد دفع هذا كلا الباحثين إلى القول بأن علاقات إسرائيل مع العالم العربي الأوسع تُعرَّف على أفضل وجه بأنها نظام أمني قائم على مبدأ عدم التدخل: حيث يتم الحفاظ على النظام من خلال توزيع القوة العسكرية وظهور علاقة ردع لا مركزية.

نجح هذا النهج لأن الفاعل الأقوى - إسرائيل في هذه الحالة - تمكن من الحفاظ على موقف ردع فعال كقوة محافظة على الوضع الراهن. وقد ضمن ذلك قبول الفاعلين الآخرين، وإن كان على مضض، للقيود الواضحة لاستخدام القوة لتغيير موازين القوى الإقليمية. وخلص إنبار وساندلر في النهاية إلى أن أنظمة عدم التدخل هذه تفتقر إلى المؤسسية والتوافق الرسمي اللذين يُحددان بنية الأنظمة الأمنية - كما عرّفها جيرفيس. ومع ذلك، فهي لا تقل واقعيةً عن غيرها[17].

على الرغم من فائدتها الواضحة، فإن وصف الأنظمة الأمنية بأنها أنظمة عدم تدخل يُثير إشكاليات. فبدايةً، لا يُخبرنا التركيز على الردع كشرط أساسي للنظام إلا القليل عن مستوى ونوع التفاعل بين الجهات الفاعلة المعنية. وإذا كان نظام عدم التدخل يُعرَّف بالسعي إلى الأمن من بعضها البعض بدلاً من السعي إليه معًا، فإنه يظل محدودًا فيما يتعلق بأشكال التفاعل الأخرى التي تُشكّل أساس بنية النظام الأمني، ولا سيما السلوك التعاوني.

مع التسليم بأن القواعد قد تكون غير رسمية والأعراف ضمنية، فإنها تظل جزءًا لا يتجزأ من أي نظام حتى وإن ظل الردع حجر الزاوية في تفاعل الدول. علاوة على ذلك، فإن التركيز على فكرة الوضع الراهن يجعل كيفية تغير أنظمة الأمن الإقليمي وتكيفها غير واضح، لا سيما عندما تواجه أنظمة عدم التدخل، المبنية على أساس الردع، تهديدات وجودية أوسع نطاقًا.

لذا، فإن فهم التفاعل الفعلي بين الأطراف المتنازعة سابقًا أمر بالغ الأهمية لترسيخ فهمنا للنظام الأمني باعتباره أكثر من مجرد نتاج للردع. وهنا، يقدم عمل أهارون كليمان، فيما يتعلق بعلاقات إسرائيل مع الأردن قبل توقيع معاهدة السلام عام 1994، نقطة انطلاق أكثر جدوى لفهم قيمة النظام الأمني. فمع إقراره بأن دراسة الأنظمة الدولية غالبًا ما تتجنب "التركيز المعياري والقانوني والمؤسسي التقليدي على التحالفات التعاهدية"، ركز كليمان على مجالات التعاون التي "تتلاقى فيها توقعات الأطراف الفاعلة"[18].

انطلاقًا من هذه النقطة، طور كليمان فكرة نظام الأمن الدولي "الضمني"، وهو نموذج وصفه بأنه "تعاون غير قائم على هيمنة القوى العظمى، وغير مهيمن، وغير غربي، وغير تعاقدي، وغير مؤسسي"[19]. وبالإشارة تحديدًا إلى علاقات إسرائيل مع الأردن، جادل كليمان بأن هذه الآلية، قبل عام 1994، كانت تُدير العلاقات بين الخصوم لا الأعداء، حيث كانت نقاط الاحتكاك المحتملة تُحل عبر سلسلة من الاتفاقيات والتفاهمات الرسمية وغير الرسمية. وبشكل أكثر تحديدًا، استخدم كليمان مصطلح "ضمني" للتعبير عما يلي:

إن النظام الإسرائيلي الأردني، وإن لم يكن "غير معلن أو صامت" تمامًا، ينشأ ويعمل دون أي "عقد صريح". يمتلك النظام مجموعة الحقوق والقواعد اللازمة، إلا أنها غير مكتوبة وغير مدونة. ... تُتبادل الإشارات والتلميحات غالبًا خلف الكواليس، وبين السطور، وعبر قنوات خلفية، تشمل التواصل غير المباشر والمباشر على حد سواء[20].

يرى كليمان أن أساس هذا البناء لنظام الأمن القومي القائم على الثقة يرتكز على ثلاثة عناصر رئيسية: (1) الاعتراف والقبول الجوهري بأن النظام يوجه الجهات الفاعلة نحو أنواع محددة من العمل؛ (2) وجود آليات معترف بها لحل المواقف التي تتطلب أساليب مشاركة موثوقة؛ (3) أن تنفيذ أي إجراء أو سياسة يتوافق مع أساليب الامتثال المقبولة بشكل متبادل. وبينما يظل الحفاظ على الأمن القومي (بمفهومه الهرمي) الهدف الرئيسي لمثل هذا النظام، فإنه ليس "الخير" الوحيد الذي يجب تحقيقه؛ كما أنه، وهذا مهم، لا يمنع استمرار المنافسة (أو التعاون) في مجال مختلف، سواء كان سياسيًا أو اقتصاديًا[21].

تتميز ممالك الخليج، مع إضافة مهمة: فبينما حددت فكرة "غير المكتوب" و"غير المدون" الطبيعة السرية لاتفاقية العلاقات الثلاثية (TSR) التي وضعها كليمان، فإن بنية هذه الاتفاقية بين إسرائيل وممالك الخليج تسمح بأنماط متعددة من التفاعل - بعضها علني - بين الأطراف المعنية. وبناءً على ذلك، فإن مفهومنا لاتفاقية العلاقات الثلاثية، كما ينطبق على إسرائيل وممالك الخليج، يتحدد بما يلي:

1- لا يُشترط أن تحدد المسافة الجغرافية نطاق وكثافة أساليب ووسائل التبادل - سواء أكانت استراتيجية أم سياسية أم اقتصادية - بين الأطراف المعنية. في الواقع، كما سنرى، فقد باتت

المصالح الأمنية والاقتصادية مجتمعة تُشكّل نطاق ومستوى التفاعل بين إسرائيل وعدد من ممالك الخليج.

2- إن النظام نفسه نتاجٌ لتصور مشترك للتهديد، في هذه الحالة إيران، وليس موجهاً بالدرجة الأولى نحو إدارة العلاقات بين الدول. وهذا يُبرز التنافس المستمر في مجالات أخرى، والتعاون في مجالات أخرى (انظر النقطة 5)، ولكن الأهم من ذلك، أن النظام نفسه يُخفف من حدة التنافس المفرط لضمان تحقيق هدفه الأساسي: احتواء إيران.

3- من خلال إطار العلاقات الأمنية الانتقالية، يُقرّ الفاعلون المعنيون بالعوامل الفكرية، بل والعاطفية، المستمدة من الشرعية الداخلية، والتي تُقيّد التحركات نحو علاقات أكثر تقدماً. ولعل هذا تصحيحٌ هامٌ للهيمنة التي مارستها حتى الآن الروايات الواقعية الكلاسيكية بشأن الأنظمة الأمنية التي تُنكر وجود دورٍ كافٍ للقيود الداخلية.

4- إن حميمية النظام تعكس التصورات الذاتية المحيطة بالتزام القوى العظمى، ولا سيما من جانب الولايات المتحدة، بأمن الجهات الفاعلة المعنية.

5- تُشير أنماط ووسائل التبادل الأخرى إلى العلاقات بين الأطراف المتنازعة سابقًا، ولا سيما في مجالات الأعمال والتجارة ذات المصالح المشتركة. ويمكن اعتبار طبيعة هذه العلاقات وتنوعها بمثابة استخدام إسرائيل للقوة التقنية الناعمة لتحقيق مكاسب دبلوماسية. ويُقدّر تفوق إسرائيل التكنولوجي الذي لا جدال فيه في مجال الأمن السيبراني تقديرًا كبيرًا من قِبل العديد من الأنظمة الخليجية، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة، وقد تم دمجه في أنظمة المراقبة المصممة لتعزيز الأمن الداخلي[22].

6- يسمح النظام بتبادل إشارات صريحة وإن كانت ضمنية، قد تُؤدي مع مرور الوقت إلى قبول شعبي لحوار أكثر جوهرية وتبادل المصالح الاستراتيجية والسياسية. وهذا يُتيح للنظام التغيير والتكيف وفقًا لما يقتضيه السياق الفكري: فهو ليس نظامًا جامدًا[23].

في نهاية المطاف، تُحدد المخاوف المشتركة بشأن ثلاث قضايا أمنية جوهرية مسار ونطاق العلاقات بين هذين "الخصمين الشقيقين": النفوذ الإقليمي المتزايد لإيران، وصعود الجماعات المسلحة غير الحكومية، والقلق المشترك إزاء تدخل واشنطن في منطقة الشرق الأوسط. كما أن من بين السمات البارزة للعلاقات الناشئة، مدى سعي العديد من ممالك الخليج إلى توثيق علاقاتها مع الجماعات اليهودية المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة، فضلاً عن إقامة اتصالات مع إسرائيل نفسها، كوسيلة لكسب ودّ واشنطن.

في مواجهة هذه التحديات، يتوصل هذا الكتاب أيضاً إلى بعض الاستنتاجات حول إمكانية تطور العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج من العلاقات الضمنية إلى علاقات أكثر استدامة وشفافية. فعلى الرغم من العداوات التاريخية (والدينية أيضاً)، فإن احتمال ظهور مثل هذه الترتيبات ليس مستبعداً. وبينما تُبرز التحليلات المستنيرة العلاقة المشروطة بين التقدم المحرز في إقامة الدولة الفلسطينية وإقامة علاقات علنية بين القدس ودول الخليج، فإن مسار وأهمية العلاقات والتواصل القائم حتى الآن يُعادل مجموع عناصره المتعددة والمتنوعة[24].

بينما تواجه الأنظمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط أزمة شرعية، أصبحت هويات الدول، وبالتالي تصورات التهديدات، تتحدد بشكل متزايد بالانتماءات الدينية والطائفية والفكرية. وفي وقت لا يزال فيه التزام واشنطن بأمن المنطقة غير مستقر، فإن الملامح الناشئة لنظام أمني بين إسرائيل وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، كما نرى، تُشكك في الكثير مما كنا نعتقد أننا نعرفه عن أمن الشرق الأوسط.

لا شك أن علاقة إسرائيل الحالية بالخليج تختلف إلى حد ما عن الطبيعة السرية للعلاقات السابقة مع العديد من الأقليات الطائفية والدينية في المنطقة، حيث كانت إمدادات الأسلحة غير المشروعة غالباً ما تُستخدم

كوسيلة للتبادل الدبلوماسي والتأثير. ومع ذلك، فإن مبدأ الدبلوماسية السرية هو الذي قام عليه "مبدأ الأطراف" في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وليس الدبلوماسية السرية بحد ذاتها، هو ما حدد ازدهار علاقات إسرائيل مع ممالك الخليج؛ حيث ولّد التصور المشترك للتهديد الإيراني هذه العلاقات بدافع الحاجة لا بدافع أي توافق مع الممارسات المعيارية الأوسع[25].

تُقرّ هذه الدراسة تمامًا بأن مستوى تورط إيران في سوريا والعراق واليمن، فضلًا عن تورطها مع مجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، أمرٌ قابلٌ للنقاش، ويشمل طيفًا واسعًا من الآراء، من المؤيدة إلى المعارضة. حتى الباحثون والمسؤولون الأمنيون والمعلقون الإسرائيليون يقدمون آراءً متعددة حول أهداف إيران الإقليمية، وما إذا كان سلوك الجمهورية الإسلامية في الماضي دليلًا دقيقًا بالضرورة على تحركاتها ونواياها الحالية والمستقبلية[26].

على الرغم من أهمية ذلك، إلا أنه لا ينبغي أن ينتقص من حقيقة أن مجرد تصور وجود تهديد إيراني، سواء كان مبالغًا فيه أم لا، هو الذي شكل السياق لزيادة التواصل بين القدس من جهة، وأبوظبي والرياض وخاصة المنامة من جهة أخرى.

في الواقع، وكما يُبيّن هذا الكتاب، فإنّ الروابط بين إسرائيل ودول الخليج ليست روابط متينة تجمع الأطراف. وكما ذُكر سابقاً، فإنّ استمرار إرث القضية الفلسطينية، ووضع اللاجئين الفلسطينيين، والتناقض العاطفي المحيط بمستقبل القدس الشرقية، يفرض قيوداً واضحة على الطابع العلني للعلاقات الدبلوماسية. ومع ذلك، إذا كانت مقولة اللورد بالمرستون الشهيرة "ليس للدول أصدقاء، بل مصالح فقط" لا تزال قائمة، فإنّ الروابط بين دول الخليج وإسرائيل تُعدّ بلا شكّ تعبيراً معاصراً عنها.

لذا، يُقدّم هذا الكتاب أول دراسة أكاديمية معمقة لعلاقات إسرائيل مع ممالك الخليج. وبالاستناد إلى طيف واسع من المصادر المعاصرة، يستكشف الكتاب نطاق هذه العلاقات وحدودها، وتأثيرها على الشرق الأوسط المعاصر. كما يُبيّن أن هذه العلاقات، وإن كانت موجودة قبل توليه رئاسة الوزراء، إلا أن نتنياهو هو من قاد بشكل متزايد مساعي إسرائيل للتواصل مع ممالك الخليج. ويضع هذا الكتاب هذا الأمر ضمن استراتيجية إسرائيلية شاملة تنظر إلى هذه الأنظمة الحاكمة كجهات فاعلة في "الخط الأمامي"، وأن استقرارها بات يُمثّل هاجسًا أمنيًا إسرائيليًا جوهريًا في مواجهتها مع إيران.

في الواقع، سعى رئيس الوزراء الإسرائيلي عمداً إلى تبني نهج "من الخارج إلى الداخل". وكان الهدف من هذا النهج هو تعزيز العلاقات أولاً مع مجموعة من الدول العربية والإسلامية التي لا تربطها بإسرائيل علاقات دبلوماسية رسمية، قبل إحراز أي تقدم في أي مفاوضات مستقبلية مع فلسطين. وبذلك، ستدخل إسرائيل هذه المفاوضات من موقع قوة. ولم يكن هذا مجرد أمنيات.

في ربيع عام 2018، وقبل أن تتلطخ سمعته الدولية بادعاءات تورطه في مقتل جمال خاشقجي، أعرب ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الوريث الظاهر للعرش السعودي، عن آراء إيجابية صريحة بشأن إسرائيل وحق الشعب اليهودي في وطنه خلال مقابلة مطولة مع مجلة "ذا أتلانتيك"[27].

وجاء ذلك عقب تصريحات مهينة على ما يبدو أدلى بها أمام جمهور من قادة المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة بشأن القيادة الفلسطينية، حيث ورد أنه وبخهم لرفضهم "السلام مع إسرائيل" قبل أن يقترح عليهم إما قبول مقترحات السلام "أو الصمت"[28].

لم يتم تأكيد صحة هذه الرواية قط، لكنها مع ذلك عززت وجهة نظر إسرائيلية مفادها أن التوصل إلى اتفاق مع ممالك الخليج، على الأقل، لم يعد مشروطًا بالتحرك نحو السلام مع الفلسطينيين. وجاءت هذه التصريحات المزعومة في وقت بدأ فيه كثيرون في الخليج يشككون في التزام واشنطن بالأمن الإقليمي.

في المقابل، مثّلت إسرائيل قوةً تحافظ على الوضع الراهن، وكانت قادرةً -كما أظهرت بشكل متزايد- على استخدام القوة العسكرية لصدّ إيران في لبنان وسوريا[29].

تتناول هذه الدراسات هذه المواضيع، منفردة أو مجتمعة. يقدم الفصل الأول لمحة موجزة عن التاريخ المضطرب للتفاعل الإسرائيلي مع ممالك الخليج، مشيرًا إلى كيف أثرت قضايا فلسطين وإيران، فضلًا عن العلاقات الأوسع التي تربط جميع الأطراف بواشنطن، على أنماط العلاقات على مدى عقود.

يُقدّم الفصل الثاني تحليلاً أكثر تفصيلاً حول كيفية قيام إسرائيل، بعد توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993، بتطوير علاقات مفتوحة (وإن كانت محدودة المستوى) مع ما يُمكن تسميته بالأنظمة الملكية في منطقة الخليج العربي: قطر، وعُمان، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة. كما نتناول كيف تأثر مسار هذه العلاقات بتزايد القلق إزاء النفوذ الإقليمي المتزايد لطهران، فضلاً عن ضرورة إظهار التزامها المستمر بقضية إقامة الدولة الفلسطينية.

واستكمالاً لهذا الموضوع، يتناول الفصل الثالث علاقات إسرائيل مع أهم ممالك الخليج العربي: المملكة العربية السعودية. ويستكشف كيف اكتسبت هذه العلاقات، بمرور الوقت، "شرعية" من خلال ما يمكن تسميته "التواصل الأكاديمي" أو "التواصل من قبل الممارسين السابقين"، ولكنه يستكشف أيضاً كيف أن تطور هذه العلاقة لا يزال خاضعاً للقيود الفكرية التي تواجه كلا الطرفين.

مع ذلك، وحتى وقوع جريمة قتل خاشقجي الوحشية في القنصلية السعودية بإسطنبول في أكتوبر 2018، بدت هذه القيود الفكرية في طريقها للتلاشي. فقد تبنى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي يُنظر إليه على نطاق واسع باعتباره الخليفة المحتمل لوالده الملك سلمان الذي تجاوز الثمانين من عمره، سياسة تدخلية صريحة من لبنان إلى اليمن، مدفوعًا برغبة في "تقويض" النفوذ الإيراني. ويبقى السؤال مطروحًا حول ما إذا كان هذا النفوذ في اليمن، على سبيل المثال، قد بلغ يومًا ما النطاق الواسع الذي تدّعيه الرياض. لكن تصرفات ولي العهد ترافقت مع كلمات دافئة تجاه إسرائيل وتقدير لاحتياجاتها الأمنية. في المقابل، تجاوزت آراؤه تجاه كل من إيران والفلسطينيين مجرد الازدراء[30].

كان رد فعل نتنياهو على مقتل خاشقجي دالاً: فبينما كان حدثاً مروعاً، حذر مما اعتبره استنكاراً دولياً غير مبرر موجهاً ضد الرياض. وبدلاً من مهاجمة ولي العهد السعودي مباشرة، أشار نتنياهو إلى القيمة التي أدركتها إسرائيل في ضمان استقرار المملكة كجزء من الصراع الإقليمي ضد إيران. ولتأكيد وجهة نظره، أشار إلى دور إسرائيل في إحباط هجومين إرهابيين دبرتهما المخابرات الإيرانية ضد معارضين إيرانيين عرب في الدنمارك. ورأى أن طهران تمثل تهديداً عالمياً، وأنها بالتأكيد تشكل تحدياً أكثر إلحاحاً يواجه المجتمع الدولي، فضلاً عن إسرائيل ودول الخليج[31].

يتناول الفصل الرابع واقع التعاون الدبلوماسي بين جميع الأطراف المعنية، سواء فيما يتعلق بالاتفاق النووي الإيراني الموقع بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا (مجموعة 5+1) في يوليو 2015، أو فيما يتعلق بقلق إسرائيل المستمر إزاء الطموحات النووية للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويُظهر هذا الفصل المفارقة التي يجسدها مفهوم "الاستراتيجية الثلاثية للأمن القومي": استعداد إسرائيل ودول الخليج للعمل معًا لمعارضة الاتفاق النووي، ولكن في الوقت نفسه، التباين في وجهات النظر حول الطموحات النووية الإقليمية الفردية بعد أن رفض الرئيس دونالد ترامب، خلف أوباما، الاتفاق الذي صاغته إدارة أوباما.

أما الفصل الخامس، فيتناول تأثير الحرب الأهلية السورية على علاقات إسرائيل مع دول الخليج. ومرة أخرى، يسلط الضوء على المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح، ولكنه يستكشف أيضاً كيف

حددت المصالح الفردية للدول مدى استعداد إسرائيل لممارسة تفوقها العسكري الذي لا جدال فيه خارج نطاق احتواء حزب الله وداعمه الإيراني.

في الوقت الذي كان فيه العالم منشغلاً بصعود تنظيم الدولة الإسلامية وسط انهيار البنية التحتية في سوريا والعراق، كان تردد إسرائيل واضحاً في الانجرار إلى أي صراع أوسع مع مختلف الجماعات الجهادية السنية. بل ظلت إيران ووكلائها محور اهتمام المداولات الاستراتيجية في القدس، وهو منظور إقليمي مفهوم جيداً في عواصم الخليج، ولا سيما الرياض وأبوظبي. صحيح أنهم ربما كانوا يخشون التحدي الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية، لكن المكاسب الملموسة التي حققتها إيران في تعزيز التحالفات الإقليمية كانت واضحة.

ظلّت المنطقة الممتدة من بغداد إلى بيروت الشغل الشاغل. ويبقى أن نرى ما إذا كان هذا بدوره قد أسهم في ترسيخ فهم مشترك لكيفية تطور بنية الأمن الإقليمي الجديدة بين إسرائيل ودول الخليج. ولكن كما أشار سلمان الأنصاري، رئيس لجنة الشؤون العامة السعودية الأمريكية المُشكّلة حديثًا في واشنطن، يُمكن لإسرائيل والسعودية أن تُشكّلا "الركيزتين التوأميتين الجديدتين للاستقرار الإقليمي". وبدورهما، كما جادل، يُمكنهما تعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط[32].

1. علاقات إسرائيل مع ممالك الخليج: التاريخ والسياق

إن علاقات إسرائيل الممتدة لعقود مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، سواء كانت دولًا أو منظمات غير حكومية، في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ليست سرًا. ولم تكن المسافة الجغرافية عائقًا أمام هذه العلاقات. ففي مواجهة العداء الذي أبداه الشرق الأوسط العربي والإسلامي عند تأسيسها، لجأت إسرائيل إلى سلسلة من العلاقات السرية مع جماعات الأقليات، مثل الأكراد في العراق والقبائل المسيحية في جنوب السودان، وكذلك مع دول، أبرزها إثيوبيا وتركيا وإيران، كوسيلة لإضعاف فكرة تشكيل جبهة عربية موحدة ضد الدولة اليهودية الناشئة.

ما أصبح يُعرف باسم "توراة هابيريفيريا" أو "مبدأ الأطراف" كان من بنات أفكار أول رئيس وزراء لإسرائيل، ديفيد بن غوريون، وقد حقق نجاحًا كبيرًا (وإن كان مأساة في حالة لبنان) حيث سعت إسرائيل إلى تأمين مكانتها كعنصر دائم بين مجموعة دول الشرق الأوسط الأوسع[33]. كما قام الباحثون بإخضاع تقلبات علاقات إسرائيل مع العديد من الممالك الخليجية العربية للتدقيق الأكاديمي[34]. وبعد دراسة موقف الدول الأعضاء الأصغر في مجلس التعاون الخليجي تجاه إسرائيل، خلصت إليشيفا روزمان-ستولمان إلى أن آراءهم تجاه إسرائيل، ناهيك عن أي علاقات رسمية أخرى، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعملية السلام الأوسع في الشرق الأوسط، وبالطبع، بالحاجة إلى ضمان حسن نية واشنطن[35].

على عكس جيرانها العرب المباشرين، لم تشارك ممالك الخليج إلا نادرًا في عمليات قتالية مباشرة ضد إسرائيل، على الرغم من أن المملكة العربية السعودية أرسلت قوات عسكرية رمزية لدعم جيوش مصر والأردن وسوريا ولبنان ظاهريًا خلال الحروب العربية الإسرائيلية في أعوام 1948 ويونيو 1967 وأكتوبر 1973[36]. إلا أنهم فرضوا حظراً على الطاقة بدرجات متفاوتة من النجاح ضد العديد من الدول الغربية، ولا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بسبب دعمهم المزعوم لإسرائيل في حرب يونيو 1967[37]. كان الحظر الأكثر نجاحًا الذي فُرض في أعقاب حرب أكتوبر 1973 مباشرةً، استثناءً للدول الداعمة للموقف العربي أو التي كانت تمارس ضغوطًا فعّالة على إسرائيل لتقديم تنازلات دبلوماسية

وإقليمية كبيرة. وقد كان للارتفاع الناتج في أسعار الطاقة أثر سلبي على الاقتصاد العالمي طوال ما تبقى من سبعينيات القرن العشرين[38].

منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، سعت الرياض إلى تبوؤ مكانة رائدة في الجهود الدبلوماسية العربية لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وفي عام 1976، وبعد جهود حثيثة، جمع السعوديون بين الرئيس المصري أنور السادات والرئيس السوري حافظ الأسد في محاولة للمصالحة بين الزعيمين. وقد تباعدت وجهات نظرهم في أعقاب انتقاد القاهرة للغزو السوري للبنان في ذلك العام وإدانة دمشق لاتفاقية فصل القوات على طول قناة السويس التي وقعتها إسرائيل مع مصر والمعروفة باسم "سيناء 2"[39]. أدت هذه النجاحات الأولية للدبلوماسية التي تقودها السعودية إلى تطوير هدف دبلوماسي أكثر طموحاً يتمثل في تشكيل موقف سعودي سوري مصري موحد يمكنهم من خلاله الضغط على إسرائيل عبر واشنطن للعودة إلى خطوط وقف إطلاق النار في 5 يونيو 1967.

لكن التاريخ لم يكن في صالح السعوديين. ففي مارس 1979، أدى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد إلى تهميش مساعي الرياض لعرض خطتها للسلام الإقليمي على الأمريكيين. ورفضاً منها قبول هذا الأمر الواقع، سعت الرياض لاستعادة نفوذها على الأجندة الدبلوماسية من خلال الدفع بمبادرة جديدة تحظى بتأييد أوسع في العالم العربي. في حين أن خطوة الرياض بدت وكأنها محاولة لملء الفراغ العربي الذي أعقب تقارب القاهرة مع القدس، إلا أن لها مبرراً أكثر واقعية وإن لم يكن أقل إلحاحاً: وهو الخوف من أن يستخدم الاتحاد السوفيتي علاقاته مع ما يسمى بالأنظمة العربية الرافضة - ولا سيما العراق وسوريا وليبيا - لزيادة نفوذه مرة أخرى وتشجيع تلك الأنظمة التي ظلت أسسها الأيديولوجية نقيضاً للحكم الملكي. وبالتالي فإن الفشل في حل الصراع العربي الإسرائيلي لن يؤدي إلا إلى تمكين الدول الرافضة، وبالتالي تهديد مصالح المملكة النفطية مرة أخرى[40].

يجب النظر إلى "خطة فهد" التي سُميت تيمناً بولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز آل سعود، والتي أُطلقت في أغسطس 1981، في هذا السياق. تألفت الخطة من ثماني مواد، لكن المادتين الأخيرتين فقط أشارتا إلى أي جديد في الموقف السعودي تجاه إسرائيل. نصت المادة السابعة على حق جميع دول الشرق الأوسط في العيش بسلام، بينما ضمنت المادة الثامنة تنفيذ الخطة من قبل الأمم المتحدة. قدّم هذا اقتراحًا جديدًا وجذريًا إلى ساحة الحوار السياسي العربي المتقلبة في كثير من الأحيان: فمقابل انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويضات مالية مناسبة، سيعترف العرب بإسرائيل اعترافًا فعليًا. وكان هذا ضمنيًا في الخطة، التي نصّت على أن "جميع دول المنطقة يجب أن تكون قادرة على العيش بسلام"[41]. لأول مرة، كان السعوديون يحاولون إرساء مسار جديد لحل الصراع العربي الإسرائيلي: انسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة وإقامة دولة فلسطينية تعيش بسلام جنباً إلى جنب مع جيرانها[42].

رغم أن هذا الاعتراف الضمني بإسرائيل كان تاريخياً. فقبل ذلك، لم تعترف أي دولة عربية - باستثناء مصر - بإسرائيل، وظلت معظم الدول العربية تعارض بشدة أي شكل من أشكال التواصل الدبلوماسي مع القدس. إلا أن المبادرة السعودية كانت مدعومة أيضاً بعنصر النفعية: فقد وصلت المفاوضات الإسرائيلية المصرية إلى طريق مسدود بسبب تردد رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم في تبني الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (وهو عنصر أساسي في اتفاقيات كامب ديفيد). كان سعي الرياض لتعزيز مكانتها الإقليمية موجهاً أيضاً نحو واشنطن، إذ كانت تتطلع لشراء طائرات مقاتلة قاذفة من طراز إف-15 وطائرات الإنذار والتحكم المحمولة جواً (أواكس). ونظراً لطبيعة صفقة الأسلحة المقترحة، كمّاً ونوعاً، ظلّ السعوديون متخوفين من أن يسعى الكونغرس الأمريكي، تحت ضغط جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، إلى عرقلة صفقة قد تؤثر سلباً على الهيمنة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة[43]. لذا، كانت هذه

المبادرة تهدف إلى إرسال إشارة، إلى واشنطن والمنطقة بأسرها، مفادها أن المملكة العربية السعودية شريك موثوق به للسلام، وفاعل راغب وقادر على المساهمة في الاستقرار الإقليمي في سياق الحرب الباردة. وكما أشار جوزيف كوستينر، "أظهرت هذه العناصر أن المملكة العربية السعودية كانت تسعى إلى إرساء نظام مستقر في الشرق الأوسط برمته، آملةً في ترسيخ مكانتها كقائدة لهذا النظام، وبالتالي ربط نفسها بالسياسات الأمريكية في المنطقة"[44].

إلا أن النسخة الأولى من خطة فهد لم تحظَ بحماس إقليمي يُذكر. فقد كان القادة العرب منشغلين بالحرب العراقية الإيرانية، بينما رفضت دول المواجهة العربية الراديكالية - ولا سيما سوريا، التي عزز عداؤها الأيديولوجي لإسرائيل شرعيتها الداخلية والإقليمية - التفكير في أي حلول وسط مع الكيان الصهيوني. علاوة على ذلك، كانت إدارة ريغان في واشنطن منشغلة بتدهور علاقاتها مع موسكو. ولذلك، لم تحظَ خطة فهد بدعم دبلوماسي يُذكر، ناهيك عن الزخم الإقليمي الذي كان من شأنه أن يُظهر للولايات المتحدة أنها تمثل محاولة جادة لحل الصراع العربي الإسرائيلي نهائياً.

وفي قمة جامعة الدول العربية الثانية في فاس في العام التالي، تم اعتماد نسخة معدلة من "خطة فهد" كمقترح سلام من جامعة الدول العربية[45]. حرص السعوديون على التشاور مع السوريين قبل إعادة طرح الخطة، وقاموا بتعديل بعض التفاصيل لجعل المبادرة أكثر قبولاً لدى دمشق. وكان الاختلاف الرئيسي بين المسودة الأولية ونسختها اللاحقة في عام 1982 هو مستوى الاعتراف الذي ستحظى به إسرائيل من جيرانها المعادين. وكانت النتيجة النهائية تغييراً في لغة المادة 7، التي تنص على أن السماح لجميع الدول بالعيش في سلام سيتم ضمانه من قبل الأمم المتحدة بدلاً من الدول العربية نفسها، وبالتالي إزالة المشاكل الناجمة حتى عن الاعتراف الضمني بإسرائيل من على الطاولة[46]. باختصار، تم اختزال قبول شرعية إسرائيل كدولة إلى استنتاج شخصي لم يكن لديه أمل يذكر في اكتساب قبول دبلوماسي أوسع.

إلا أن مخاوف أكثر إلحاحاً هي التي فرضت الموقف السعودي. فالحرب الإيرانية العراقية، التي كانت قد دخلت عامها الثاني آنذاك، لم تحقق النصر السريع الذي كان متوقعاً من بغداد عقب غزوها لجارتها ذات الأغلبية الشيعية في سبتمبر 1980. لقد أصبح صراعًا يقسم الشرق الأوسط على أسس دينية وطائفية، نذيرًا لعنف مستقبلي سيمزق لاحقًا نسيج النظام العربي. ونظرًا للتكلفة الباهظة التي تكبدتها الحرب من أرواح وأموال، وما صاحبها من تزايد الخوف من أن تكون الثيوقراطية الشيعية في طهران قد بدأت تسيطر، لم تُعر الرياض اهتمامًا يُذكر لخطة في عواصم العالم العربي، والتي كانت عوائدها على الأرجح ضئيلة. إن أي أهمية أبداها السعوديون لخطة فهد كانت تكمن في قيمة نهج متعدد الأطراف يشمل كل أو معظم العالم العربي. فقد أثبتت اتفاقيات كامب ديفيد، في نهاية المطاف، أن أي اتفاقيات ثنائية يمكن أن تخلق بسهولة انقسامات في العالم العربي يصعب تجاوزها. بينما كانت الرياض تأمل في إثبات مكانتها كقوة إقليمية ذات أهمية لواشنطن والغرب، جاء اغتيال الرئيس السادات المصري في أكتوبر 1981 بمثابة تذكيرٍ مُفيد بأن التقارب مع إسرائيل، مهما كان حذراً، قد يُكلّف ثمناً باهظاً من حيث استقرار النظام[47].

إن غزو إسرائيل للبنان في يونيو 1982 وما واجهه من استنكار واسع النطاق من جميع أنحاء العالم العربي، وما تلاه من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية بعد خمس سنوات، قد أكد بلا شك على وجود عداء عربي متأصل تجاه القدس[48]. إلا أن حرب الخليج 1990-1991 غيّرت التوازن السياسي في المنطقة، لا سيما بسبب العداء الصريح الذي أبدته بعض ممالك الخليج، وخاصة الكويت، تجاه منظمة التحرير الفلسطينية بعد دعمها العلني لسياسات صدام حسين. وشكّل طرد أكثر من 400 ألف فلسطيني من الإمارة، وما تبعه من انقطاع التحويلات المالية للأسر الفلسطينية في الأردن والأراضي المحتلة، فضلاً عن الأثر

السلبي على موارد منظمة التحرير الفلسطينية، عواملَ رئيسية في تحوّل المسار نحو تسوية تاريخية مع إسرائيل[49].

بعد أن غمرتها انتصاراتها العسكرية والدبلوماسية، وتمتعت بنفوذ سياسي غير مسبوق في جميع أنحاء الشرق الأوسط، سعت واشنطن الآن إلى كسر الجمود في عملية السلام من خلال جمع إسرائيل ومعظم الدول العربية في ما أصبح يُعرف بمؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991. وقد استجابت ممالك الخليج بشكل إيجابي للمقترحات التي قدمتها واشنطن، على الرغم من أن حكومة الليكود اليمينية برئاسة إسحاق شامير، التي كانت تشك في المفاوضات متعددة الأطراف التي عرفت إسرائيل أنها ستوجه الاهتمام الدولي إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، ظلت حذرة. إن اعتمادهم على سخاء واشنطن المالي للمساعدة في استيعاب الأعداد المتزايدة من اليهود الذين يغادرون الاتحاد السوفيتي الآن بحثاً عن حياة جديدة في إسرائيل هو ما دفع شامير المتشدد في النهاية إلى الموافقة على وجود إسرائيلي في المؤتمر الذي أصر على قيادته شخصياً[50].

ونتيجة لذلك، تم التوصل إلى تقارب جزئي بين إسرائيل ومجموعة واسعة من القادة العرب حول خمسة مجالات رئيسية: المياه، وحماية البيئة، والتعاون الاقتصادي، واللاجئين، والحد من التسلح. ومع ذلك، فإن التقدم الضئيل الذي أُحرز خلال المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية في الأشهر التي تلت المؤتمر، دفع دول الخليج إلى تشديد مواقفها، وهو ما تجلى في الخطاب المعادي للصهيونية والمعادي للسامية الذي شكك في حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية ذات سيادة. مهما بدت هذه الروايات رمزية، فقد ظلت أدوات مهمة في ساحة الرأي العام العربي الداخلي وشرعية النظام. ومع ذلك، مع انتخاب حكومة ائتلافية بقيادة حزب العمل برئاسة إسحاق رابين عام 1992، وتوقيع اتفاقيات أوسلو في سبتمبر 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تخلت عدة ممالك خليجية، بقيادة عُمان في البداية، بهدوء عن سياساتها المتمثلة في مقاطعة الشركات التي تربطها علاقات اقتصادية بإسرائيل (المقاطعة الثانوية)، مؤكدة أن هذه السياسة الجديدة يجب أن تُميز عن المقاطعة المباشرة أو الثالثية التي ستستمر حتى تتوصل إسرائيل إلى اتفاق سلام شامل مع الفلسطينيين[51].

كانت البوابة الدبلوماسية التي منحتها اتفاقيات أوسلو لإسرائيل في الخليج، عند النظر إليها بأثر رجعي، متواضعة. ومع ذلك، كان للرمزية عمق كبير وأثارت أملاً واضحاً في إمكانية إقامة علاقات أكثر واقعية. بحلول عام 1996، أنشأت إسرائيل بعثتين تجاريتين إلى مسقط والدوحة، بينما ترأس الراحل يوسي ساريد، بصفته وزيراً للبيئة في حكومة إسحاق رابين، وفداً إسرائيلياً رسمياً إلى البحرين عام 1994 كجزء من اتفاقية متعددة الأطراف أوسع نطاقاً بشأن التعاون البيئي، والتي انبثقت عن محادثات السلام في مدريد. لفترة وجيزة، فتحت عملية أوسلو نافذة على إمكانية آفاق إقليمية جديدة لإسرائيل، نافذة كان مفتاحها علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين. عندما قدم ساريد تقريره إلى الكنيست،

طلب مني وزير خارجية البحرين نقل رسالة سلام إلى شعب إسرائيل، معرباً عن عزمه ورغبته في إنجاح عملية السلام، وإقامة تعاون اقتصادي مع إسرائيل. واعتبر الاجتماع (للمجموعة العاملة المعنية بالبيئة) بمثابة الخطوة الأولى ضمن سلسلة من الخطوات التي ستؤدي إلى توثيق العلاقات بين البلدين[52].

سرعان ما تبدد الوعد بأن هذه العلاقات المحدودة المستوى قد تُترجم إلى مكاسب دبلوماسية ملموسة، وذلك بسبب الطبيعة المتوترة المتزايدة لعلاقة إسرائيل مع الفلسطينيين، والتي بلغت ذروتها في اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000. وفي خضم المجازر التي ارتكبها الانتحاريون الفلسطينيون في شوارع إسرائيل، والخسائر البشرية الحتمية في عمليات الانتقام التي نفذتها إسرائيل ضد مختلف الفصائل الفلسطينية، تبين أن أي أمل في تطوير العلاقات مع عُمان، على سبيل المثال، قد تبدد في مهده. أغلقت

مسقط بهدوء البعثة التجارية الإسرائيلية رداً على أعمال العنف، لكن القطريين أبدوا ترددا أكبر، ربما مما يدل على ثقتهم المتزايدة في الشؤون الخارجية. لم تُغلق الدوحة مكتبها الإسرائيلي في نوفمبر 2000 إلا بعد ضغوط متواصلة من الرياض وطهران، اللتين هددتا بمقاطعة اجتماع منظمة التعاون الإسلامي، التي كانت آنذاك برئاسة قطريين. ومع ذلك، وكما يشير عوزي رابي، استمر القطريون في عقد سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولين إسرائيليين، بمن فيهم وزيرا الخارجية السابقان شلومو بن عامي وسيلفان شالوم في جنيف وباريس على التوالي[53].

لم يكن الموقف المشترك بين طهران والرياض بشأن هذه القضية نابعًا من أي شعور بالولاء للنهوض بالقضية الفلسطينية، بل كان مرتبطًا أيضًا باستغلال المشاعر المعادية لإسرائيل في أوساط الرأي العام العربي والإسلامي. إلا أن التوترات الإقليمية الأوسع نطاقًا، المرتبطة مباشرةً بتداعيات هجمات 11 سبتمبر، ولاحقًا بحرب العراق عام 2003، سرعان ما طغت على انتفاضة الأقصى المستمرة. أدت الحرب وما تلاها من تمرد إلى إعاقة محاولات إحياء أي شيء يشبه دولة متماسكة في العراق، مما خلق فراغًا امتلأ بشكل متزايد بالمصالح الطائفية المدعومة من قوى إقليمية متنافسة. ربما بدا الملك عبد الله الثاني ملك الأردن مُثيرًا للقلق عندما أعرب، في عام 2004، عن مخاوفه من ظهور "هلال شيعي"، يضم جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، ويمتد الآن من طهران إلى بيروت. ومع ذلك، بالنسبة لممالك الخليج، كان لتحذير الملك الهاشمي مصداقية ملموسة[54].

برز هذا العداء المتزايد تجاه إيران ودعمها لحلفائها الشيعة في أنحاء الشرق الأوسط بشكل جليّ خلال حرب لبنان عام 2006. وبينما كانت الرياض تُدرك صورة المقاومة البطولية التي حظي بها حزب الله في العالم العربي ضد "المعتدي الصهيوني"، فقد أوضحت استياءها من تصرفات الحزب المتهورة التي عجّلت بالأزمة. وسط أعمال العنف التي اجتاحت جنوب لبنان وشمال إسرائيل، جاء إعلان الحكومة السعودية الذي يدين ما وصفته بـ"المغامرة المتهورة" للحركة الشيعية اللبنانية، وأن هذه المغامرة من شأنها أن "تجلب الخراب على جميع الدول العربية"، بمثابة مفاجأة غير سارة لقيادة حزب الله، في ظل التأييد الشعبي الواسع الذي كان يحظى به الحزب حتى ذلك الحين في الشارع العربي[55].

جزئياً بسبب المخاوف المحيطة بعودة النفوذ الإيراني في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وجزئياً بسبب الحساسية المستمرة تجاه الاتهامات بأن المملكة العربية السعودية لا تزال حاضنة للتطرف نظراً لهوية خمسة عشر من الخاطفين التسعة عشر في أحداث 11 سبتمبر، سعت الرياض بنشاط إلى الترويج لصورة أكثر اعتدالاً للمملكة في جميع أنحاء العالم[56]. والآن، من خلال تبني مبادرة سلام تهدف إلى التوسط في اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، يأمل السعوديون في تخفيف هذه المخاوف وتعزيز نفوذهم بين العرب السنة الذين يشعرون بقلق متزايد إزاء التحولات الطائفية الناشئة في السلطة في العراق ولبنان. لذلك يجب النظر إلى الإعلان في فبراير 2002 عن خطة عبد الله، التي سميت على اسم ولي العهد آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، والمعروفة الآن باسم مبادرة السلام العربية (API)، في هذا السياق[57]. مع أن خطة عبد الله كانت متوافقة مع قرارات الأمم المتحدة المختلفة التي طالبت بالانسحاب الإسرائيلي إلى الخطوط التي كانت تحت سيطرة الأطراف المتنازعة في 5 يونيو 1967، إلا أنها وعدت بتطبيع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي. كما أن هناك هاجسًا آخر دفع إلى وضع خطة عبد الله، ألا وهو الخوف الشديد من أن يؤدي عنف انتفاضة الأقصى إلى إثارة اضطرابات بين الأقلية الشيعية المضطربة في السعودية[58].

أثارت الخطة اهتمام بعض الإسرائيليين، بمن فيهم الرئيس الراحل ورئيس الوزراء شيمون بيريز، لكن جاذبيتها ظلت محدودة، بل وربما كانت ذات طابع سياسي سام وسط تصاعد إراقة الدماء في انتفاضة الأقصى. علاوة على ذلك، فإن تضمينها لقرار الأمم المتحدة رقم 194، الذي يدعم حق عودة اللاجئين

الفلسطينيين، اعتبره منتقدوها على حقيقته: إنكارًا لحق إسرائيل في الوجود كدولة ذات أغلبية يهودية[59]. ومع ذلك، بقي لدى العديد من الإسرائيليين تساؤل حول صدق السعودية. ففي بلدٍ لا يزال فيه الأمن (بيتاخون) هو الركيزة الأساسية للخطاب السياسي اليومي، لم تُنكر الرياض علنًا استخدام الجماعات الفلسطينية المسلحة للهجمات الانتحارية التي ألحقت دمارًا هائلًا بشوارع إسرائيل.

مع ذلك، قوبلت الخطة بإشادة دبلوماسية في عواصم أوروبا، بل وأثرت في "خارطة الطريق"، مبادرة السلام المتعثرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش. حتى الدول العربية التي تُوصف بالرافضة، بقيادة سوريا، رحبت بحذر بالمبادرة السعودية؛ إذ سمح استعادة مرتفعات الجولان رمزياً لدمشق بالانخراط في المبادرة تحت ستار التضامن العربي. على الرغم من التقلبات اللاحقة للعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية - بما في ذلك الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من غزة في عام 2005، وحرب لبنان عام 2006، وسيطرة حماس على غزة في عام 2007، وسلسلة من العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة نفسه من عام 2008 فصاعدًا - فقد ظل اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني مطروحًا على الطاولة منذ ذلك الحين.

مع ذلك، شهدت تداعيات حرب لبنان عام 2006 ظهور موقف أكثر تسامحاً تجاه القدس لدى بعض ممالك الخليج. وفي أعقاب الصراع، صرّح نائب مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية، يعقوب هاداس هاندلسمان، لنظرائه الأمريكيين بأن وجهات نظر إسرائيل تجاه إيران وسوريا وحماس باتت مشتركة مع العديد من ممالك الخليج، وأن طموحات طهران الإقليمية باتت السبب الجذري للكثير من الاضطرابات في المنطقة. مع مواجهة واشنطن صعوباتها الخاصة مع الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في العراق، ثمة شعور بأن إسرائيل كانت تستعرض قوتها. ومع ذلك، حذرت هاداس-هاندلسمان من أن شعوراً سائداً بنفس القدر بين عواصم الخليج هو أن الولايات المتحدة بدت غير قادرة أو راغبة في تقديم ضمانات أمنية فعالة لأنظمة الحكم الملكية الخليجية. ولذلك، لم تعد العلاقات الودية مع طهران خياراً، بل ضرورة. ونقل الدبلوماسي الإسرائيلي عن مسؤول خليجي لم يذكر اسمه على اتصال وثيق بالقدس قوله: "هدفنا [إيران] مشترك، لكننا نختلف حول كيفية تحقيقه [مواجهة قوتها العسكرية]"[60].

بعد انشغالها بخوض حملتين عسكريتين داميتين في أفغانستان والعراق، بدا الاعتقاد السائد بين ممالك الخليج بأن الولايات المتحدة، التي كانت آنذاك تحت إدارة أوباما، أصبحت أكثر حذرًا (وتعبًا) من المزيد من الالتزامات العسكرية في الشرق الأوسط. وكان هذا الشعور بالانحسار بحد ذاته دليلًا على اعتقاد متزايد لدى الأطراف المعنية بأن الهيمنة الأمريكية باتت هشة. بدأت هذه التصورات تؤثر على المواقف تجاه كل من إيران وإسرائيل حتى قبل اندلاع الربيع العربي. لم تكن القدس ساذجة بما يكفي لتنسب وحدة الهدف إلى موقف ممالك الخليج؛ فقد ظلت عُمان وقطر على وجه الخصوص استثناءً في تأييدهما العلني للعلاقات الوثيقة مع طهران. لكن في الخفاء، كان القطريون مقتنعين بأن التهديد بالعمل العسكري هو وحده القادر على كبح طموح طهران الإقليمي وبرنامجها النووي، الذي لم تكشف إيران عن نطاقه وحجمه إلا تحت ضغط كبير من المجتمع الدولي[61].

ومما زاد الأمر تعقيداً، أن الانتفاضات العربية وما تلاها شكلت دافعاً سياقياً هاماً وراء ازدهار علاقات إسرائيل مع ممالك الخليج. فما بدأ في ديسمبر 2010 كسلسلة من الاحتجاجات المناهضة للحكومة في تونس، سرعان ما امتد إلى دول أخرى في المنطقة، ولا سيما مصر واليمن وسوريا والبحرين. إلا أنه بحلول النصف الثاني من عام 2011، تبدد التفاؤل الأولي الذي أثارته هذه الانتفاضات الشعبية ضد الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي في الشرق الأوسط وخارجه، أمام واقع الاضطرابات العربية. ففي الواقع، أثار عزل الرئيس حسني مبارك من منصبه، واستبداله بحكومة إسلامية في مصر بقيادة محمد

مرسي، مخاوف بالغة ليس فقط في إسرائيل، بل أيضاً في الرياض وأبوظبي والمنامة على وجه الخصوص[62].

بات لزاماً على إسرائيل الآن التكيف مع هذه البيئة الإقليمية سريعة التغير. وكان أحد المحاور ما أسماه إيتامار رابينوفيتش وإيتاي برون "العلاقة غير المحددة المعالم مع الكتلة السنية في الشرق الأوسط"[63]. تشترك جميعها في رؤية استراتيجية مماثلة بشأن السيناريوهات المهددة، ليس فقط تلك التي تمثلها إيران ووكلائها، بل تهديدًا للنظام الإقليمي برمته. وعلى وجه الخصوص، كانت إسرائيل والسعودية والإمارات العربية المتحدة قلقة بشأن مسار رئيسي واحد أعقب الإطاحة بالنظامين في تونس ومصر: الخوف من أن تجتاح موجة متطرفة، ذات طابع إسلامي في الغالب، جزءًا كبيرًا من العالم العربي، بما في ذلك ممالك الخليج. وقد فضّلت جميعها بوضوح النظام القديم والحفاظ على الأنظمة المحافظة والاستبدادية؛ ورأت جميعها الجماعات الإسلامية منافسيها الإقليميين، سواء أكانت جماعة الإخوان المسلمين في مصر، أو حماس في غزة، أو الإصلاح في الإمارات، وبالطبع حزب الله في لبنان.

إلا أن الأثر الأوسع للاضطرابات التي أشعلتها ثورات الربيع العربي تمثل في كشف الشرخ الأكبر في النظام الإقليمي للشرق الأوسط: السياسة الطائفية. وقد ازدهرت هذه السياسة في ظل أجواء متوترة متزايدة، مع تصاعد التوترات وسط صراع متجدد على النفوذ الإقليمي بين إيران والسعودية والإمارات والبحرين. وبينما بلغ هذا التوتر ذروته الدموية في العراق وسوريا، ولاحقًا في اليمن، ساهم العنف بشكل كبير في تشكيل مواقف النخب في دول الخليج بشأن جدوى تعزيز العلاقات مع إسرائيل لاحتواء التهديد الإيراني المُتصوَّر. كما أشار الباحث مأمون فندي في صحيفة الشرق الأوسط العربية المملوكة للسعودية: "الخبر السار هو أنه إذا أرادت إسرائيل إبرام اتفاق شامل مع العرب، فالآن هو الوقت المناسب لذلك. الدول العربية في أضعف حالاتها السياسية منذ فترة طويلة، ونظرًا لاضطراباتها السياسية الداخلية، فهي مستعدة لتوقيع اتفاق شامل[64]."

هذا الخوف من الطموح الإيراني الجامح، الذي شجعه برنامج نووي مصمم لدعم تلك الأهداف نفسها، لم يؤد إلا إلى تفاقم المخاوف من أن واشنطن، وخاصة في عهد إدارة أوباما، تتطلع الآن إلى تقليص التزامها بأمن الخليج. وباتت علاقات إسرائيل مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تبرز بشكل متزايد من الظل، ومعها تتضح معالم استراتيجية أمنية عابرة للحدود، لا تعتمد على القرب الجغرافي، أو الأهم من ذلك، على وضع مبادئ معيارية لتنظيم سلوك الجهات الفاعلة المعنية. كما سيوضح الفصل التالي، فقد ازدادت علاقات إسرائيل المتنامية مع دول الخليج العربي كمياً ونوعياً منذ عام 2009. وبينما كان هذا، كما ذُكر، رد فعل على تنامي النفوذ الإيراني في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً، فقد برزت عوامل أخرى مرتبطة بقوة إسرائيل الناعمة، فضلاً عن إدراك نفوذ القدس في واشنطن.

2. إسرائيل والخليج الأدنى: دبلوماسية الدول الصغيرة

في يوليو 2009، نشرت صحيفة "واشنطن بوست" مقالاً رأياً لولي عهد البحرين، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، أكد فيه بوضوح على ضرورة التفكير الإبداعي من جانب جميع الأطراف المعنية لكي تُحقق مبادرة السلام الفلسطينية (API) نجاحاً ملموساً وتُخفف من حدة الصراع الذي "يُفقر الفلسطينيين بلا داعٍ ويُهدد أمن إسرائيل"[65]. كان للمقال أهمية بالغة لسببين: أولاً، لأنه كان اعترافاً صريحاً من دولة عربية بمخاوف إسرائيل الأمنية الحقيقية، وقد تم التعبير عنه في منشور مؤثر؛ ثانياً، لأن مثل هذا المقال - على الرغم من كونه من تأليف أحد كبار أفراد أسرة آل خليفة - كان على الأرجح قد حظي بموافقة المملكة العربية السعودية، الدولة المهيمنة على البحرين.

من المؤكد أن دول الخليج الأدنى لم تتفق جميعها على العلاقات مع إسرائيل، أو حتى على مدى نفوذ طهران ونطاقه في جميع أنحاء المنطقة. من بين الممالك الخليجية الصغيرة، كانت البحرين على الأرجح الأكثر ترجيحاً لأن تكون الداعم الأبرز لعلاقات سرية وإن كانت متينة مع القدس. حتى قبل الاحتجاجات التي هزت المملكة الجزيرة الصغيرة عام 2011، أشارت مصادر مطلعة إلى أن إسرائيل قد طورت علاقات مع البحرين عبر "تيفيل"، قسم الاتصال الخارجي في الموساد. كانت هذه العلاقات وثيقة لدرجة أن الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة أصدر تعليماته للمسؤولين في المنامة بالامتناع عن الإشارة إلى "الكيان الصهيوني" أو "العدو"، وهي تسمية ازدرائية تستخدم للإشارة إلى إسرائيل على نطاق أوسع في جميع أنحاء العالم العربي[66]. في البداية على الأقل، حتى الكويت، التي لطالما اعتُبرت من بين أكثر الملكيات محافظة في الخليج، كبحت ميلها الراسخ لإدانة إسرائيل والصهيونية في كل فرصة سانحة. ورغم عدم صدور أي مرسوم حكومي رسمي، انتقد صحفيون مؤثرون مثل أحمد الصراف الأئمة الذين دأبوا على إدانة اليهود والمسيحيين في خطب الجمعة. وقد قال عن أحدهم:

أثار استغرابي دعاءه الذي يتضرع فيه إلى الله أن يمكّن "إخواننا المجاهدين"، أو بالأحرى "داعش والقاعدة"، من قطع رؤوس اليهود والمسيحيين. هم [اليهود والمسيحيون] من أعطوا هذا الداعية سجادة الصلاة التي يقف عليها، وهم من اخترعوا الميكروفون الذي يسمع من خلاله مئات الآلاف من الناس دعاءه... هم أيضاً من اخترعوا وأنتجوا أكثر الأدوات الطبية تعقيداً، واكتشفوا أفضل الأمصال والأدوية التي شفيت ملايين المسلمين، والتي لولاها لكانوا قد ماتوا بسبب نقص الرعاية... يحق لهذا الداعية أن يلعن من يشاء، لكن دعوا اليهود والمسيحيين وشأنهم[67].

أظهر هذا الهجوم الصريح على رجال الدين السنة، وما صاحبه من تبني قيم التسامح واحترام الآخر، تحولاً واضحاً في الموقف الشعبي السائد تجاه اليهود وإسرائيل. فبينما استمر البعض، مثل عبد الله النفيسي، في إدانة إسرائيل، دلّ ازدياد الخطاب العام حولها على قبول فعلي متزايد للدولة نفسها، وهو ما يتجلى غالباً في الاستخدام العفوي، وإن كان محدداً، لمصطلح "إسرائيل" في الخطابات العامة. وبالطبع، ظل العداء الصريح تجاه إسرائيل قائماً: ففي عام 2016، علقت الخطوط الجوية الكويتية رحلاتها بين الإمارات ونيويورك لمنع الركاب الإسرائيليين من الصعود على متن رحلاتها المتجهة إلى الولايات المتحدة أثناء مرورهم عبر أوروبا[68]. بدت التحركات الأخيرة التي قامت بها الكويت لطرد الكنيست الإسرائيلي من الاتحاد البرلماني الدولي وكأنها تعكس استمرار العداء تجاه القدس. إلا أن هذه الحالات لم تكن سوى غطاء لحقيقة أوسع نطاقًا: مدى تأثير تزايد المخاوف لدى ممالك الخليج إزاء ما تعتبره تجاوزات إيران الإقليمية على تخفيف حدة كراهيتها - الجماعية والفردية - لإسرائيل[69].

ظهرت أدلة إضافية تشير إلى أن هذا القبول المجتمعي الأوسع (وإن لم يكن احتضانًا صريحًا لإسرائيل) بات يحظى بتأييد أكبر في جميع أنحاء المنطقة. وكما أبرزت نتائج الاستطلاع السنوي الثامن الذي أجرته مؤسسة أسداء بيرسون-مارستيلر للشباب العربي عام 2016، احتل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المرتبة السابعة فقط عندما طُلب من الشباب العرب تحديد أكبر التحديات التي تواجه الشرق الأوسط حاليًا؛ ولم يُذكر اسم إسرائيل صراحةً إلا مرتين[70]. ومع ذلك، فإن عُمان وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة هي التي تُبرز بشكلٍ أفضل الطبيعة المُتنوعة لعلاقات إسرائيل مع أنظمة دول الخليج. فقد اتبعت عُمان وقطر، على سبيل المثال، أهدافاً وغايات في سياستهما الخارجية غالباً ما وضعتهما في خلاف مع جيرانهما الخليجيين الآخرين، ولم يكن هذا الأمر أكثر وضوحاً في أي مكان منه في علاقاتهما مع إسرائيل. لسنوات عديدة، سعى كل من مسقط والدوحة إلى تجنب التورط في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتجنبا فرض المقاطعة الاقتصادية العربية الشاملة لإسرائيل بشكل كامل. وبالمثل، انتهجت مسقط والدوحة ما

يمكن تسميته بالتحوط الاستراتيجي المصمم لتقليل خطر الصدام مع إيران على المدى القصير، مع الحفاظ على خطط طوارئ تعالج خطورة التهديد وعدم اليقين في العلاقة على المدى الطويل[71].

وقد مكّن هذا بدوره عُمان وقطر من الحفاظ على علاقاتهما الاقتصادية مع إيران مع حماية سيادتهما ومصالحهما الإقليمية. ويُعدّ هذا التوازن أساسياً لفهم السياسة الخارجية لهاتين الدولتين الصغيرتين، وكيف تحافظ جميع الأطراف، في تطوير وإدارة هذه العلاقات، على حذرها من دفع ثمن فكري باهظ سعياً وراء أمن إقليمي أوسع. ومع ذلك، يظلون يدركون ضرورة الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة. ومثل غيرها من الممالك الخليجية، أدركت كل من عُمان وقطر أهمية العلاقات مع الجماعات والأفراد المؤيدين لإسرائيل في الولايات المتحدة، وكذلك مع إسرائيل نفسها، كوسيلة لضمان مصالحهما الأمنية.

عُمان: حليف متقلب المزاج؟

لم تبدأ الاتصالات العلنية بين إسرائيل وعُمان إلا بعد مؤتمر مدريد عام 1991، ومع ذلك، لم تكن إسرائيل غريبة عن السلطنة. ففي سبعينيات القرن الماضي، قدمت القدس مساعدات عسكرية سرية ومشورة للسلطان قابوس في إطار جهوده الأوسع لقمع التمرد ذي التوجه الماركسي في ظفار، وهي مساعدات كان العمانيون ممتنين لتلقيها[72]. في عام 1975، تم إرسال بعثة استشارية صغيرة إلى عُمان، وظل وجودها مخفياً تماماً عن الممول العسكري الرئيسي للسلطان، الحكومة البريطانية[73]. وفي العام التالي، بدأت عُمان تميز نفسها من خلال استعدادها للدخول في اتفاقيات مع القوى الغربية لصالح أمنها الخاص، حتى وإن أثارت هذه الصفقات جدلاً في العالم العربي الأوسع، بما في ذلك دول الخليج التي رأت في ذلك استمراراً للاستعمار الجديد. ومن الأمثلة على ذلك اتفاقيات القواعد العسكرية التي وقعتها عُمان مع واشنطن في يونيو 1980، وهي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، على الرغم من معارضة بعض جيران عُمان الذين كانوا يتفاوضون في ذلك الوقت على إنشاء مجلس التعاون الخليجي. وبالمثل، سعت مسقط دائماً إلى تحقيق التوازن بين هذا التوجه المؤيد للغرب ورغبتها في الحفاظ على علاقات ودية مع كل من الرياض وطهران، وهما جارتان قويتان لهما مطالبات تاريخية على الأراضي العمانية. ونظراً لموقعها الجيوسياسي، لم يكن من الممكن أن يكون الوضع مختلفاً[74].

ومع ذلك، فإن إرث الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان جعل عُمان تنحاز إلى المصالح الإقليمية الأوسع للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ويتجلى ذلك بوضوح في التعاون العسكري الوثيق الذي ميز هذه العلاقات منذ ذلك الحين[75]. ما كان في الأصل جزءًا من مساعي إسرائيلية للتواصل مع دول المنطقة الأقل شأنًا، أتى بثماره بعد سنوات عندما قررت عُمان دعم اتفاقيات كامب ديفيد. وعلى عكس معظم دول الخليج الأخرى، كانت عُمان واحدة من ثلاث دول عربية فقط (إلى جانب المغرب والسودان) لم تقطع علاقاتها مع القاهرة بسبب معاهدة السلام مع إسرائيل، وهو موقف أثار حتمًا غضب بعض جيرانها في الخليج[76]. ومع ذلك، ظلت عُمان ثابتة: فقد حرضت علنًا من أجل عودة مصر إلى الحضن العربي الأوسع بعد طردها من جامعة الدول العربية؛ ودعت إلى استخدام اتفاقيات كامب ديفيد كنموذج لاتفاقيات السلام المستقبلية في الشرق الأوسط، باعتبارها "الوسيلة الوحيدة التي حققت خطوة بناءة في اتجاه التوصل إلى حل سلمي لقضية الشرق الأوسط"[77].

على الرغم من أن سلطنة عمان لم تكن تربطها علاقات عامة رسمية مع إسرائيل حتى أوائل التسعينيات، إلا أن الدولتين تعاونتا في مجالات معينة كانت فيها الخبرة الإسرائيلية ذات قيمة كبيرة، بما في ذلك تكنولوجيا الري بالتنقيط وغيرها من التقنيات الزراعية التي كانت إسرائيل رائدة فيها في ظروف مناخية مماثلة. كما كانت هناك تلميحات إلى استمرار التعاون السري بين إسرائيل وسلطنة عمان في مجال التعاون والتدريب الاستخباراتي، على الرغم من أن نطاق ومدى هذه العلاقات لا يزال موضع تكهنات[78]. حتى

قبل إقامة العلاقات الرسمية، كان لدى مسقط نظرة متسامحة نسبياً تجاه إسرائيل، خالية من معاداة السامية الكامنة التي غالباً ما تتخفى وراء معاداة الصهيونية والتي كانت تميز حتى ذلك الحين الكثير من التعليقات على إسرائيل في الصحافة العربية. بدت عُمان مستعدة لتبني علاقات أوثق مع إسرائيل حتى في الوقت الذي كانت فيه مفاوضات أوسلو جارية، وهو موقف يتعارض مع مواقف الممالك الخليجية الأخرى التي شعرت بأن مثل هذه التحركات سابقة لأوانها دون التوصل أولاً إلى سلام شامل رسمي بين إسرائيل والفلسطينيين.

عُقدت عدة اجتماعات غير رسمية بين مسؤولين إسرائيليين وعُمانيين قبل زيارة رئيس الوزراء إسحاق رابين إلى مسقط في ديسمبر 1994، حيث استُقبل استقبالاً رسمياً لدى عودته من الشرق الأقصى. وقد أُتيحت هذه الفرصة للانفتاح على مسقط بفضل توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن، الدولة التي تربطها علاقات وثيقة بالسلطان قابوس[79]. في أبريل 1994، استضافت سلطنة عمان المجموعة متعددة الأطراف المعنية بالموارد المائية في الشرق الأوسط، واستضافت لأول مرة وفداً إسرائيلياً برئاسة نائب وزير الخارجية يوسي بيلين[80]. عاد بيلين في نوفمبر لتمهيد الطريق لزيارة رابين المرتقبة في ديسمبر من العام نفسه. وكما أشار رافائيل أهرن، "على الرغم من أن الرحلة لم تستغرق أكثر من أربع وعشرين ساعة، إلا أن حدوثها بحد ذاته أظهر نية عُمان في اتباع نهجها الخاص فيما يتعلق بإسرائيل"[81].

أعقب الاجتماع مزيد من المناقشات، مما أثار تكهنات في وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن عُمان وإسرائيل على وشك إقامة علاقات دبلوماسية كاملة. إلا أنه بحلول ربيع عام 1995، لم تتحقق هذه الآمال بعد. حينها، جادل مسقط بأن إحراز مزيد من التقدم في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين ضروري قبل إقامة هذه العلاقات. مع ذلك، بحلول سبتمبر 1995، أُقيمت بعثات تجارية متبادلة، تلاها إعلانٌ بأن إسرائيل ستتولى دورًا تمويليًا في مركز أبحاث تحلية المياه في الشرق الأوسط (MEDRC) الذي كان من المقرر أن يكون مقره في مسقط. وفي أكتوبر 1995، توصلت عُمان وإسرائيل أخيرًا إلى اتفاق بشأن إنشاء بعثات تجارية مشتركة، مما أعاد الأمل في إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين الدولتين[82].

إلا أن الأحداث في إسرائيل فرضت خلاف ذلك. فقد أثار اغتيال رابين في نوفمبر 1995 على يد ناشط يهودي شاب يُدعى يغال عمير، والذي كان مصمماً على منع أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين يتطلب تراجعاً إسرائيلياً في الأراضي، إدانات شعبية شديدة من مسؤولين في عُمان. كان وزير الخارجية يوسف بن علوي أحد كبار الممثلين العرب الذين حضروا جنازة رابين الرسمية، قبل أن يستضيفه رئيس الوزراء بالوكالة شيمون بيريز في القدس. وفي مقابلة لاحقة أجراها بن علوي مع وسائل الإعلام الإسرائيلية، صرّح قائلاً: "ستقيم عُمان علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قريباً؛ فعُمان لم تكن يوماً في حالة حرب مع إسرائيل، لذا لا حاجة لاتفاقية سلام"[83]. بدا القصد صادقاً. في يناير 1996، توصلت إسرائيل وعُمان إلى اتفاق لفتح مكاتب تجارية في مسقط وتل أبيب. ومنذ ذلك الحين، حافظتا على علاقات دبلوماسية هادئة، ولكن متواصلة، على مستوى منخفض، لا سيما من خلال مركز البحوث الاقتصادية والتجارية في مسقط (MEDRC)، الذي أصبح بمثابة منتدى متعدد الأطراف للدبلوماسية العربية الإسرائيلية غير الرسمية[84].

تأسس مركز أبحاث المياه في الشرق الأوسط (MEDRC)، الذي يهدف بكل ما تحمله الكلمة من معنى إلى إنشاء مجتمع معرفي متخصص في معالجة ندرة المياه في جميع أنحاء الشرق الأوسط، كنتيجة مباشرة لمؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو. ورغم أن مسقط أجبرت على إغلاق البعثة التجارية الإسرائيلية في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، إلا أن استمرار مشاركة العلماء الإسرائيليين في المركز ظلّ أمراً بالغ الأهمية لعمله، كما أتاح للدبلوماسيين الإسرائيليين مواصلة لقاءاتهم مع نظرائهم العمانيين والقطريين في إطار مشاريع المركز التعاونية[85]. وذلك على الرغم من تجميد "العلاقات الرسمية" لما يقرب من عقدين من الزمن وسط رغبة مسقط المعلنة في اتخاذ موقف أكثر دقة بشأن الصراع الفلسطيني

الإسرائيلي، فضلاً عن دورها في تسهيل الحوار الاستراتيجي (والسري في معظمه) بين إيران وإدارة أوباما الذي أدى إلى توقيع الاتفاق النووي[86].

بالنظر إلى معارضة نتنياهو الشديدة لهذا الاتفاق الدولي - وهي معارضة أثرت في قرار الرئيس ترامب سحب الولايات المتحدة من بنوده في مايو 2018 - فقد فاجأت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، برفقة رئيس الموساد، يوسي كوهين، إلى عُمان في أكتوبر 2018، معظم المراقبين. وكما أشار تسفي بارئيل، المعلق الإسرائيلي المخضرم على الشؤون العربية، فقد "كسرت" بالتأكيد حاجز عدم عقد اجتماعات علنية بين قادة دول الخليج العربي ورئيس وزراء إسرائيلي[87]. بطبيعة الحال، كان الاجتماع، من جانبٍ ما، تجسيداً كلاسيكياً للسياسة الخارجية العمانية: التعاون مع طيفٍ واسع من الفاعلين الإقليميين، بما في ذلك إيران، لضمان أمنها، الأمر الذي أثار حفيظة الرياض. وبالتالي، فإن الدور الشخصي الذي لعبه قابوس في تيسير المحادثات السرية التي أفضت إلى توقيع الاتفاق النووي في عهد الرئيس أوباما لم يُسهم في تحسين صورته لدى إدارة ترامب، التي رأت في الاتفاق النووي تعزيزاً لقوة إيران الإقليمية[88].

لم تكن زيارة نتنياهو العلنية مجرد محاولة لإعادة التواصل بين عُمان والرئيس ترامب، بل كانت أيضاً وسيلة لتعزيز النفوذ الدبلوماسي الذي كانت القدس تأمل في تحقيقه، فضلاً عن كونها إنجازاً دعائياً. وتركزت التكهنات حتماً حول ما إذا كان قابوس، بعلاقاته الوثيقة بالنظام الإيراني، سيلعب دور الوسيط بين إسرائيل وإيران، بل وحتى سوريا. رغم أن هذا الاحتمال لم يكن مستبعداً، سارعت إيران إلى انتقاد الاجتماع؛ في حين فضّلت إسرائيل دائماً استخدام جهات أخرى، ولا سيما ألمانيا، للتواصل مع إيران. ومع ذلك، فإنّ إعلان إسرائيل عن الزيارة بهذا الشكل العلني، بموافقة العمانيين، يُعدّ مؤشراً هاماً. فقد كانت هذه الزيارة بمثابة إشارة إلى قادة دول الخليج الأخرى (والعالم العربي عموماً) بأن بإمكانهم أن يكونوا أكثر انفتاحاً في علاقاتهم مع إسرائيل، وأنه في مواجهة التحدي الإيراني، عليهم أن يحذوا حذو السلطان. وكما أشار أحد المعلقين:

يُعدّ كشف العلاقات مع عُمان طبقةً أخرى في استراتيجية نتنياهو، التي تشمل إقامة تحالفات سرية - وعلانية كلما أمكن - مع دول وحركات سنية معتدلة، في محاولة لمنع انتشار إيران في المنطقة، فضلاً عن تقويض نفوذ طهران الإقليمي، مع إثبات قدرة إسرائيل على تطبيع علاقاتها مع الدول العربية حتى دون حلّ القضية الفلسطينية[89].

من جانبهم، حرص العمانيون على ألا يُنظر إلى زيارة نتنياهو على أنها تراجع جذري عن دعمهم لإقامة دولة فلسطينية. وسارع قابوس إلى إرسال رسالة طمأنة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مؤكداً له استمرار دعم عُمان لإقامة دولة فلسطينية. إلا أن وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي، مدركاً أن الزيارة قد أثارت استياء أولئك الذين شعروا بأن النفوذ الإسرائيلي المتزايد في عواصم الخليج يأتي على حساب الفلسطينيين، أكد أن البراغماتية والمبادئ هي التي توجه نهج مسقط نحو حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. في نهاية أكتوبر 2018 وقبل انعقاد حوار المنامة - وهو مؤتمر إقليمي نظمته وأقامته في البحرين مؤسسة الأبحاث الدولية للدراسات الاستراتيجية التي تتخذ من لندن مقراً لها - انتقد علوي أولئك الذين يعتقدون أن المظالم السابقة يجب أن تحدد نهجاً عربياً شاملاً بشأن قضية فلسطين. وأشار إلى أن إسرائيل دولة راسخة في الشرق الأوسط، ولها دور إيجابي في الأمن الإقليمي. ويجب تيسير حقوق الفلسطينيين وإقامة دولتهم من خلال العلاقات بين الدول، ومسقط في وضع مثالي للقيام بهذا الدور. أما من وجهة نظر القدس، فيُعدّ ذلك دليلاً على أن العلاقات مع السلطنة لا يجب أن تكون مشروطة بتحقيق تقدم ملموس نحو إقامة الدولة الفلسطينية[90].

قطر: تبعية مترددة؟

طوال معظم القرن العشرين، ظلت حرية قطر في تحديد سياستها الخارجية محدودة، إذ كان حكامها يعتمدون إلى حد كبير على مستشاريهم البريطانيين الذين كانوا يقدمون المشورة لآل ثاني ويحددون نطاق علاقاتها الخارجية. وباعتبارها نتاجًا للمصالح الإمبريالية البريطانية في الخليج، فقد أثرت لندن بشكل كبير على صنع السياسة الخارجية في الدوحة، مع ممارستها في الوقت نفسه قدرًا من المرونة الدبلوماسية؛ مما خلق على الأقل مظهرًا من مظاهر السيطرة القطرية على علاقاتها الخارجية.

بينما ضمنت الوصاية البريطانية الدفاع والأمن واستمرار النظام الحاكم، آل ثاني، وجدت قطر صعوبة في منافسة جيرانها المباشرين، ولا سيما المملكة العربية السعودية. وبمجرد حصولها على الاستقلال، كانت أولوية السياسة الخارجية القطرية هي السعي إلى إقامة تحالفات مع دول أقوى لضمان أمنها، وهو شكل من أشكال "الانقياد" الذي ميز السياسة الخارجية القطرية وميلها إلى تغيير ولاءاتها للحفاظ على أكبر قدر من الاستقلال الذاتي.

حدث تغيير جذري عام 1995 عقب انقلاب قصر سلمي، أطاح بموجبه ولي العهد حمد بن خليفة آل ثاني بوالده خليفة بن حمد آل ثاني، وتولى العرش. وكان حمد قد عُيّن ولياً للعهد عام 1977، وسعى تدريجياً إلى تعزيز سلطته خلال أواخر ثمانينيات القرن العشرين. وكانت لديه رؤى مختلفة تماماً بشأن دور قطر الإقليمي ونفوذها العالمي، رؤى طموحة للغاية. وبعد الانقلاب، بحث عن سبل لتحقيق هذه الرؤى. وعلى الرغم من صغر مساحتها الجغرافية وقلة عدد سكانها الأصليين نسبياً، بدأت قطر تسعى إلى لعب دور إقليمي مؤثر يفوق حجمها[91]. بفضل امتلاكها أحد أعلى معدلات دخل الفرد في العالم، وامتلاكها احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي، استطاعت الإمارة توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق طموحاتها الإقليمية. وكان ظهور قناة الجزيرة كقناة إخبارية عالمية مستعدة لتغطية الأحداث غير السارة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، الأمر الذي أثار استياء جيرانها في الخليج، خير دليل على هذه الطموحات.

في الوقت نفسه، ومنذ أوائل التسعينيات، سعت قطر، على غرار عُمان، إلى تطوير علاقات ودية، وإن كانت محدودة، مع إسرائيل، في سبيل انتهاج سياسة خارجية مستقلة غالباً ما وضعتها في خلاف مع جيرانها العرب، ولا سيما السعودية. وقد انخرطت الدوحة علناً مع إسرائيل عقب مؤتمر مدريد، وهو موقف أصبح أكثر جدية في أعقاب اتفاقيات أوسلو عام 1993. وبعد عامين، وفي أعقاب الانقلاب، تغير موقف قطر تجاه الدولة اليهودية بشكل ملحوظ إلى عملية تطبيع محدودة بحكم الأمر الواقع. وقد ساهم في هذا المسار جزئياً التنافس بين العرب والديناميكيات المتغيرة في سياسات الخليج التي دفعت الآن الإمارة الصغيرة الغنية بالغاز إلى إقامة علاقات مع شركاء يمكنهم مساعدة الدوحة على توطيد العلاقات مع واشنطن[92]. كان اتخاذ موقف أكثر دقة تجاه إسرائيل جزءًا من هذه الاستراتيجية. فعلى غرار عُمان، حضر ممثلون قطريون جنازة إسحاق رابين، كما استضافوا خليفته، شيمون بيريز، في الدوحة في العام التالي بصفته نائبًا لرئيس الوزراء. وتعارض هذا الموقف مع موقف معظم الممالك الخليجية العربية، التي كانت لا تزال تقاوم مثل هذه المبادرات تجاه إسرائيل قبل التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين[93]. وكما أشار عوزي رابي، بحلول أواخر التسعينيات كانت الدوحة تجري محادثات جادة مع إسرائيل بشأن التبادل المتبادل للبعثات التجارية، فضلاً عن إمكانية شراء الغاز الطبيعي المسال[94].

مع ذلك، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية في سبتمبر 2000، تدهورت العلاقات الإسرائيلية القطرية، على الرغم من تردد الدوحة في قطع جميع العلاقات مع القدس. ولم ترضخ قطر إلا بعد ضغوط من دول عربية وإسلامية أخرى، بقيادة الرياض، التي هددت بمقاطعة اجتماع منظمة التعاون الإسلامي في الدوحة في نوفمبر. ورغم أن المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة لم يكن ذا أهمية كبيرة، فقد أُجبر على الإغلاق. مع ذلك، استمرت الاتصالات السرية، ورغم طرد البعثة الإسرائيلية رسمياً، استمرت العلاقات التجارية في الخفاء. وعُقد اجتماع سري في جنيف بين وزير الخارجية الإسرائيلي شلومو بن

عامي ومسؤول قطري رفيع المستوى في ديسمبر 2000. وبعد ثلاث سنوات، التقى خليفته، سيلفان شالوم، نظيره القطري، حمد بن جاسم، في وقت كانت فيه انتفاضة الأقصى لا تزال مستعرة في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.

لا شك أن عنصراً من النفعية قد أثر على العلاقات بين الدوحة والقدس. وعلى وجه الخصوص، سمح استمرار وجود الوفد التجاري الإسرائيلي، رغم عدم شعبيته، للدوحة بكسب ودّ واشنطن، وفي الوقت نفسه بناء هوية إقليمية مميزة تحدّت الهيمنة السعودية بين ممالك الخليج. ومع ذلك، ورغم استعداد الدوحة لمتابعة مصالحها الخاصة والتعامل بشكل إيجابي مع إسرائيل بشأن قضايا معينة على أساس ثنائي، فإن هذا لم يمنع الدوحة من أن تكون واحدة من أشد منتقدي القدس في أعقاب اندلاع حرب لبنان الثانية عام 2006. بينما حافظت الحكومات الموالية للغرب، بما فيها السعودية والأردن ومصر، على موقف متردد مدروس خلال النزاع، عرضت قطر مراراً وتكراراً محاولة التوسط بين الأطراف المتنازعة. وعندما فشلت هذه المساعي، اختارت دعم حزب الله وحماس علناً، لتصبح بذلك أكثر المنتقدين صراحةً في العالم العربي لاستخدام إسرائيل المفرط للقوة ضد حزب الله في جنوب لبنان. خلال النزاع، شغلت مقعدًا كعضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. واستغلت هذا المنصب كمنصة لانتقاد ليس فقط تصرفات إسرائيل، بل أيضًا ما اعتبرته موقفًا متخاذلًا للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذين بدوا غير راغبين، فضلًا عن غير قادرين، على التدخل في محاولة جادة لوقف العنف: "من المحزن للغاية أن يقف المجلس مكتوف الأيدي، عاجزًا عن وقف حمام الدم... ما يحدث سيزرع بذور الكراهية والتطرف في المنطقة"[95].

لكن هذه الآراء لم تقتصر على مجلس الأمن. فقد فوجئت معظم الدول العربية السنية، بل وقلقَت، من خروج حزب الله من الحرب سالماً، إذ صُوِّرَ بقاؤه في الشارع العربي على أنه انتصار على قوة الجيش الإسرائيلي. وقد عزز هذا الأمر الرأي السائد في الرياض بأن لبنان أصبح تابعاً لحزب الله، وهو رأي لم يلقَ قبولاً في الدوحة. في أعقاب الحرب مباشرةً، وفي ظلّ تجاهل الدول العربية السنية الأخرى لمحنة لبنان، ساهمت قطر بعدد محدود من القوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) جنوب البلاد، فضلاً عن إرسال الإمدادات والمساعدات المالية إلى المجتمعات اللبنانية التي نزحت جراء العنف. وبحلول عام 2008، أصبحت قطر محوراً لجهود تهدف إلى دعم النظام الطائفي اللبناني المعقد وغير التمثيلي الذي بات مهدداً بالانهيار تحت وطأة تناقضاته الطائفية المتعددة. تجلّى هذا بوضوح في التأييد الشعبي الذي حظي به الشيخ نصر الله وحزب الله عقب حرب 2006، وفي الغضب الشعبي المتواصل في لبنان إثر اغتيال رفيق الحريري، رجل الأعمال اللبناني الملياردير والرئيس اللبناني الأسبق، عام 2005. وقد استمرّ صدى هذين الحدثين ليس فقط في لبنان، بل على الصعيد الدولي أيضاً. ونظراً لعلاقاته التجارية الوثيقة مع السعوديين، فإنّ التورط المزعوم لحزب الله وسوريا في اغتيال الحريري العنيف بشّر بتفاقم الانقسامات العلنية التي طبعت العلاقات العربية منذ عام 2011 فصاعداً[96].

استمر تدهور العلاقات الإسرائيلية القطرية في أعقاب عملية الرصاص المصبوب 2008-2009، حيث شنت إسرائيل عملية عسكرية واسعة النطاق ضد حماس ومواقعها في قطاع غزة. وقد فشلت العروض الأولية التي قدمتها الدوحة للطرفين للتوسط في وقف إطلاق النار. ورداً على ذلك، أعلنت قطر تجميد جميع العلاقات مع إسرائيل، وهددت بإغلاق ما تبقى من مكتب التجارة الإسرائيلي في العاصمة القطرية، ودعت جميع الدول العربية إلى إعادة النظر في علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل[97]. لكن هذا التوجه الأخلاقي غالباً ما كان يتوازى مع نزعة براغماتية في إدارة السياسة الخارجية القطرية. فمع إمكانية حصول قطر على مقعد في مجلس الأمن الدولي كممثلة لآسيا، تواصلت مع إسرائيل لدعم طلبها، وقد استجابت إسرائيل بالفعل بشكل إيجابي لهذا الطلب. أقر هذا بأنه على الرغم من التوترات بشأن علاقات قطر بحماس وحزب الله، فإن التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي على مستوى منخفض في الدوحة كان له

تأثير، وهو موقف يتناقض بشكل ملحوظ مع الدول الأخرى التي طالبت بإغلاق البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية (مهما كان مستواها منخفضاً) في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وفي المقابل، أعربت القدس عن أملها في أن تظل قطر، بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي، ملتزمة بـ "مبادئ الإنصاف" وأن تتجنب استخدام نفوذها الجديد لتعزيز أي قرارات أو أجندات معادية لإسرائيل[98].

كان استثمارًا دبلوماسيًا بدا أنه يؤتي ثماره. ففي عام 2010، قام وزير الصناعة والتجارة والعمل الإسرائيلي السابق، بنيامين بن إليعازر، بزيارة مفاجئة إلى الدوحة. وبعد زيارته بفترة وجيزة، أفادت التقارير أن قطر عرضت تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بشرط السماح للدوحة بتنفيذ أعمال إعادة إعمار واسعة النطاق في غزة. رفض رئيس الوزراء نتنياهو، وكذلك وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، هذا الاقتراح، بحجة أن "السماح بدخول كميات هائلة من مواد البناء إلى قطاع غزة، من النوع الذي تستخدمه حماس لبناء المخابئ والمواقع المحصنة لإطلاق الصواريخ ضد إسرائيل، يتعارض مع مصالح إسرائيل الأمنية"[99]. من المرجح أيضاً أن يكون رفض إسرائيل قد جاء نتيجةً للضغوط التي مارسها الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، الذي وصلت علاقاته مع الدوحة، بسبب دعمها لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة جزئياً في مصر، إلى أدنى مستوياتها. في الواقع، نُظر إلى عرض قطر لمواد البناء والمساعدات المالية في القاهرة على أنه مجرد دعم لحماس وداعمها الرئيسي، إيران. ورأى كل من القاهرة والقدس حينها أن "القطريين اختاروا التحالف مع إيران وحماس، لذا لم يكن هناك مبرر لتقديم هدايا دبلوماسية لهم"[100]. وعلى هذا النحو، لم يكن تجديد العلاقات مع قطر أولوية لإسرائيل، وبالتأكيد لم يكن أمراً تسعى إليه بأي ثمن.

وعلى النقيض من ذلك، نظرت قطر إلى علاقاتها مع إيران وحماس على أنها توفر نفوذاً سياسياً مفيداً وغطاءً أمنياً: فقد سمحت للدوحة بممارسة نفوذها على طهران والحركة الفلسطينية المسلحة، والأهم من ذلك، أنها وضعت مياهاً صافية بين الدوحة والرياض فيما يتعلق بنظرة الأخيرة المتزايدة الخبث تجاه النوايا الإقليمية الإيرانية. إلا أن علاقات قطر الوثيقة مع حماس، إلى جانب التغطية العدائية المتزايدة لقناة الجزيرة تجاه إسرائيل، دفعت القدس إلى قطع علاقاتها المتبقية مع قطر في مارس 2011، ومنع جميع حاملي جوازات السفر القطرية من زيارة الضفة الغربية، وتجميد التعاون المحدود القائم بين قطر وصناعات الأمن عالية التقنية في إسرائيل[101]. بعد عام، أصبح حاكم قطر حمد بن خليفة آل ثاني أول رئيس دولة يزور غزة منذ سيطرة حماس عليها عام 2007. وخلال زيارته، تعهد بتقديم 400 مليون دولار لمشاريع إعادة الإعمار، بما في ذلك مجمعين سكنيين وبناء طرق، وهي موارد رأت القدس أنها ستعود بفائدة مباشرة على حماس اقتصادياً وعسكرياً. لكن الدوحة أبدت استعدادها للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل بشرط أن تُظهر القدس على الأقل نية بذل جهد دبلوماسي كافٍ في محادثات السلام مع الفلسطينيين[102]. بالنظر إلى الشروط التي وضعتها جامعة الدول العربية بموجب اتفاقية الشراكة من أجل العلاقات المفتوحة مع القدس، فقد أثبت هذا أنه عتبة منخفضة نسبياً لاستمرار الانخراط مع إسرائيل.

مع ذلك، وبحلول عام 2012، أدت التوترات بشأن غزة وسعي قطر لتعزيز دورها الإقليمي إلى تصاعد التوترات بين الدوحة والقدس، لكن حتى مع ذلك، ظلت جذوة العلاقات مشتعلة. في أوائل مارس 2014، سمحت إسرائيل بدخول 450 ألف لتر من الوقود إلى قطاع غزة، على نفقة قطر. وقد مكّن هذا محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة - التي أُغلقت في نوفمبر 2013 عقب حملة القاهرة على الأنفاق المستخدمة لتهريب معظم الوقود إلى غزة عبر السياج الحدودي المصري - من استئناف عملياتها[103]. كان هذا أحد جوانب الديناميكية الكامنة التي حددت الآن مشاركة الدوحة الإقليمية. وكما أشارت لينا خطيب، "شاركت قطر في العديد من النزاعات في المنطقة - بشكل رئيسي كوسيط ومقدم للمساعدات الإنسانية - حتى بات من المتوقع تقريبًا أن تجد هذه الإمارة الصغيرة دورًا لها في أي نزاع يواجه المنطقة"[104]. وقد أبرز هذا

حقيقة أوسع نطاقاً: فقد كان الدافع وراء السياسة الخارجية القطرية هو "عدم الاستسلام لمخاطر عدم الكشف عن هوية الدولة الصغيرة وضعفها - وهي مخاطر من النوع الذي عانت منه الكويت في عام 1990"، فضلاً عن الرغبة في موازنة النفوذ السعودي داخل مجلس التعاون الخليجي الذي يحدد الآن الاستراتيجيات الإقليمية القطرية[105].

مع ذلك، ظلت إسرائيل حذرة من تعزيز علاقاتها مع قطر. ففي عام 2016، أعرب نتنياهو صراحةً عن معارضة حكومته لاقتراح الدوحة شراء طائرات إف-15 إس إي سايلنت إيغل، وأبلغ إدارة أوباما أنه في حال تعرضها للضغوط، ستسعى إلى الضغط على الكونغرس الأمريكي لاستخدام حق النقض (الفيتو) ضد الصفقة إذا لم يتم زيادة حزمة المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل بما لا يقل عن 10 مليارات دولار. سيُمكّن هذا المبلغ سلاح الجو الإسرائيلي من شراء سربين إضافيين من طائرات إف-15 المتطورة، وهو أمر ضروري للحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في مجال القوة الجوية، وهو مجال بالغ الأهمية، مقارنةً بجيرانها العرب. وكما أشار مصدر حكومي إسرائيلي: "يدرك أصدقاؤنا الأمريكيون أن لدينا مشاكل جدية مع قطر"[106].

لكن بدلاً من اتخاذ موقف حازم إلى جانب الثلاثي المتمثل في الرياض وأبوظبي والمنامة في مواجهة ما اعتبروه طموحات إيران الإقليمية العدوانية، فإن "مشاركة قطر في الصراعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه تمثل محاولة لتقديم نفسها كبديل قابل للتطبيق للمملكة العربية السعودية وقائد جديد محتمل في الشرق الأوسط"[107]. من خلال دعمها لجهات فاعلة إقليمية غير حكومية، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين التي تعتبرها الإماراتيون والسعوديون منظمة إرهابية على وجه الخصوص، واتباعها نهجاً مستقلاً تجاه إيران، وضعت قطر نفسها على مسار لم يُفضِ إلا إلى مواجهة مع البحرين والإمارات والسعودية. وقد أعقب قرار الدول الثلاث، بالإضافة إلى مصر، بسحب سفرائها من الدوحة عام 2014 لإجراء مشاورات، قرارٌ في يونيو 2017 بقطع جميع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر، وفرض حصار بري وجوي وبحري على الإمارة حتى استجابت لثلاثة عشر مطلباً رئيسياً، من بينها إغلاق قناة الجزيرة ووقف تمويل "الجماعات الإرهابية"، وهو تعبير ملطف لجماعة الإخوان المسلمين. وقد مثّلت هذه القرارات نقطة تحول جديدة في العلاقات الخليجية[108].

بحلول بداية عام 2019، ظلت العلاقات بين الدوحة وما يمكن تسميته بالرباعية المناهضة لقطر متوترة، لكن قطر لم تستسلم بعد لضغوطهم الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية الجماعية[109]. إن علاقاتها بالولايات المتحدة، على الرغم من التصريحات المتقلبة والمتناقضة في كثير من الأحيان لإدارة ترامب، منحتها غطاءً سياسياً وضماناً عسكرياً حيث استمرت قطر في استضافة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة في قاعدة العديد[110]. بسماحها لقطر بالمرور عبر مجالها الجوي، ساعدت إيران الدوحة على تخفيف آثار الحصار، بينما زادت طهران، إلى جانب مسقط، صادرات المواد الغذائية التي كانت تتدفق سابقًا إلى قطر من جارتها الخليجية الأكبر. ولكن أكثر من أي شيء آخر، أبرزت الأزمة الخليجية الداخلية والمواجهة المستمرة بين الدوحة والرياض "التصورات الأمنية المتباينة، بل والمتضاربة، لأعضائها"، حيث لم تكن قطر، بل وحتى عُمان، راغبة في قبول "الإملاءات المهيمنة" للرياض[111].

أدى هذا الانقسام بين ممالك الخليج وداخلها، بالإضافة إلى التحركات نحو توثيق العلاقات مع طهران، إلى تعزيز شكوك القدس بشأن أجندة قطر الإقليمية. ونظراً لسخائها تجاه حماس ودعمها لجماعة الإخوان المسلمين، فقد اتهمت كل من إسرائيل ومصر قطر منذ فترة طويلة بأنها "أكبر ممول للإرهاب في العالم"[112]. انتشرت هذه الاتهامات على نطاق واسع في أوساط الانقسام السياسي الإسرائيلي. وكان الرئيس الإسرائيلي الراحل شيمون بيريز، المعروف بدعمه لجهود السلام، صريحاً في انتقاده لدعم الدوحة لحماس. وخلال استضافته زيارة الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون إلى إسرائيل، وجّه بيريز انتقادات

لاذعة للإمارة الخليجية قائلاً: "ليس من حق قطر أن تُرسل أموالاً لتمويل الصواريخ والأنفاق التي تُطلق على المدنيين الأبرياء"[113]. في أعقاب محاولات الدوحة لتوفير تمويل لتطوير جهاز مدني تسيطر عليه حماس في غزة، وهو أمر عرقلته النفوذ الذي استطاعت واشنطن استغلاله على البنك العربي الذي يتخذ من الدوحة مقراً له، أشار بيريز إلى أنه "يجب أن يتوقف تمويلهم [القطريين] للإرهاب: إذا أرادوا البناء فليفعلوا، ولكن لا يجب السماح لهم بالتدمير"[114].

لكن قطر أدركت أنها تمتلك أوراقًا دبلوماسية واقتصادية قوية تُحيد فعليًا قدرة السعودية والإمارات على استخدام القوة لإخضاع الدوحة. فإلى جانب الوجود العسكري الأمريكي، الذي كان موجهًا في معظمه نحو إيران، ولكنه حقق فائدة إضافية تمثلت في ردع الرياض عن فرض تغيير النظام، أدركت قطر أن اعتماد جزء كبير من الاقتصاد العالمي على الغاز الطبيعي المسال يعني أن المجتمع الدولي لن يتسامح على الأرجح مع مزيد من عدم الاستقرار الإقليمي. بعد نجاحها الواضح في تخفيف آثار الحصار الذي تقوده السعودية، تسعى قطر الآن إلى استغلال نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي العالمي في الولايات المتحدة لضمان استمرار جلسات الاستماع في واشنطن. وشمل ذلك جهوداً تواصلية من جانب الحكومة القطرية مع شخصيات يهودية أمريكية بارزة معروفة بتعاطفها مع إسرائيل، بمن فيهم مورت كلاين، رئيس المنظمة الصهيونية الأمريكية، الذين استُقدموا إلى قطر في عامي 2017 و2018. رأى البعض في هذه الرحلات مجرد مناورات دعائية قطرية تهدف إلى إخفاء صلات الدوحة المزعومة بجماعات تتراوح بين حماس والقاعدة وطالبان. وقد قوبلت هذه الرحلات بإدانة صريحة من السفارة الإسرائيلية في واشنطن، مع أن كلاين دافع عن نفسه قائلاً إنه ضغط على القطريين بشأن دعمهم لحماس، فضلاً عن حالات التحريض المعادي للسامية المزعومة التي بُثت على قناة الجزيرة العربية[115].

لكن في الوقت الذي بدت فيه العلاقات بين إدارة ترامب والسعوديين تزداد دفئًا - تجسدت في الصداقة الوثيقة بين جاريد كوشنر، صهر ترامب وسفيره المتجول في الشرق الأوسط، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان - بدت الاستراتيجية القطرية منطقية. ففي ظل إدارات أوباما المتعاقبة، كان يُنظر إلى تطوير العلاقات مع المنظمات المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة، وكذلك مع إسرائيل نفسها، على أنه خطوة عملية لرئيس بدا أنه لا يُدرك ولا يُبالي كثيرًا بمأزقهم الأمني. وقد حدد المنطق نفسه الآن النهج القطري. وكما أشار تسفي باريل: "تُدرك قطر أنها يجب أن تُعزز علاقاتها مع الجالية اليهودية وإسرائيل إذا أرادت الحفاظ على قوة علاقاتها في واشنطن"[116].

على الرغم من نفي إسرائيل دعم قطر لعدد من الجماعات المسلحة، إلا أنها كانت تدرك الدور المؤثر الذي تلعبه قطر في قطاع غزة، لا سيما في دفع رواتب الفلسطينيين وتمويل مشاريع البنية التحتية، وخاصة محطة توليد الكهرباء الجديدة. وظل من مصلحة إسرائيل منع أي صراع، ولذلك كان تحسين الظروف المعيشية الأساسية في غزة أمراً بالغ الأهمية. رغم اتهام قطر سابقاً بإرسال أموال ومواد إلى حماس، إلا أنها ظلت الجهة الوحيدة التي كان سخاؤها الفوري كافياً لمنع الانهيار التام لاقتصاد غزة عقب إعلان إدارة ترامب في سبتمبر 2018 وقف جميع المساعدات لوكالة الأمم المتحدة للأشغال العامة والإغاثة (الأونروا). وقد وضع هذا إسرائيل في مأزق: بينما رحّبت قطر علنًا بموقف واشنطن، امتدّت المعاناة الإنسانية في غزة حتمًا إلى المجال الأمني، ولا سيما في الهجمات الصاروخية المتقطعة من غزة على إسرائيل. كانت التداعيات الناجمة عن تدخل قطر في التوسط للتوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وحماس معقدة للغاية. وقد لاقت جهود الدوحة استنكار السلطة الفلسطينية في رام الله، التي اعتبرت أن أي اتفاق بين إسرائيل وحماس قد تم التوصل إليه على الأرجح على حسابها. باستثناء إعادة احتلال غزة نفسها، وما يترتب على ذلك من تكاليف بشرية ومادية، فرضت البراغماتية السياسية والاقتصادية ضرورةً إسرائيليةً واضحةً للتواصل مع القطريين بشأن غزة، على الرغم من التوترات التي أثارها ذلك مع مصر.

في الواقع، وباعتبارها وسيطًا جاهزًا مع حماس، بدت فائدة قطر كوسيطٍ تفوق أي مخاوف لدى إسرائيل بشأن مدى تأثير مساعداتها المالية والمادية في دعم حماس. وبحلول عام 2019، كان التواصل الحذر خير وصفٍ لهذه العلاقة الثنائية المتوترة[117].

البحرين: اختبار المياه

في عام 2010، أفادت التقارير أن امرأة مجهولة الهوية من آل خليفة، الأسرة الحاكمة في البحرين، اختارت الخضوع لعملية جراحية "منقذة للحياة" في مركز رامبام الطبي في حيفا، بدلاً من السفر إلى الولايات المتحدة. ونُشر تقرير لاحق في صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" نقلاً عن أيوب قرا، وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي، أن "إسرائيل هي المكان الأنسب لها للتعافي"، على الأرجح من نوع من أنواع السرطان، بعد أن رفضت عرضاً لتلقي العلاج اللازم في الولايات المتحدة[118]. وافق نتنياهو على ما كان بوضوح طلباً حساساً، وقام كبار الوزراء لاحقاً بتسهيل الرحلة، وهي لفتة إنسانية أكدت على علاقة متنامية ذات أهمية إقليمية.

على غرار بقية دول الخليج العربي، لطالما تأثرت علاقات البحرين مع إسرائيل بقضية فلسطين، لكنها لم تكن محصورة بها. بالنسبة لآل خليفة، كانت التوترات مع إيران أكثر إلحاحًا واستمرارًا، نابعة من قرب البحرين الجغرافي ومخاوفها من أن الأغلبية الشيعية في المملكة لا تزال، في الواقع، بمثابة طابور خامس، قادر ومستعد لتنفيذ أوامر طهران في تقويض هذا النظام السني. وبالطبع، هناك جانب من المبالغة في هذا التقييم: فانتهاك الحقوق الإنسانية الأساسية، ومشاركة غالبية سكان البحرين من الشيعة العرب في تحديد نظام قائم على حق البكورة، يفسر جزءًا كبيرًا من الاضطرابات التي تفاقمت في هذه الجزيرة الصغيرة[119]. ومع ذلك، توجد أدلة على تورط إيران مع عدد من الخلايا المسلحة، وهو ما أثبت، إلى جانب مطالباتها الإقليمية بالجزيرة التي سبقت الثورة الإيرانية بفترة طويلة، أنه كافٍ لإقناع آل خليفة بسوء سلوك طهران، مهما بدا هذا مبالغًا فيه[120].

لقد شكل هذا السياق نظرة البحرين إلى إسرائيل. فحجمها، واعتمادها الاقتصادي والأمني المتزايد على الرياض مع تناقص مواردها النفطية، يعني أنها لم تطور قط سياسة خارجية مستقلة بشكل واضح، وبالتأكيد ليس سياسة من شأنها أن تزعزع العلاقات مع جارتها المباشرة وداعمها الأكبر، المملكة العربية السعودية. وبالمثل، فإن قيام البحرين بتقريب وجهات النظر تجاه إسرائيل والجماعات المؤيدة لها على مدى سنوات عديدة يشير إلى أن المنامة كانت بمثابة وسيط دبلوماسي للسعوديين، بل والإماراتيين أيضاً. ومن خلال استخدام هذا التقارب المبدئي بين المنامة والإسرائيليين كجس نبض، استطاعت الرياض وأبوظبي تقييم ردود الفعل العربية الأوسع نطاقاً قبل اتخاذ خطواتهما اللاحقة[121].

لا ينبغي لمثل هذه النزعة النفعية أن تحجب الفوائد الحقيقية التي اعتقدت البحرين أنها ستتحقق من خلال حوار استراتيجي مع إسرائيل. ففي أكتوبر 1994، قام الراحل يوسي ساريد، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير البيئة في حكومة إسحاق رابين، بأول زيارة لوزير إسرائيلي إلى البحرين، وذلك بفضل توقيع اتفاقيات أوسلو في العام السابق. إلا أن البحرينيين أوضحوا جلياً أن توثيق العلاقات لن يتحقق إلا بعد إحراز تقدم في المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية نحو إقامة دولة فلسطينية. أدى اغتيال رابين وانهيار عملية أوسلو لاحقًا إلى تعليق هذه الآمال، ولكن على الرغم من إعلانات الولاء للقضية الفلسطينية، استمر كبار أفراد العائلة المالكة البحرينية في لقاء نظرائهم الإسرائيليين على هامش فعاليات دولية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. وخلال إحدى هذه اللقاءات عام 2005، قال الشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، وكيل وزارة الخارجية البحريني، للرئيس الإسرائيلي الراحل شيمون بيريز، إنه مقابل كل خطوة تخطوها إسرائيل نحو الفلسطينيين، ستخطو البحرين خطوتين نحو إسرائيل[122]. لم تُتخذ هذه

الخطوات قط، لكن الرسالة كانت واضحة بما فيه الكفاية: البحرين ترغب في الحوار. وبالتأكيد، لم تُظهر المنامة قط معاداة السامية التي طبعت التعليقات السابقة تجاه اليهود وإسرائيل في جميع أنحاء الخليج. ولذلك، كان تعيين هدى عزرا إبراهيم نونو سفيرةً للبحرين في واشنطن عام 2011 حدثًا بارزًا لسببين: فهي لم تكن فقط أول امرأة تُعيَّن من العالم العربي في هذا المنصب، بل كانت أيضًا أول سفيرة يهودية على الإطلاق من دولة عربية[123].

لكن الأمر لم يكن مجرد رمزية عابرة. فبينما أظهر قدراً ضئيلاً من الحراك الاجتماعي بين الجالية اليهودية الصغيرة في البحرين، التي لا يتجاوز عددها ستة وثلاثين شخصاً، فقد بشّر أيضاً ببدء استراتيجية تدريجية ولكن مدروسة، شهدت تزايداً في انخراط البحرين مع طيف واسع من الجماعات اليهودية والقيادات اليهودية المؤثرة في الولايات المتحدة، ومعظمهم على صلة وثيقة بإسرائيل. وبحلول مطلع عام 2017، بات هذا النهج جريئاً للغاية. أثار الملك حمد بن عيسى آل خليفة دهشة رئيسي مركز سيمون فيزنتال في لوس أنجلوس، الحاخامين مارفن هير وأبراهام كوبر، خلال زيارتهما للبحرين، عندما انتقد استمرار المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل. وفي خريف ذلك العام، استضاف المركز فعالية دولية متعددة الجنسيات روجت للتسامح الديني، وحضرها ناصر بن حمد آل خليفة، نجل الملك حمد. وفي هذا الحدث، عزفت الأوركسترا الوطنية البحرينية، التي رافقت الأمير في رحلته إلى الساحل الغربي للولايات المتحدة، النشيد الوطني الإسرائيلي "هاتيكفا"، إلى جانب النشيدين الأمريكي والبحريني، على الرغم من عدم وجود وفد إسرائيلي رسمي في الحدث[124].

على غرار المملكة العربية السعودية، عارضت البحرين منذ فترة طويلة الاتفاق النووي واستمرت في دعم معارضة نتنياهو الصريحة للاتفاق، حتى بعد توقيعه في صيف عام 2015. في الواقع، قدم رفض إسرائيل للاتفاق وسيلة للرياض والمنامة لتسجيل مخاوفهما وممارسة النفوذ بالتنسيق مع جهة فاعلة كانتا تعرفان، أكثر من غيرهما، أنها تتمتع بنفوذ سياسي ودعم من الحزبين في الكونغرس. بالنسبة للبحرين، تعزز هذا النفوذ بشكل أكبر مع انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة في نوفمبر 2016، واستمرار التقارب التدريجي مع إسرائيل والإسرائيليين بوتيرة متسارعة. في مايو 2018، شارك وفد بحريني في المرحلة الإسرائيلية من سباق جيرو ديتاليا للدراجات، وبينما أكدت البحرين مجدداً دعمها لمبادرة السلام الدولية المدعومة من السعودية، رحبت بالوفد الإسرائيلي في مؤتمر اليونسكو الثاني والأربعين الذي عُقد في العاصمة المنامة في يونيو 2018. وقد دفع ذلك الكثيرين إلى التكهن بما إذا كانت البحرين ستكون أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، على الرغم من عدم إحراز أي تقدم نحو التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين[125]. في أعقاب زيارة نتنياهو المفاجئة إلى مسقط في أكتوبر 2018، دعت البحرين وزير الاقتصاد والصناعة الإسرائيلي، إيلي كوهين، لحضور المؤتمر الوزاري السنوي للدول الناشئة في المنامة، وهو حدث عالمي مصمم لتعزيز ريادة الأعمال العالمية في قطاع التكنولوجيا الفائقة[126]. إلا أن البحرين ظلت حذرة بشأن نطاق وحجم أي علاقة متنامية مع إسرائيل.

ومع ذلك، ومع وجود مخاوف كبيرة بشأن إيران في المقدمة، فإن تصريح وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة على تويتر في يونيو 2018، والذي جاء فيه أن "إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها" ضد إيران، أشار إلى توافق واضح في المخاوف الاستراتيجية مع الدولة اليهودية[127]. بل إنه أشار إلى أن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس لم يؤثر على مطالب الفلسطينيين بالقدس، لأنها تقع في غرب المدينة بعيدًا عن المنطقة التي يعتبرها الفلسطينيون عاصمتهم في الشرق. وخروجًا عن الإجماع العربي العاطفي حول مستقبل القدس، كان هذا تصريحًا عميقًا، ولكنه في الوقت نفسه اعترافٌ جادٌّ من قِبَل صُنّاع القرار في المنامة بأن الطريق إلى واشنطن غالبًا ما يمر عبر أروقة السلطة في القدس. وكأنما للتأكيد على

هذه النقطة، ظل مسؤول إسرائيلي لم يُكشف عن اسمه مصراً على أن "البحرين ستكون أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مفتوحة مع إسرائيل"[128].

الإمارات العربية المتحدة: قوة ناعمة ذات طابع قاسٍ

ربما كانت البحرين أول مملكة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع القدس. ومع ذلك، ظلت أهميتها لإسرائيل تتمثل في كونها بوابةً لعلاقاتها مع الممالك الخليجية الأخرى الأكثر نفوذاً؛ ومن بين هذه الممالك، تعمّقت العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة وتطورت استراتيجياً واقتصادياً أكثر من أي مملكة أخرى في الخليج. ومرة أخرى، أثبتت وجهات النظر المشتركة حول النفوذ الإقليمي المتزايد لإيران، إلى جانب رغبة الإمارات في تسخير براعة إسرائيل التكنولوجية التي لا جدال فيها في مجال التقنيات السيبرانية لتعزيز جهاز أمن الدولة، أنها كانت الدافع وراء الاتصالات التي كُشف عنها لأول مرة عام 2010. ثم نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية اليومية مجموعة من البرقيات الدبلوماسية التي سربها موقع ويكيليكس، والتي كشفت عن العلاقة الودية بين وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة وزعيمة حزب كاديما الوسطي، تسيبي ليفني، ونظيرها الإماراتي، الشيخ عبد الله بن زايد. وقد كان هذا هو الحال على الرغم من غياب أي علاقات دبلوماسية رسمية، سواء على مستوى رفيع أو غيره، بين الدولتين. وبغض النظر عن الشكوك المشتركة حول مطامع طهران الإقليمية، فقد كان هناك كره متبادل لجماعة الإخوان المسلمين وفروعها الإقليمية، بما في ذلك حماس، وهو ما شكّل أساس هذا اللقاء الدبلوماسي[129].

في وقت لاحق، عام 2010، سافر وزير البنية التحتية الإسرائيلي آنذاك، عوزي لاندو، إلى الإمارات العربية المتحدة لحضور مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA). وكانت زيارة لاندو هي الأولى من نوعها لوزير إسرائيلي في منصبه إلى الإمارات؛ إلا أن مسؤولين إسرائيليين اثنين كانا قد زارا البلاد قبل ثلاثة أشهر فقط من وصوله لحضور مؤتمر آخر للوكالة نفسها[130]. رجلٌ لم تقبل آراؤه المتشددة تجاه الفلسطينيين أي مساومة، ومن الجدير بالذكر أن حضور لاندو مهّد الطريق لإنشاء بعثة إسرائيلية دائمة في الوكالة بحلول أكتوبر 2015، وهي خطوة كانت متوقعة على نطاق واسع. وقد أسس هذا أول تمثيل إسرائيلي رسمي في الإمارات العربية المتحدة، وحظي بتغطية إعلامية واسعة في الصحافة الإماراتية الخاضعة لرقابة مشددة. في المقابل، كان المسؤولون الإسرائيليون يدركون تمامًا حساسية هذه البعثة، وحرصوا على أن يبقى وجودها الدبلوماسي محدودًا[131].

وبناءً على ذلك، عُيّن رامي حاتان، وهو دبلوماسي شاب نسبياً والمدير السابق لوحدة الشؤون الدينية العالمية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، رئيساً للبعثة. وعلى عكس التمثيل الإسرائيلي لدى مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية في مسقط، الذي لم يكن لديه موظفون بشكل منتظم، كان تعيين حاتان في دبي دائماً، حيث ترأس البعثة الإسرائيلية الصغيرة لدى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا)[132]. بالنسبة للبعض، كان من المنطقي افتراض أن بعثة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) تمثل طليعةً في هذا المجال. وفي حال إقامة علاقات رسمية بين الإمارات وإسرائيل، يمكن إضافة مهمة أكثر جوهرية إلى فريق عمل الوكالة الحالي بسرعة[133]. في عام 2016، استضاف المكتب خبيراً واحداً في مجال الطاقات المتجددة وعضواً واحداً من أجهزة الأمن الإسرائيلية[134]. على الرغم من صغر حجمها، كانت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) تعبيراً ملموساً عن تحسن العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والتي امتدت لأكثر من عقد من الزمان[135].

جاء هذا التطور عقب سنوات من المناورات الدبلوماسية الدقيقة والدعم الذي قدمته إسرائيل لعرض الإمارات لاستضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا)، وهو عرض أيدته القدس على حساب

عرض ألماني منافس. ومع ذلك، فقد تم فرض ثمن. صرّح مسؤولون إسرائيليون - وإن لم يُكشف عن هويتهم - بأن أحد الشروط التي وُضعت على الدعم الذي قدموه للإمارات في عام 2009 كان ضمان مشاركة إسرائيلية غير مقيدة في المشروع، بالإضافة إلى افتتاح بعثة دبلوماسية داخل الإمارات معتمدة رسميًا لدى الوكالة[136]. مع ذلك، حرصت الإمارات العربية المتحدة على دحض أي شائعات تُشير إلى أن مشاركة إسرائيل في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) تُنذر بإقامة علاقات دبلوماسية أكثر رسمية. وصرحت مريم الفلاسي، مديرة الاتصالات بوزارة الخارجية، بما يلي:

الوكالة الدولية للطاقة المتجددة هي وكالة دولية مستقلة تعمل وفقًا للقوانين واللوائح والمعايير التي تحكم عمل هذه المنظمات. ولم يُشر أي اتفاق بين الوكالة وإسرائيل حتى الآن إلى أي تغيير في موقف الإمارات العربية المتحدة أو علاقاتها مع إسرائيل. [لا تشمل تعاملات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة] بأي حال من الأحوال أي أنشطة أخرى، ولا تنطوي على أي التزام على الدولة المضيفة فيما يتعلق بعلاقاتها الدبلوماسية أو أي علاقات أخرى[137].

أصدرت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) بياناً موازياً تزامن مع بيان حكومة الإمارات العربية المتحدة، أوضحت فيه أن

بموجب الاتفاقية، التي دخلت حيز التنفيذ في أكتوبر 2013، تتولى دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها الدولة المضيفة، مسؤولية توفير المرافق والخدمات التي تضمن حسن سير عمل الوكالة. إسرائيل عضو في الوكالة. وبموجب الاتفاقية، يقتصر عمل البعثات الأعضاء على الوكالة... ولا يؤثر ذلك على العلاقات بين عضو الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) والدولة المضيفة[138].

لم تكن أي من الحكومتين على استعداد لنقل هذه العلاقات منخفضة المستوى إلى ما هو أبعد من التأكيد العلني على العضوية المشتركة في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا)، لكن هذا يخفي دفء علاقة ناشئة بدأت فيها إسرائيل باستخدامها المتزايد للدبلوماسية عالية التقنية في الاستفادة من نفوذ القوة الصلبة[139]. بفضل توجهها المؤيد للغرب، وعداءها المعلن تجاه حماس، وخاصة علاقاتها الوثيقة مع المملكة العربية السعودية، كان من الواضح جاذبية إقامة علاقات أوثق مع الإمارات العربية المتحدة[140].

إذا كانت ممالك الخليج تنظر منذ زمن طويل إلى العلاقات مع إسرائيل كوسيلة لكسب ودّ واشنطن، فإن إسرائيل باتت تنظر بشكل متزايد إلى العلاقات مع الإمارات باعتبارها ركيزة أساسية لعلاقاتها مع الرياض. وقد نفى الإماراتيون بشدة مزاعم تلقي الإمارات إنذاراً مسبقاً بعملية "الجرف الصامد" الإسرائيلية عام 2014، وتعهد أبوظبي بالمساعدة في جهود إعادة إعمار غزة في حال القضاء على حماس[141]. ومع ذلك، كان من الواضح وجود نمط واضح لزيادة التوافق الإقليمي القائم على المخاوف الأمنية المشتركة: وهو توافق شهد تنازلات إسرائيلية للإمارات العربية المتحدة تمتد الآن إلى مجال السياسة الأمريكية.

في ديسمبر 2009، وقّعت واشنطن وأبوظبي اتفاقية "123" للتعاون النووي السلمي، وهي اتفاقية نُقلت بموجبها التكنولوجيا النووية إلى أبوظبي لبناء أول مفاعل نووي لها. وبينما وافقت الإمارات على التخلي عن أي قدرة على إعادة تدوير الوقود النووي، التي لطالما اعتُبرت أساسيةً لإنشاء برنامج أسلحة نووية، فإن تطوير أي قدرة نووية من قِبل دولة عربية كان يُنظر إليه منذ فترة طويلة على أنه تحدٍ أمني من قِبل إسرائيل. لكن في مؤشر على تغير الحسابات الإقليمية في القدس، غابت بشكل لافت أي حشد للمعارضة للاتفاق في الكونغرس الأمريكي. فقد وافق المشرعون في الكونغرس على الاتفاق، بينما امتنعت جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، بما فيها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية القوية، واللجنة اليهودية الأمريكية، ورابطة مكافحة التشهير، عن إبداء أي مخاوف. الاعتراضات. بالنظر إلى حساسية إسرائيل الواضحة تجاه أي اتفاق يتضمن البحث والتطوير النووي في الشرق الأوسط، كان صمت إسرائيل المتعمد

بشأن هذه القضية مدوياً حقاً. في عام 2017، وفي معرض حديثه بشكل أوسع عن العلاقات الأمنية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، أشار أحد كبار ضباط القوات الجوية الإماراتية، اللواء عبد الله الحمشي، بصراحة غير معتادة، إلى أن الإمارات وإسرائيل كانتا مثل "أخوين، والولايات المتحدة هي الأخ الأكبر، الذي يتوسط في أي خلافات بينهما"[142]. لقد كان تصريحاً دالاً.

إلا أن العلاقات الثنائية ازدهرت بشكل ملحوظ في مجال التجارة والأعمال. إذ تُجري العديد من الشركات الإسرائيلية معاملات تجارية منتظمة مع دبي وأبوظبي عبر دول ثالثة، وتزور الإمارات بجوازات سفر أجنبية. بل ورد أن شركة الاتحاد للطيران، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة (وكذلك الخطوط الجوية القطرية) سمحت للمسافرين الإسرائيليين المتجهين إلى شرق آسيا بالصعود على متن رحلاتهم المجدولة عند مرورهم عبر الأردن، مستفيدين بذلك من أسعار تذاكر مخفضة[143]. يصعب تحديد الحجم الحقيقي لهذه المعاملات التجارية، لا سيما وأن الالتزام بالقضية الفلسطينية، مهما كان رمزياً، استمر في فرض قيود فكرية على هذه العلاقة. ومع ذلك، أصدرت أبوظبي توجيهات سرية، مصممة خصيصاً لإزالة العقبات أمام تدفق العمالة ورؤوس الأموال، حيث كان الارتباط بإسرائيل يشكل عائقاً في السابق. توصلت حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاق مع المملكة المتحدة لضمان دخول وخروج المواطنين البريطانيين بحرية إلى الدولة الخليجية بغض النظر عن وجود تأشيرات أو أختام إسرائيلية سارية أو منتهية الصلاحية[144]. وقد صُممت هذه الخطوة نحو مزيد من حرية التنقل للمساعدة في تحفيز الصفقات التجارية، نظراً لتزايد عدد الشركات في المملكة المتحدة التي تحظى بدعم مالي من مدينة لندن وتشارك في تجارة عالية القيمة مع إسرائيل[145].

وانطلاقاً من رغبة الإمارات العربية المتحدة في تشجيع هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، تم توسيع نطاق قرار تعليق تأشيرات الدخول الإسرائيلية في جوازات السفر ليشمل دولاً أوروبية أخرى. وحرصاً منها على الاستفادة من قاعدة أوسع من الكفاءات التي يمكن أن تساعد في تنويع اقتصادها الذي كان يعتمد بشكل أساسي على المحروقات، أعلنت السلطات الإماراتية في عام 2015 أن "وجود ختم إسرائيلي على جواز السفر لا يُعد سبباً لرفض طلب الدخول إلى الإمارات"[146]. إن الموقف الليبرالي نسبياً الذي اتخذته الإمارات العربية المتحدة بشأن هذه القضية لم يسلط الضوء فقط على التسامح مع الوجود الإسرائيلي على الأراضي الإماراتية، بل أظهر أيضاً إدراكاً بأنه في ظل اقتصاد عالمي قائم على المعرفة بشكل متزايد، فإن القيود المطلقة المفروضة على إسرائيل بالنسبة للشركات والأفراد الذين تربطهم علاقة هامشية فقط بالدولة اليهودية لا معنى لها.

لقد تم اختبار هذا التسامح بالطبع. يُعتقد أن الموساد كان وراء اغتيال القيادي البارز في حماس محمود المبحوح في فندق بدبي في 19 يناير 2010[147]. ومع ذلك، فبينما قوبلت عملية القتل باستنكار شعبي في أبوظبي وإدانة شبه طقسية في جميع أنحاء المنطقة وجزء كبير من أوروبا، كانت ردود الفعل هذه مصممة بشكل شبه مُعد للاستهلاك المحلي: لم تُكسب صلات المبحوح المزعومة بطهران ودوره في تزويد الحركة الإسلامية في غزة بالأسلحة الإيرانية، امتنان العديد من دول الخليج. ورغم إمكانية حدوث تداعيات دبلوماسية بين دول لا تربطها علاقات رسمية، إلا أنها كانت قصيرة الأمد نسبياً[148].

بعد عامين فقط، التقى نتنياهو سرًا بوزير خارجية الإمارات، الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، عقب خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام الأمم المتحدة عام 2012، والذي ندد فيه مجددًا بالبرنامج النووي الإيراني وطموحاته الإقليمية. وبينما كان من المرجح ألا تُحل الخلافات حول القضية الفلسطينية، أعرب بن زايد عن تقديره لخطاب نتنياهو أمام الجمعية العامة، واتفق الطرفان على عدد كبير من القضايا المتعلقة بمسألة إيران النووية[149]. لقد أكد ذلك عنصرًا أساسيًا في نظرية العلاقات عبر الحدود: وهو الاعتراف

والقبول بأنها توجه الفاعل (الفاعلين) نحو نوع معين من العمل، بل وحتى قبول هذا العمل، مع عدم استبعاد المنافسة أو التعاون في مجالات أخرى.

بالتأكيد لم يكن لذلك تأثير يذكر على الاشتباك العسكري المتنامي في مجال القوة الجوية بين أبوظبي والقدس، وهو اشتباك أثبت أنه مهما كان الإحراج الدبلوماسي الذي تسبب فيه، فقد تجاوز الطرفان قضية المبحوح. ابتداءً من عام 2016، حلقت طائرات إف-16 "سوفا" التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي جنباً إلى جنب مع نظيراتها الإماراتية وتدربت معها في سلسلة من التدريبات الجوية في أوروبا والولايات المتحدة، والتي تم تنظيمها تحت رعاية حلف شمال الأطلسي (الناتو). في حين أن مشاركة القوات الجوية لدول أخرى ساعدت في "تخفيف" الارتباط مع إسرائيل، فإن حقيقة اختيار الإمارات العربية المتحدة المشاركة في هذه المناورات الحربية، مع علمها التام بأن القوات الجوية الإسرائيلية ستكون حاضرة أيضاً، كانت بمثابة اعتراف بدفء هذه العلاقة السرية وتزايد مرونتها[150]. مثّلت هذه المناورات مستوىً من التعاون العسكري، فضلاً عن المشاركة، كان غير مسبوق قبل عقد من الزمن، وبحلول عام 2018 أصبحت هذه المناورات هي الوضع الطبيعي الجديد، ولم تعد تحظى إلا بتغطية إعلامية محدودة في الصحافة الإسرائيلية. وامتد تبادل الخبرات والمعارف هذا ليشمل نقاشات حول دور وقدرات طائرة إف-35 الشبحية المقاتلة. وباعتبارها من أوائل الدول التي حصلت على ما يُعتبر على نطاق واسع أقوى طائرة هجومية في العالم، أصبحت إسرائيل أول دولة تنشر طائرة إف-35 عملياً في مايو 2018. وبعد شهرين، أفيد أن وفداً من ضباط القوات الجوية الإماراتية زار إسرائيل للاطلاع على قدراتها، حيث كانت الإمارات تتطلع الآن إلى شراء سربها الخاص من طائرات إف-35[151].

لكن في مجال الأمن الداخلي، سعت الإمارات العربية المتحدة إلى الاستفادة من خبرة إسرائيل التي لا جدال فيها. ففي عام 2008، ظهرت تقارير تفيد بأن شركات مملوكة لإسرائيليين (وإن لم تكن بالضرورة مقرها هناك) كانت تساعد في تدريب قوات الأمن في دولة خليجية لم يُكشف عن اسمها، حيث قدمت لهم خبرات تقنية عسكرية متقدمة، لا سيما في مجالي الاستخبارات والمراقبة[152]. سرعان ما اتضح أن الإمارات العربية المتحدة هي المستفيد الأكبر من هذا التدريب، وما تبعه من شراء للتكنولوجيا المصممة لتعزيز قدراتها في مجال المراقبة الإلكترونية. وبحسب التقارير، قدمت شركة ImageSat، التابعة لشركة الصناعات الجوية الإسرائيلية، خدمات استطلاع عبر الأقمار الصناعية للإمارات العربية المتحدة، بينما فازت شركة Aeronautics بعقد لتزويد الإمارات العربية المتحدة أيضاً بطائرات بدون طيار[153]. صفقة أخرى، يُقال إنها أبرمت بين شركة آسيا جلوبال تكنولوجيز (AGT) الإسرائيلية المسجلة في سويسرا وإمارة أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، تضمنت بيع كاميرات مراقبة وأسوار إلكترونية وأجهزة استشعار لمراقبة البنية التحتية الاستراتيجية[154]. لكن الاهتمام الخاص بدأ يتركز على مشاركة إسرائيل المباشرة في تطوير نظام المراقبة "عين الصقر" في الإمارات العربية المتحدة.

يُمكّن هذا المشروع العديد من الهيئات الحكومية من استخدام منصة مدينة موحدة وفعّالة من حيث التكلفة، تُتيح لها القيام بالعديد من الوظائف الحضرية الحيوية، بما في ذلك منع الجريمة، وإدارة حركة المرور، والتأهب للطوارئ. وتتألف بنية المشروع التحتية من أجهزة استشعار عالية الدقة مدعومة بمعالجات بيانات وتحليلات متطورة، وأدوات استخبارات وتحقيق متكاملة، بالإضافة إلى العديد من الأدوات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات مختلف الهيئات الحكومية[155].

كانت شركة فالكون آي فكرة رائد الأعمال الإسرائيلي المتخصص في التكنولوجيا المتقدمة، ماتي كوخافي، الذي قام، بين عامي 2007 و2015 ومن خلال شركته التابعة AGT International التي تتخذ من زيورخ مقراً لها، بتطوير وتركيب ودمج آلاف الكاميرات عالية الدقة وأجهزة الاستشعار وقارئات لوحات المركبات على طول حدود الإمارات العربية المتحدة وفي جميع أنحاء مدنها الرئيسية. أثبتت الصفقة

الإجمالية، التي تُقدّر قيمتها بنحو 800 مليون دولار، جدواها في عام 2014 عندما استُخدمت التقنية لتعقب قاتل مُدرّسة أمريكية طُعنت حتى الموت في مركز تجاري بأبوظبي. ونظرًا لكثافة العمل المطلوبة في تصميم المشروع وبنائه وتشييده، وُضعت ترتيبات سفر خاصة لضمان إنجازه في الوقت المحدد:

مرتين أسبوعياً في ذروة المشروع، كانت طائرة بوينغ 737 مستأجرة، مطلية باللون الأبيض بالكامل، تقلع من مطار بن غوريون في تل أبيب، وتهبط لفترة وجيزة في قبرص أو الأردن للتغطية السياسية، ثم تهبط بعد حوالي ثلاث ساعات في أبوظبي وعلى متنها عشرات المهندسين الإسرائيليين، كثير منهم حديثو التخرج من أجهزة المخابرات. كانوا يعيشون ويتناولون الطعام معاً - لا في المطاعم أبداً - ويحملون أجهزة إرسال وأزرار استغاثة طوال الوقت، ويخفون جنسيتهم وأسمائهم العبرية قدر استطاعتهم. كانوا يطلقون على إسرائيل اسم "الدولة ج"؛ وكان كوخافي يُعرف باسم "إم كيه"[156].

من المرجح أن يظل نطاق مشروع "عين الصقر" وحجمه أكبر صفقة تجارية مربحة بين أي دولة خليجية وشركة إسرائيلية حتى وقت كتابة هذا التقرير، لكن شركات أخرى تحذو حذوه. فقد أصبحت شركات التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية رائدة عالميًا في مجال برامج التجسس، والتي تُعرف أحيانًا باسم "برامج حصان طروادة". يمكن إرسال رسائل نصية تبدو بريئة وتحتوي على روابط إلى الهواتف المحمولة؛ فإذا فتحها المستخدم، فإنها تسيطر فعليًا على الهاتف، مما يتيح الوصول إلى الرسائل النصية ورسائل البريد الإلكتروني، والتسلل إلى التطبيقات، بل وحتى القدرة على تصوير وتسجيل المحادثات دون علم صاحب الهاتف. وقد طورت شركة NSO، ومقرها هرتسليا، برنامج "بيغاسوس"، الذي وصفته مجلة فوربس بأنه "أكثر أدوات التجسس على الهواتف المحمولة توغلاً في العالم"[157].

تستخدم أجهزة الاستخبارات ووكالات إنفاذ القانون هذه التقنية لمكافحة، على سبيل المثال، الشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة. ومع ذلك، فإن هذه القدرات الرقابية مفيدة أيضاً للأنظمة الاستبدادية في رصد أنشطة المعارضين، سواء في الداخل أو الخارج. ويتطلب بيع هذه التقنية لعملاء أجانب الحصول على إذن رسمي من وكالة مراقبة صادرات الدفاع الإسرائيلية، التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية، إلا أن هوية هؤلاء العملاء والمعايير التي تُجيز هذه المبيعات لا تزال غامضة. تبين أن برامج تجسس إسرائيلية الصنع قد بيعت لعدد من الأنظمة الاستبدادية، بما فيها الإمارات والبحرين. وتشير التقارير إلى استخدام برنامج التجسس "بيغاسوس" لتتبع ومراقبة المعارض الإماراتي والناشط الحقوقي أحمد منصور، الذي حُكم عليه لاحقاً بالسجن عشر سنوات لنشره تغريدات تنتقد النظام على مواقع التواصل الاجتماعي. بل يُزعم أيضاً أن برنامج "بيغاسوس" استُخدم لتتبع ومراقبة أكثر من 150 فرداً من العائلة المالكة القطرية. في محاولة للفوز بعقد من المجلس الأعلى للأمن القومي في الإمارات العربية المتحدة، قامت شركة إسرائيلية تُدعى "سيركلز" باعتراض محادثات رئيس تحرير صحيفة "العرب" القطرية على مدار 48 ساعة. كما تم بيع تقنيات مماثلة للبحرين تسمح بجمع البيانات من الشبكات الاجتماعية وتحليلها في الوقت الفعلي. وفي حالة برنامج "بيغاسوس"، ولأن إسرائيل تعتبر هذا النوع من برامج التجسس سلاحًا، فإن بيعه للإماراتيين لم يكن ليُعتمد إلا من قِبل وزارة الدفاع الإسرائيلية[158]. ربما كان من الأنسب اعتبار هذه الصفقات بمثابة طليعة لنسخة إسرائيلية من دبلوماسية "القوة الناعمة" ذات التأثير القوي، والتي لم تقتصر على تحقيق عائد مالي للشركات المعنية فحسب، بل تعدت أيضاً بفائدة أمنية أوسع للدولة اليهودية. مع ذلك، لم يكن جميع الإسرائيليين العاملين في مجال الأمن السيبراني مرتاحين لمثل هذه المبيعات. فإلى جانب إمكانية استنساخ البرامج من قبل خصوم محتملين، أثارت سجلات حقوق الإنسان المشكوك فيها لدى عملاء أكثر استبداداً تساؤلات حول المعايير المستخدمة في الموافقة على عمليات البيع[159]. لكن، كما أشار ديما أدامسكي، "أصبحت حملة السحر الإلكتروني واحدة من المساعي الرئيسية في الكفاح الإسرائيلي من أجل الجاذبية الدولية"[160]. كان هذا رأيًا أيده نتنياهو نفسه علنًا. ففي مقالٍ له في مجلة الإيكونوميست

مطلع عام 2018، لم يُخفِ رئيس الوزراء الإسرائيلي الصلة بين قطاع التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل وقدرتها على تعزيز مصالحها الإقليمية الأوسع. وأشار إلى أنه يمكن استخلاص درسين مما أسماه المعجزة الاقتصادية الإسرائيلية:

أولاً، الابتكار أو الفناء في سوق عالمية متزايدة العولمة؛ ثانياً، "الابتكار لبناء تحالفات وتعزيز السلام". وأشار إلى أن "العديد من الدول العربية تنظر الآن إلى إسرائيل لا كعدو، بل كحليف لا غنى عنه في معركتنا ضد الإسلام المتشدد. كما أنها تسعى إلى الاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية لدعم اقتصاداتها. وقد يُسهم التطبيع المحتمل مع الدول العربية في تمهيد الطريق للسلام مع الفلسطينيين"[161].

كان نتنياهو يُحدد بوضوح ملامح واقع إقليمي جديد فيما يتعلق ببعض ممالك الخليج العربي. ويبقى من المشكوك فيه ما إذا كانت هذه الممالك قد أدركت تمامًا الإشارة إلى الاعتماد الضمني على الخبرة التكنولوجية الإسرائيلية، فضلًا عن التلميح غير المباشر إلى أن الأولوية للتطبيع العربي على حساب اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني. ومع ذلك، فقد أبرز تصريحه حقيقة أوسع نطاقًا تتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين إسرائيل وممالك الخليج:

على الرغم من القضية الفلسطينية الشائكة والفلسطينيين، فقد تعددت هذه الروابط من حيث تنوعها، وتجلت من حيث أهميتها السياسية الأوسع. في الأسبوع نفسه الذي التقى فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي السلطان قابوس في مسقط في أكتوبر 2018، زارت وزيرة الرياضة والثقافة الإسرائيلية ميري ريغيف الإمارات العربية المتحدة، برفقة رياضي إسرائيلي مشارك في بطولة العالم للجودو في أبوظبي، حيث عُزف النشيد الوطني الإسرائيلي لأول مرة. وفي وقت لاحق، حظيت بجولة خاصة في جامع الشيخ زايد الكبير، مما دفعها إلى الإعلان على وسائل التواصل الاجتماعي: "لقد صنعنا التاريخ. شعب إسرائيل حي"[162].

العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول الخليج الأدنى

لا يزال من الصعب قياس مستويات التبادل التجاري الفعلية بين إسرائيل ودول الخليج بدقة. فبسبب الوصمة المستمرة التي لا تزال تُلاحق اتفاقيات التجارة المفتوحة مع إسرائيل، ظل حجم التبادل الاقتصادي مخفيًا خلف شركات وهمية وأطراف ثالثة، مما يُصعّب تتبع تدفقات رؤوس الأموال وتبادل السلع والخدمات. ولكن إذا كان استخدام دول الخليج لتقنيات المراقبة الإسرائيلية مؤشرًا، فإن هذه العلاقات الاقتصادية مُرشحة للنمو بشكل كبير. المسار واضح بالفعل: فمن عام 2003 إلى عام 2012، مثّلت التجارة غير المباشرة مع دول الخليج ثالث أكبر سوق لإسرائيل في الشرق الأوسط، بعد السلطة الفلسطينية وتركيا. ورغم أن هذه التجارة كانت تُجرى في كثير من الأحيان عبر وسطاء - مع تفضيل واضح للشركات الوهمية المسجلة في أوروبا - فقد قُدّر حجم التجارة السنوية في عام 2012 وحده بنحو 500 مليون دولار[163].

نظراً لحساسية هذه البيانات، لم تُصدر الحكومة الإسرائيلية بعدُ أرقاماً حديثة. ومع ذلك، يُرجّح أن يكون حجم التجارة الحقيقي أعلى بكثير، لأن إسرائيل استفادت من الوصول الإضافي إلى أسواق الخليج، ليس فقط عبر توفير السلع والخدمات من خلال شركات تعمل انطلاقاً من أوروبا، بل أيضاً عبر سلع تم تسليمها عبر أطراف ثالثة في الشرق الأوسط دون أي علامة تجارية إسرائيلية. علاوة على ذلك، فقد قُبل انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية على أساس توقفها عن دعم المقاطعة الثانوية والثالثية للسلع والخدمات الإسرائيلية. ورغم تراجع التزام الشركات الدولية بالمقاطعة على مر السنين، إلا أن قبول المملكة العربية السعودية لهذا الموقف شجع الآن استثمارات كبرى شركات السيارات والأغذية والإلكترونيات العالمية التي كانت تمتنع سابقاً عن إقامة علاقات تجارية مع الشركات الإسرائيلية. وبحلول عام 2016، تشير التقديرات إلى أن الحجم الفعلي للتجارة غير المباشرة الإسرائيلية مع ممالك الخليج كان

يقارب مليار دولار، حيث يمر معظمها عبر الدول الأوروبية وغيرها من الدول غير التابعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[164].

لم تعلن الرياض رسمياً قبولها القانوني لهذا الشرط المحدد للعضوية في منظمة التجارة العالمية، لكن التأثير الفعلي على اقتصاد إسرائيل كان عميقاً[165]. لقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار الخاص العالمي في الصناعات التكنولوجية المتقدمة في إسرائيل - ولا سيما الأمن السيبراني - والمدعوم بالابتكار التعاوني ومشاريع البحث، في مجالات تتراوح من تقنيات النانو إلى أنظمة الملاحة في السيارات، في تعريف إسرائيل بأنها "دولة الشركات الناشئة". وكان من الممكن أن يُحرم الإسرائيليون من جزء كبير من هذه الثروة الجديدة لو تم تأييد المقاطعة الثانوية من قبل ممالك الخليج. عندما استحوذت شركة إنتل الأمريكية العملاقة للتكنولوجيا في عام 2017 على شركة موبايلي الإسرائيلية مقابل 15.9 مليار دولار - وهي شركة وظفت الخوارزميات والذكاء الاصطناعي - لتصبح رائدة عالميًا في تكنولوجيا القيادة الذاتية، كانت الصفقة بمثابة انعكاس للواقع الإقليمي الجديد بقدر ما كانت دليلاً على براعة إسرائيل التي لا جدال فيها في الابتكار عالي التقنية[166].

كانت هذه هي النظرة إلى إسرائيل ونفوذها الإقليمي التي حرص نتنياهو على شرحها في كل مناسبة عالمية سانحة. فعلى سبيل المثال، خلال كلمته أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في يناير 2016، أوضح المزايا التي ستجنيها إسرائيل من لعب دور أكبر في الاقتصاد الإقليمي، والفوائد السياسية الأوسع التي ستتحقق من هذه التبادلات بين دول الخليج. ونظرًا لوجود قطاع دفاعي وتكنولوجي ضخم يحتاج إلى رعاية ودعم، فقد روّج نتنياهو عمدًا للتفوق النوعي لإسرائيل في مجال الدفاع السيبراني، في خطابٍ صُمم بوضوح لربط الرفاه الاقتصادي الإقليمي بالتهديد الذي تشكله إيران على كلٍ من إسرائيل ودول الخليج[167]. مع تركيز 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل على قطاع البحث والتطوير، وامتلاكها لأكبر نسبة من المهندسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونظام جديد لتجنب الازدواج الضريبي يُسهم في تبديد المخاوف المتعلقة بعائد الاستثمارات، تحوّل تركيز المؤتمر إلى الوضع الجيوسياسي. وأكد نتنياهو أن الأمن الاقتصادي الذي حققته إسرائيل يمتلك القدرة على مساعدة دول الخليج على التخلص من اعتمادها على الوقود الأحفوري، في ظل سعيها لتنويع اقتصاداتها وفتح قطاعاتها العامة أمام المزيد من الاستثمارات الخاصة[168].

تتفق تصريحات نتنياهو مع أحد الجوانب الرئيسية لاستراتيجية حل النزاعات الانتقالية التي تم توضيحها: وهي أن أنماط ووسائل التبادل الأخرى قادرة على إضفاء طابع مميز على العلاقات بين الأطراف المتنازعة سابقًا، وأن هذا يسمح بمرور الوقت بتبادل إشارات دقيقة، بل وأخرى واضحة، مما يُسهّل تدريجيًا قبول حوار أكثر انفتاحًا وأقل تقييدًا بالأفكار. وكما هو الحال مع الطبيعة المتنامية للعلاقات الدبلوماسية، فمن المرجح أن تظل آليات التبادل الاقتصادي المتزايد سرية؛ ولكن إلى جانب الاهتمام المتجدد بحل قضايا الأمن في المنطقة، فإن هذا يحمل في طياته إمكانية تحفيز تعاون أوسع نطاقًا خلال السنوات القادمة. على أقل تقدير، أكد هذا الشعور قبولًا أوسع بين دول الخليج العربية للحوار بين النخب، وهو عامل مهم، كما أشرنا في إطارنا، في إضفاء الشرعية على تبادل أكثر جوهرية للمنافع السياسية والاستراتيجية بين الجهات الفاعلة في النظام. ومع ذلك، وعلى الرغم من أهمية هذه الروابط وهذه المشاعر بالنسبة للقدس، فإن مستواها وشدتها كانا يعتمدان في نهاية المطاف على موقف المملكة العربية السعودية ومدى استعداد الرياض لمواجهة مؤسستها الدينية الوهابية - التي لطالما اعتبرت إسرائيل مرتدة - في جهودها لبناء جبهة دبلوماسية وعسكرية أوسع ضد طهران.

3. هل العلاقات الإسرائيلية السعودية أكثر من مجرد مجموع أجزائها؟

باعتبارها الفاعلين الرئيسيين في تطور نظام العلاقات الاستراتيجية، لم تتبنَّ كلٌّ من إسرائيل والسعودية فقط المفهوم "غير المكتوب" و"غير المقنَّن" لتعريف كليمان لنظام العلاقات الاستراتيجية، بل تبنّتا أيضاً، وبشكل متزايد، الإشارات الأكثر وضوحاً وإن كانت خفية بين الفاعلين الرئيسيين، والتي تتجاوز أهميتها مجرد رمزية الفعل. بل، كما لوحظ منذ بداية هذه الدراسة، يُسهم نظام العلاقات الاستراتيجية، بمرور الوقت، في إرساء قبول عام لتبادل أكثر انفتاحاً، بل وموضوعية، للمنافع الاستراتيجية والسياسية، مما يسمح للنظام بالتغيير والتكيّف وفقاً لما يقتضيه السياق الفكري.

بالتأكيد، منذ عام 2010 فصاعدًا، أصبح السعوديون ذوو النفوذ أكثر انفتاحًا في تعاملاتهم مع إسرائيل، وهو نهجٌ جديرٌ بالملاحظة لغياب الضغينة التي كانت تُهيمن حتى ذلك الحين على أي نقاشٍ دقيقٍ حول إسرائيل. في الذكرى العاشرة لهجمات 11 سبتمبر، نُشر مقالٌ في صحيفة نيويورك تايمز أوضح فيه الأمير تركي الفيصل آل سعود، السفير السعودي السابق لدى لندن وواشنطن والرئيس السابق لجهاز المخابرات العامة في المملكة، أن "خطة السلام العربية لعام 2002 يجب أن تكون نقطة انطلاق المفاوضات"[169].

أكد الأمير التزام المملكة المتجدد بالتوصل إلى تسوية إقليمية شاملة، مشيرًا إلى أن اتفاقية السلام الدولية يجب أن تُعتبر بدايةً لا نهايةً مطلقةً لأي مفاوضات إسرائيلية عربية. ولم تقتصر أهمية المادة على إعلان موقف سعودي فحسب، على الرغم من تأثير هذا الموقف نظرًا لمكانة المملكة كحامية لأقدس موقعين في الإسلام. بل يكمن الأمر في أن هذا التصريح صدر عن رجل يُعتبر مقرباً من مركز صنع القرار السعودي، وعبر وسيلة إعلامية مصممة لجذب الانتباه والتعليق في إسرائيل كما في الولايات المتحدة. كما أنه يؤكد مزاعم الرياض بنفوذها في العالم العربي السني: فالسعوديون وحدهم قادرون على منح القيادة الفلسطينية الشرعية السياسية والدينية اللازمة لتوقيع اتفاقية مع إسرائيل تتناول القضايا الجوهرية المتعلقة باللاجئين والحدود ووضع القدس الشرقية.

بالنظر إلى الماضي، مهدت المقابلة الطريق لانخراط أكثر علنية، وإن كان لا يزال يحمل طابعاً نقدياً، مع إسرائيل. في مارس 2014، استغل الأمير مجدداً مقابلة مع صحيفة "فايننشال تايمز" الدولية، ليشيد بأجهزة المخابرات الإسرائيلية قائلاً: "إنها الأكثر احترافية، رغم ارتكابها العديد من الأخطاء. لكنها في النهاية تنجز مهامها"[170]. بعد شهرين فقط، وفي فعالية استضافها صندوق مارشال الألماني في بروكسل، شارك السعودي منصةً، لمناقشة برنامج الذكاء الاصطناعي بشكل أساسي، مع رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية السابق، ومدير معهد دراسات الأمن القومي آنذاك، اللواء عاموس يادلين. ورغم كونهما خارج دوائر صنع القرار في حكومتيهما (إذ يشغل كلاهما مناصب قيادية في مراكز أبحاث الأمن)، فقد احتفظا بنفوذ ما على إدارتيهما. رفض السعودي، سليل الملك الراحل فيصل، دعوة مفتوحة من يادلين لزيارة القدس، بعد أن دعاه الإسرائيلي للصلاة في الحرم القدسي الشريف وإلقاء كلمة أمام الكنيست في القدس. وصف العديد من المعلقين رد الفيصل بأنه "تجاهل"، لكن في الواقع كانت القيود السياسية المفروضة عليه معروفة جيدًا لكلا الطرفين، وكان من المتوقع أن يكون رد السعودي مقتضبًا[171].

مع ذلك، تكمن أهمية الاجتماع في رمزيته السياسية أكثر من أي تقدم ملموس تم إحرازه. ومن الأمور بالغة الأهمية (والتي تم تجاهلها إلى حد كبير في ذلك الوقت) بث الحدث مباشرةً لجمهور عالمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، مما كسر محظوراً راسخاً كان يمنع أي سعودي، فضلاً عن شخص تربطه علاقة وثيقة بالأسرة الحاكمة، من الظهور علناً مع خصمهم السابق. بينما واصل ولي العهد تركي الدفاع عن مبادرة الشراكة من أجل السلام كأساس لأي انخراط أوسع مع إسرائيل، كان ظهوره

متسقًا مع نهج سعودي "فكري" واضح وإن كان غير ملحوظ تجاه القدس، والذي تجنب الصورة النمطية الفجة والنعوت المهينة للسنوات السابقة.

وقد شمل ذلك الآن فهمًا أكثر دقة للمعضلات الأمنية التي تواجه القدس، وأساليب استجابة إسرائيل لها. فعلى سبيل المثال، كتب العميد نايف بن أحمد آل سعود دراسة مفصلة حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في تغيير المشهد الأمني في المنطقة. وقد ذُكرت إسرائيل بالاسم، لا باللقب، مع إدراك واضح للانقسامات الدينية والاجتماعية التي تميز المجتمع الإسرائيلي. لكنّ اللافت للنظر في مقاله، المنشور في المجلة العسكرية الأمريكية "جوينت فورس كوارترلي"، هو دعمه الضمني لرد إسرائيل الأمني على النشطاء الأتراك وغيرهم ممن استغلوا في عام 2010 الانتشار العالمي لوسائل التواصل الاجتماعي لحشد الدعم الدولي في محاولتهم اختراق الحصار البحري الإسرائيلي على قطاع غزة. وفي معرض حديثه عن أوجه الشبه مع قرار الرياض بتقديم الدعم العسكري لنظام آل خليفة في البحرين، أشار آل سعود إلى أنه "عندما يسعى أجانب [إيرانيون] للتأثير على الأحداث الخاضعة لسيطرة دولة معينة، سواء عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها، يحق لتلك الدولة طرد هؤلاء الأجانب أو صدّهم"[172].

كان اجتماع بروكسل بمثابة نذير لما سيأتي. فبحلول عام 2015، ازدادت الاتصالات الرسمية وشبه الرسمية بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والسعوديين بشكل ملحوظ، وعكس تواتر هذه اللقاءات مخاوف مشتركة بشأن قضية جوهرية واحدة: طموحات إيران الإقليمية. وتوازى ذلك مع رغبة لدى عدد من كبار أعضاء آل سعود، وإن لم يكن من السهل التعبير عنها علنًا، في زيارة إسرائيل. ففي عام 2015 على سبيل المثال، أعلن الأمير الوليد بن طلال، ربما بجرأة، نيته زيارة إسرائيل لعدة أيام دون تحديد موعد دقيق، وذلك "لإرساء عهد جديد من السلام والأخوة"، و"لفتح حوار مباشر مع إسرائيل لبناء علاقات ودية مع جيراننا الإسرائيليين"[173].

ومع ذلك، بقي التساؤل قائماً حول من يستطيع أو ينبغي له اتخاذ الخطوات التالية وتطوير العلاقة لتتجاوز مجرد فهم مشترك لتجاوزات إيران الإقليمية. فقد كان الرأي العام في كل من الرياض والقدس يرفض الاعتراف بأي ضعف في قيادتهما؛ مما شكّل تحديات جسيمة للحكومتين، إذ كان من الممكن بسهولة تصوير أي مبادرة على أنها ضعف من قبل المعارضة الداخلية، وهو ما يُعدّ تجسيداً عملياً للقيود الفكرية. وفي حالة إسرائيل، واجهت معارضة من قبل جماعة ضغط استيطانية قوية لطالما اعتبرت أي تقارب ناجح مع العالم العربي الأوسع، ناهيك عن الفلسطينيين، بمثابة مقدمة للضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات إقليمية كبيرة بشأن الضفة الغربية والقدس[174].

ظل هذا التحدي قائماً بالنسبة للسعوديين أيضاً. فعلى الرغم من سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، لا يزال معظم السعوديين حساسين لمسألة الخلافة، وأي روابط شبه صريحة مع إسرائيل ستؤثر بلا شك على الصراعات الداخلية على السلطة داخل آل سعود. علاوة على ذلك، أثر الصراع الأيديولوجي الدائر حول الشرعية الإسلامية بين السعودية وإيران على قوة المملكة ومكانتها في المنطقة. لذا، اعتُبرت قدرتها على مواجهة ما اعتبرته تجاوزات طهران الإقليمية، وإعادة تأكيد هيمنتها السياسية والدينية والاقتصادية، أمرًا بالغ الأهمية لبقاء واستقرار سلالة آل سعود. ورغم أن ادعاءها برعاية أقدس موقعين في الإسلام - مكة والمدينة - لا يحظى بقبول واسع في العالم الإسلامي، إلا أن هذا الادعاء نفسه كان يُنظر إليه منذ زمن طويل على أنه أساس مزيج التقوى والقوة الذي قامت عليه المملكة[175].

ومع ذلك، في أوائل عام 2013، رحب وزير الخارجية في إدارة أوباما، جون كيري، باقتراح جامعة الدول العربية لإحياء محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين في إطار برنامج السلام الدولي، مدعياً أنه يمثل "خطوة كبيرة جداً إلى الأمام"[176]. أكد اقتراح جامعة الدول العربية، كما قدمه وزير الخارجية

القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، أن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين أصبح الآن "خياراً استراتيجياً للدول العربية"[177]. أما بالنسبة للممالك الخليجية، فقد ظل اقتراح الشراكة بين القطاعين العام والخاص دائماً اقتراحاً بعيد المدى في نطاقه وطموحه، حيث أنه يوفر إمكانية توسيع الاعتراف الفعلي والقانوني بإسرائيل في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي[178]. إلا أن المبادرة لم تتلقَّ أي رد رسمي من إسرائيل. بالنسبة للقدس، كان الحديث عن حل "عادل ومتفق عليه" لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومطالبة سوريا بالسيادة على مرتفعات الجولان، أمراً بالغ الإشكالية. لكن النقطة الخلافية الرئيسية ظلت تتمثل في تركيز المبادرة على حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إذ أن "حق العودة" للاجئين يمس جوهر الحساسيات الديموغرافية المتعلقة بهوية إسرائيل كدولة ذات أغلبية يهودية. لكن على نحوٍ أكثر إلحاحاً، كان مستقبل مرتفعات الجولان في صدارة اهتمامات الأمن القومي الإسرائيلي. فمن وجهة نظر القدس، لم يُسهم تفكك سوريا كدولة موحدة ومأساة حربها الأهلية إلا في إبراز القيمة الاستراتيجية الهائلة لهذه السلسلة الجبلية، وهو رأيٌ يتبناه جميع أطياف الطيف السياسي الإسرائيلي[179].

ومع ذلك، كان من الممكن تمييز عمليتين متوازيتين مرتبطتين بالمبادرة: من ناحية، طالب يسار الوسط في إسرائيل منذ فترة طويلة برد إيجابي على مبادرة الشراكة من أجل السلام، حيث اقترح الاتحاد الصهيوني، وهو تحالف من أحزاب يسار الوسط بقيادة زعيمه السابق إسحاق هرتسوغ، عقد مؤتمر إقليمي على الأقل بناءً على معاييرها[180]. من جهة أخرى، اقترح كل من يائير لابيد، زعيم حزب يش عتيد الوسطي، ووزير الدفاع المتشدد أفيغدور ليبرمان، ضرورة "دمج" القضية الإسرائيلية الفلسطينية في عملية إقليمية أوسع، على الرغم من أن كلاهما تجنب الإشارة المباشرة إلى التحالف السياسي الفلسطيني[181]. كما صرّح نتنياهو مراراً وتكراراً بأن الدول العربية المعتدلة لم تعد تنظر إلى إسرائيل على أنها تهديد بل كحليف، مما يشير إلى أن مبادرة السلام الدولية قد توفر على الأقل الخطوط العريضة، إن لم تكن الخريطة الفعلية، لتوجيه كل من الإسرائيليين والفلسطينيين نحو اتفاق سلام نهائي[182].

بغض النظر عن هذه المشاعر، فقد تجاوزت مبادرة السلام العربية صلاحيتها بعد عام 2011، لا سيما بسبب ضعف جامعة الدول العربية كمؤسسة إقليمية متماسكة، والتي تزايد انقسامها بفعل التنافسات والفصائل العربية الداخلية. وقد زعم الصحفي والمحلل الإقليمي أكيفا إيلدار أن إلغاء قمة جامعة الدول العربية في مراكش في أبريل 2016، والتي كان من المقرر أن تُناقش فيها المبادرة، يرمز إلى "تآكل مكانة جامعة الدول العربية منذ الربيع العربي"، ويثبت عملياً أن مبادرة السلام العربية لم تعد ذات جدوى[183]. وبحسب ما ورد، ألغى ملك المغرب محمد السادس القمة بسبب ما اعتبره واجهة للوحدة - وهي واجهة، بالنظر إلى الصراعات في العراق وسوريا واليمن وليبيا، لا يمكنها إخفاء الصدوع والانقسامات العميقة التي باتت تميز السياسة العربية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[184].

لم يكن هذا الأمر أكثر وضوحاً في أي مكان منه بين ممالك الخليج. فبالنسبة للرياض، لم تكن الأحداث التي أدت إلى تدخلها في البحرين، على سبيل المثال، تعبيراً عن مطالبة الأغلبية الشيعية بمزيد من الحقوق السياسية والاجتماعية، بل كانت بالأحرى مظهراً للتدخل الإيراني بين أبناء دينهم لتعزيز طموحاتهم الإقليمية. لقد أثرت هذه التصورات على نظرتهم إلى البرنامج النووي الإيراني، خشية أن يبلغ ذروته بترسيخ إيران كقوة مهيمنة في منطقة الخليج. ووفقًا لبرقية دبلوماسية مسربة، كان هذا هو السبب الوحيد الذي دفع الملك السعودي الراحل، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، في عام 2010، إلى حث واشنطن على قطع رأس "الأفعى الإيرانية"[185].

لقد ساهم ظهور الانتفاضات العربية، وما صاحبها من تفتت العديد من الأنظمة الجمهورية القديمة إلى أجزائها الطائفية والدينية المتعددة، في تأجيج التصورات حول سوء سلوك إيران، وبالتالي تحديد سياسة سعودية أكثر استباقية في جميع أنحاء المنطقة. وبينما تجلى ذلك في دعم الرياض لمجموعة من الجماعات

المسلحة غير الحكومية التي تقاتل كلاً من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والوكلاء المدعومين من إيران في سوريا والعراق واليمن، بدأ السعوديون في ربط مخاوفهم علنًا بشأن استخدام إيران لمثل هذه القوات، ولا سيما الحوثيين في اليمن، بالتهديد الذي يشكله حزب الله على إسرائيل في جنوب لبنان[186].

إلى جانب هذه الصراعات المستمرة، سعت الرياض أيضاً إلى استخدام نفوذها المالي لتعزيز سلطتها في المنطقة. ففي يناير 2016، حجبت 3 مليارات دولار من المساعدات عن الجيش اللبناني بعد رفض بيروت إدانة اقتحام السفارة السعودية في طهران[187]. جاء هذا الإجراء الدبلوماسي المدين عقب إعدام رجل الدين الشيعي السعودي نمر النمر (إلى جانب أكثر من اثني عشر مسلحًا يُزعم ارتباطهم بتنظيم القاعدة)، والذي اتهمته الرياض بالتحريض والتآمر ضد آل سعود. وتفاقمت الانقسامات بعد قرار جامعة الدول العربية، في أعقاب تمثيل قوي من دول مجلس التعاون الخليجي، بإدانة حزب الله كمنظمة إرهابية؛ إذ عارض لبنان والعراق القرار بشدة، بينما تبنت الجزائر وتونس، مراعاةً لقواعدهما الشعبية، موقفًا مترددًا تجاه القضية، الأمر الذي زاد من توتر العلاقات. أظهرت هذه الأحداث مجتمعةً أن الرياض باتت مستعدةً لاستخدام نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي، وفي حالة اليمن، العسكري، لتحقيق مصالحها الإقليمية الجوهرية. ففي مارس 2015، فاجأ التدخل العسكري بقيادة السعودية في تلك الدولة القبلية المنكوبة - وهو تدخل وافق عليه ولي العهد الطموح الأمير محمد بن سلمان، وكان يهدف إلى كبح التوسع الإقليمي لميليشيا الحوثي الموالية لإيران - العديد من المراقبين بحجمه وشدته[188].

أثر هذا التنافس الإقليمي مع طهران أيضاً على المشهد السياسي الفلسطيني. فقد رفضت السلطة الفلسطينية عرض إيران بالتبرع بنحو 7000 دولار لعائلة كل فلسطيني قُتل في ما يُسمى "انتفاضة القدس"، و30000 دولار لكل عائلة فلسطينية دمر منزلها على يد إسرائيل، وخاصة في قطاع غزة[189]. لم ترَ السلطة الفلسطينية في هذا المال سوى دعم مالي لعدوها اللدود، حماس، التي لطالما رسّخ تحالفها مع طهران واعتمادها عليها الرأي العام، في كل من إسرائيل والولايات المتحدة، بأن الحركة لا تزال مدينة لإيران. لطالما اعتبرت السلطة الفلسطينية العرض الإيراني مجرد نسخة مقنّعة ومسيّسة من الزكاة، وهي وسيلة فعّالة للجمع بين التقوى والسلطة، تسمح باستمرار التدخل الإيراني في الشؤون الفلسطينية الداخلية[190]. لكن حماس، التي غادرت قيادتها دمشق مع بداية الحرب الأهلية السورية، ظلت ممزقة بين إيران التي لطالما دعمت أنشطة "المقاومة" وموقف دول الخليج. وبحلول نهاية عام 2011، وجدت حماس نفسها في موقف سياسي حرج، لا سيما مع تزايد التوترات بين القاهرة والرياض، مما هدد بعزلها أكثر عن القاعدة الشعبية العربية. وبينما أعربت حماس عن تقديرها لموقف حزب الله ضد إسرائيل، إلا أنها التزمت الصمت عمداً بشأن تصنيف جامعة الدول العربية لحزب الله كمنظمة إرهابية.

واجهت السلطة الفلسطينية معضلةً بشأن التفاهمات المشتركة حول المشهد الأمني الناشئ بين إسرائيل ودول الخليج العربية. فقد اعتمدت على علاقات متبادلة "طبيعية" مع إسرائيل، لا سيما في المجالين الأمني والاقتصادي، الأمر الذي استلزم تفاعلاً يومياً بين الجانبين. ولهذا السبب، أبدى الفلسطينيون موقفاً أقل تحفظاً بشأن مسألة التطبيع العملي مقارنةً بالدول العربية الأخرى، حتى تلك التي وقّعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل. ومع ذلك، ورغم مرونة الفلسطينيين النسبية، فقد سعوا إلى كبح أي مظهر من مظاهر التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، ولا سيما دول الخليج، ودول المغرب العربي، آملين في الاحتفاظ بهذا كورقة ضغط في المفاوضات مع إسرائيل بشأن إقامة مستوطنة دائمة. بالنسبة للرئيس الفلسطيني محمود عباس، أرست مبادرة الشراكة من أجل فلسطين علاقةً تسلسليةً واضحةً بين التقدم الملموس في إقامة دولة فلسطينية وتنمية العلاقات الطبيعية بين الدول العربية وإسرائيل. وقد أبرز هذا التناقض العائق الفكري المستمر الذي حال دون إقامة علاقات أكثر انفتاحاً بين إسرائيل ودول الخليج. ومع ذلك، فإن الولاء، وإن كان رمزياً، للقضية الفلسطينية لا يزال يحدد مستوى الانفتاح على المشاركة.

ومع ذلك، من وجهة نظر إسرائيل، فإن الاضطرابات التي تعمّ الشرق الأوسط العربي وتفتت التضامن العربي قد خلقت فرصاً جديدة لتجديد العملية السياسية مع الفلسطينيين، ليس ربما على أساس مبادرة السلام الدولية، بل على غرار مبادرة محدودة بقيادة السعودية. في ظلّ البيئة الإقليمية المتغيرة، كان لإسرائيل مكاسب جمّة من إحياء عملية السلام، ولا سيما تلك التي تسمح للقدس بمواصلة المحادثات على أساس ثنائي، بدلاً من أساس متعدد الأطراف. وكان من المفترض أن يُسهم هذا النهج الثنائي أيضاً في كبح الضغوط الدولية، ولا سيما من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لحثّ إسرائيل على التفاوض مع سوريا بشأن مستقبل الجولان. مع إدراك حاجة الرياض لتعزيز نفوذها في المنطقة، بقي الأمل قائماً في أن تتمكن السعودية من استغلال نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي على السلطة الفلسطينية لتكون أكثر انفتاحاً بشأن استئناف المفاوضات مع إسرائيل دون فرض شروط مسبقة، أبرزها إصرارها على وقف كامل لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. إن النتيجة المرجوة من هذه العملية ستعزز مصلحة إسرائيلية واضحة في تهميش حماس وإجبارها على الاختيار بين إيران والسعودية، بين "المعارضة" العسكرية والعزلة السياسية، أو بين الدبلوماسية والتوصل إلى حل سياسي، وإن كان حلاً يتمحور حول مصالح إسرائيل الأساسية.

لا شك أن مخاوفها الداخلية دفعت الرياض إلى إعادة النظر في سياق تعاملها مع القضية الفلسطينية برمتها. وهناك عدة أسباب وراء حرص السعودية على تسهيل التوصل إلى اتفاق سلام: فإلى جانب ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية، فإن موجة التغيير السياسي، ذات النطاق والنوع غير المسبوقين، بدأت تضرب شواطئ المملكة. خلال عامي 2015 و2016، أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وما تلاه من صراعات على السلطة داخل القصر حول الخلافة، إلى ظهور مجموعة من التحديات الاستثنائية التي واجهت الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية. وقد يكون أحفاد ابن سعود، مؤسس المملكة، قد بدأوا في الاستيلاء على زمام السلطة، ولكن ليس دون استمرار الاضطرابات داخل الأسرة الحاكمة. وتركزت الخلافات على تزايد قوة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان - الوريث الشاب المندفع للملك المريض الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - على حساب ولي العهد الأمير محمد بن نايف، الذي يعتبر منذ فترة طويلة الأكثر خبرة بين أفراد العائلة المالكة في البلاط السعودي في مسائل الأمن القومي[191]. على الرغم من أن الأضواء الإعلامية الدولية كانت مسلطة على العلاقات الخارجية للمملكة، ولا سيما تدخلها المباشر في اليمن ضد الحوثيين، إلا أن الصراع الداخلي على السلطة داخل الأسرة الحاكمة، حيث سعى محمد بن سلمان إلى توطيد قبضته على السلطة، أثار قلق المراقبين الخارجيين[192].

وفي الوقت نفسه، أكد مسلحو تنظيم الدولة الإسلامية على ضعف الأمن في معظم أنحاء المملكة العربية السعودية من خلال شن سلسلة من الهجمات الإرهابية ضد المواطنين الشيعة في المملكة، على أمل أن تؤدي المذبحة التي تلت ذلك إلى تفاقم التوترات الطائفية والمساعدة في إلهام السعوديين الساخطين على آل سعود لتحدي نظام تخفي مزاعمه بالتقوى الإسلامية، كما يرون، نظاماً سياسياً متصلباً بشكل متزايد. لا شك أن المكاسب الإقليمية الأولية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، والتي عززت جاذبية أيديولوجيته، كانت مغرية للكثيرين، وخاصة الشباب السعوديين المتشبعين برؤية وهابية سلفية متشددة لا تقبل المساومة. وبدا أنهم مستعدون وقادرون على توجيه غضبهم نحو أبناء جلدتهم الشيعة، الذين يُنظر إليهم منذ زمن طويل على أنهم مرتدون في أوساط واسعة من المجتمع، ونحو آل سعود، لا سيما إذا بدا هذا الآل متساهلاً مع الأقلية الشيعية. ربما حقق النظام السعودي نجاحات ملحوظة في صراعه ضد تهديد تنظيم القاعدة في أوائل العقد الأول من الألفية الثانية، لكن التحدي الذي فرضه تنظيم الدولة الإسلامية - بتشديده على الأصالة والشرعية - كان ذا حجم مختلف تمامًا. وتتحمل الرياض جزءًا من المسؤولية عن هذه "الردة الدينية": ففي ظل الصراع مع إيران، سمح النظام لكبار رجال الدين السعوديين، العلماء، بنشر مشاعر معادية للشيعة بشراسة، دون عوائق تُذكر، في المساجد التي تسيطر عليها الدولة في جميع أنحاء

المملكة، وهو إجراء بسيط، وإن كان قد أثبت جدواه، لتعزيز الشرعية العامة للنظام في أوقات الأزمات المتصورة[193].

أدى الركود الذي شهدته أسواق الطاقة العالمية بين عامي 2015 و2017 إلى تفاقم هذه الاضطرابات الأوسع نطاقاً[194]. ومع تضخم القطاع العام، وتزايد عدد السكان باستمرار، والانخفاض الحاد في عائدات النفط الذي شكل تهديدات طويلة الأجل لنموذج الدولة الريعية - وهو العقد الاجتماعي المحدد الذي حدد النظام السياسي والاجتماعي لممالك الخليج العربي على مدى خمسة عقود - اضطرت الرياض الآن إلى إعادة تقييم الأسس التي تقوم عليها علاقات الدولة بالمجتمع. أُعلن في أبريل 2016 عن هيكل اقتصادي جديد للمملكة - رؤية 2030 - من قِبل ولي ولي العهد آنذاك الأمير محمد بن سلمان، بهدف تقليل اعتماد المملكة على العقد الاجتماعي نفسه. وبهدف تشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص في توفير التعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى طرح أسهم شركة النفط الحكومية أرامكو السعودية في أسواق الأسهم العالمية، اقترحت رؤية 2030 إعادة صياغة جذرية للعلاقات بين الدولة والمجتمع في جميع أنحاء المملكة[195]. ومع ذلك، أُثيرت شكوكٌ حول أن عام 2030 يبدو أقرب إلى حلمٍ بعيد المنال منه إلى رؤيةٍ واقعية. وأثار الاقتصاديون حالةً من عدم اليقين المتزايد حول قدرة السعوديين على التخلص من الاعتماد على النفط في وقتٍ يشهد فيه النمو الاقتصادي في المملكة تباطؤًا. علاوةً على ذلك، فإن تداعيات جريمة قتل جمال خاشقجي الوحشية في أكتوبر 2018، داخل القنصلية السعودية في إسطنبول، سرعان ما امتدت آثارها إلى ما هو أبعد من الأوساط الدبلوماسية. رجلٌ كان قد أعرب عن دعمه لجماعة الإخوان المسلمين، وانتقد تركيز السلطة في أيدي ولي العهد ومقربيه، وقد أدى مقتل خاشقجي الدموي إلى الإضرار بثقة قطاع الأعمال، حيث ابتعد المستثمرون ورجال الأعمال عن المملكة، خوفاً من الإضرار بسمعتهم إذا ما ارتبطوا ارتباطاً وثيقاً بمحمد بن سلمان. حتى الاكتتاب العام الأولي الذي حظي بتغطية إعلامية واسعة بقيمة 100 مليار دولار في شركة النفط الحكومية السعودية أرامكو، وهو اكتتاب مصمم لجمع الأموال لتشجيع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي، تم تأجيله إلى أجل غير مسمى. لم تقتصر المشكلة على المسائل القانونية المتعلقة بجدوى إصدار الأسهم، بل إن الأسواق هي التي حددت السعر، ولم تتمكن الرياض من تحقيق القيمة التي كانت تطمح إليها[196].

تأثر نشاط المملكة العربية السعودية في سوق النفط العالمي بمجموعة من الاعتبارات، بعضها متناقض بشكل واضح. فقد كانت استراتيجيتها التقليدية تتمثل في تعظيم عائدات النفط على المدى الطويل من صادرات النفط حتى نضوب احتياطياتها، مع العمل في الوقت نفسه على تطوير مصادر دخل بديلة، وهو الأساس الذي تقوم عليه رؤية 2030. مع ذلك، لم تدعم هذه الاستراتيجية ارتفاع أسعار النفط بشكل مفرط، إذ لم يُسهم ذلك إلا في تشجيع الاستثمار في مصادر وتقنيات الطاقة المتجددة بين الدول المستهلكة للنفط التي يعتمد عليها الاقتصاد السعودي. وبالمثل، قللت عمليات الطاقة العالية من حوافز السعوديين لتطوير قطاع الطاقة المتجددة الخاص بهم، لا سيما في مجال الطاقة الشمسية. وقد شكلت هذه معضلة جوهرية في رؤية 2030، حذر الاقتصاديون من صعوبة حلها.

لم تسفر هذه المصاعب الداخلية إلا عن تسليط ضوء غير مرغوب فيه على موقف الرياض الأمني الإقليمي، ولا سيما انخراطها المطول في الحرب الأهلية المستمرة في اليمن[197]. على الرغم من قيادة تحالف إقليمي حقق نجاحاً عسكرياً محدوداً، ولا سيما "تحرير" عدن من سيطرة الحوثيين، إلا أن الحملة ظلت غارقة في الجدل: فقد أصبحت أهدافها العسكرية غامضة بشكل متزايد، وظلت الآليات السياسية و/أو العسكرية لإنهاء الأزمات غير واضحة، حيث أثبت المتمردون الحوثيون أنهم أكثر مرونة بكثير مما توقعته الرياض[198]. بعد أربع سنوات من الحملة الجوية التي قادتها السعودية، والمعروفة باسم "عملية عاصفة الحزم"، ظل الحوثيون يسيطرون على مساحات شاسعة من شمال ووسط اليمن، بما في ذلك ميناء

الحديدة والعاصمة صنعاء. بل وصل العنف إلى عمق الأراضي السعودية، حيث اكتسب الحوثيون القدرة - على الأرجح من إيران - على إطلاق صواريخ سكود أرض-أرض باتجاه العاصمة السعودية، وصواريخ مضادة للسفن على السفن الحربية السعودية والسفن التجارية، بما في ذلك بعض السفن المسجلة في الولايات المتحدة، والتي كانت تقوم بدوريات قبالة سواحل اليمن على البحر الأحمر. علاوة على ذلك، تصاعدت الانتقادات الدولية للتحالف الذي تقوده السعودية: إذ لم تقتصر تقارير منظمات الإغاثة على الوفيات المأساوية للمدنيين جراء الغارات الجوية السعودية والإماراتية التي تنتهك القانون الدولي الإنساني، بل شملت أيضاً تفشي وباء الكوليرا ومجاعة واسعة النطاق مع تناقص مخزونات الغذاء بسرعة. وبلغت معاناة المدنيين حداً جعل اليمن، بحلول ربيع عام 2018، يُنظر إليه على نطاق واسع باعتباره الأزمة الإنسانية الأكثر إلحاحاً في العالم[199].

حتى بافتراض أن التحالف سيتمكن في نهاية المطاف من دحر الحوثيين إلى معقلهم في الجبال المحيطة بصعدة، فإن مستقبل اليمن ككيان متماسك ظل قاتماً. فبعد ما يقرب من ست سنوات من الحرب الأهلية التي مزقت النسيج السياسي الهش لهذه الدولة القبلية، بات من الصعب تصور أي قوة سياسية أو عسكرية قادرة على ممارسة سيادة فعالة على الأراضي اليمنية. بحلول نهاية عام 2018، أصبح اليمن فعلياً عبارة عن فسيفساء من دويلات متنافسة من قوى إقليمية ومحلية، بما في ذلك منظمات جهادية، مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والتي جعلتها قدرتها على مزج أيديولوجيتها العالمية بالمظالم المحلية، وسط بيئة قبلية في الغالب، خصماً عنيداً بشكل خاص[200]. إذا كان لعملية "عاصفة الحزم" أن تكشف شيئاً، فهو أنها بيّنت قصور السعودية في تشكيل النظام السياسي لليمن، فضلاً عن تحديده، عبر استخدام القوة العسكرية. لقد كان درساً قاسياً، لكن ولي العهد السعودي بدا غير راغب في استيعابه، خشية أن تؤدي أي مؤشرات على تراجع السعودية إلى تشجيع حليف طهران الإقليمي أكثر[201].

ظلّ اليمن ساحةً للصراع السعودي الإيراني الذي بلغ ذروته الدموية، لكنه في نظر العديد من السعوديين أبرز حقيقةً أوسع: أن طهران، التي كانت تنعم بنجاح الاتفاق النووي الذي أبرمته مع مجموعة 5+1 في مارس 2015، شعرت بالجرأة على انتهاج سياسة إقليمية أكثر توسعًا، بل وعدوانية. وكما ذُكر سابقًا، شمل ذلك استمرار اتهامات البحرين لإيران بالتدخل السافر في الشؤون الداخلية لدول الخليج. في الوقت نفسه، واصلت إدارة أوباما، مما أثار استياء الرياض، إظهار مؤشرات مقلقة على انسحاب عسكري من المنطقة. وقد أيّد دوري غولد، المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، هذا التحليل. عشية تعيينه في هذا المنصب عام 2015، أشار إلى أنه على الأرجح، "لن تكون الولايات المتحدة الدولة الرائدة في العالم في السنوات القادمة، لأن الصين ستتحدى نفوذها بمشروعها الاستراتيجي المعروف: طريق الحرير"[202].

أولى صناع القرار في إسرائيل اهتماماً بالغاً بالتغيرات الجارية في المملكة، وهي تغيرات إذا سارت لصالح إسرائيل، فإنها قادرة على إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وخارجه لصالحها. وبالمثل، كان لا بد من دراسة جدوى إمكانية تطوير التعاون بين القدس والرياض دراسة متأنية. كلما بدت السعودية أكثر هشاشة من الداخل، قلّت قدرة صناع القرار في الرياض - خشية أن تتشكل الاضطرابات الداخلية حول القضية الفلسطينية - على التوافق مع أجندة إسرائيل الأمنية الإقليمية بشأن إيران.

كان هذا واضحاً بذاته. ومع ذلك، لم يوافق الجميع على تقارب إسرائيل المتزايد مع ممالك الخليج عموماً، والسعودية خصوصاً، متسائلين عما إذا كان ثمن التقارب مع خصوم إسرائيل السابقين يستحق الثمن الأوسع الذي ستدفعه على مستوى السمعة في نظر الرأي العام الدولي. ولكن، باعتباره المتحكم الرئيسي في البيت الأبيض في عهد ترامب، كان لنتنياهو دورٌ مؤثر في هذه الاستراتيجية تحديداً. عندما تم تسخير ميزتها النسبية في مجال الأمن السيبراني لتحقيق "القوة الناعمة"، لم تكن التبعية في هذه العلاقة متكافئة.

فقد ساهمت خبرتها في مجالات التكنولوجيا والطب والزراعة، وبالطبع الأمن، في تعزيز نفوذها الواضح بين ممالك الخليج. ومع ذلك، كان من الممكن أن تُلحق هذه العلاقات الضرر بسمعة إسرائيل الدولية بين الدول الغربية، ولا سيما الأوروبية، حيث يُعتبر السلوك المعياري، وخاصة في مجال حقوق الإنسان، معيارًا أساسيًا في إدارة السياسة الخارجية[203].

ومع ذلك، وكما أظهر رد نتنياهو على مقتل الصحفي السعودي المعارض جمال خاشقجي، فإن دعم النظام السعودي - وعلى وجه الخصوص تعزيز مكانة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان على قمة النظام - كان مصلحة إسرائيلية أساسية[204]. لذلك، وبينما وصف نتنياهو جريمة قتل الصحفي الوحشية بأنها "مروعة"، والتي سرب النظام التركي تفاصيلها تدريجياً إلى وسائل الإعلام العالمية بهدف تضخيم التوتر الدبلوماسي للرياض، ظل نتنياهو متمسكاً بقناعته بأن مواجهة إيران لا تزال ذات أهمية قصوى، قائلاً: "من أجل استقرار العالم، ومن أجل المنطقة والعالم، من الضروري أن تظل السعودية مستقرة"[205]. من المرجح أن يكون دعم نتنياهو القوي لولي العهد - الذي كان يُعتقد، من قبل معظم الجهات، بما في ذلك وكالة الاستخبارات المركزية - أنه أذن بنقل خاشقجي - قد لاقى صدىً في البيت الأبيض حيث أصبحت إدارة سياسة الشرق الأوسط شبه شأن عائلي، وحيث كان يتم الترويج على نطاق واسع لتأييد السعودية لخطة سلام رُوّج لها على نطاق واسع، والتي يُعتقد أنها تخدم مصالح إسرائيل الإقليمية[206].

بحلول مطلع عام 2019، لم تكن تفاصيل خطة السلام هذه قد كُشِف عنها بعد. وأشار النقاد إلى البيت الأبيض حيث بدت عملية صنع السياسة الخارجية إما تائهة أو خاضعة بشكل متزايد لأهواء رئيس حريص على إبرام "صفقات" ولكنه يفتقر إلى الرقابة أو حتى فهم القضايا أو التفاصيل ذات الصلة. وبسبب الالتزام بأجندة تضع "أمريكا أولاً"، أصبحت الأحادية السمة المميزة لرئاسة ترامب التي تجنبت العمل من خلال المؤسسات الدولية والاتفاقيات العالمية، والتي كانت لفترة طويلة إطار النظام الدولي الذي شكلته الإدارات المتعاقبة في واشنطن إلى حد كبير.

حتى بالنسبة لإسرائيل، أثبتت رئاسة ترامب أنها سلاح ذو حدين. فمن المؤكد أن نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس في مايو 2018 أثبت وفاء ترامب بوعد قطعه خلال حملته الانتخابية. واعتُبر ذلك بمثابة تأكيد من أقوى حلفاء إسرائيل على مطالبتها الراسخة بالسيادة على المدينة بأكملها، وهي مطالبة لم يقبلها غالبية المجتمع الدولي. سرعان ما تحولت المظاهرات الفلسطينية اللاحقة على طول حدود غزة، والتي جاءت جزئياً رداً على زيارة السفارة، وأيضاً لإحياء ذكرى يوم النخبة والمطالبة بحق العودة، إلى أعمال عنف: حيث قُتل 110 فلسطينيين على يد الجيش الإسرائيلي على طول حدود غزة. وبينما حاول عدد قليل منهم اختراق السياج، فقد أدان المجتمع الدولي استخدام إسرائيل للذخيرة الحية ضد هؤلاء المتظاهرين. مع ذلك، وسط الضجة التي اجتاحت معظم أنحاء أوروبا بسبب إراقة الدماء ونقل السفارة، لم تُثر الخسائر في الأرواح وما بدا وكأنه اغتصابٌ لمطالب الفلسطينيين بالقدس الشرقية سوى احتجاجاتٍ خافتة من واشنطن ومعظم دول الخليج. وحدها الكويت طالبت بتحقيقٍ من الأمم المتحدة في تصرفات قوات الأمن الإسرائيلية، وهي دعواتٌ عرقلتها الولايات المتحدة لاحقًا باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن[207]. بالنسبة لإسرائيل، بدا الرئيس ترامب وكأنه هبةٌ لا تنضب.

بغض النظر عن الجدل الدائر حول نقل السفارة، فإن رد الفعل الخافت من السعودية والبحرين والإمارات على هذه الأحداث كان دالاً. فبقاء غزة تحت سيطرة حماس بشكل كامل يفسر إلى حد كبير هذا الرد الهادئ. في الواقع، إذا كان مفهوم "الاستجابة الأمنية المشتركة" يُعرَّف بالإدراك المشترك للتهديد - الذي يخفف من حدة المنافسة أو الاحتكاكات التي قد تنشأ في مجالات أخرى والتي قد تقوض الهدف الأساسي للنظام - فقد تجلى هذا المفهوم بوضوح في الأحداث الجارية في غزة.

لكن آخرين أشاروا إلى العلاقة الشخصية الوثيقة بين ولي العهد الأمير محمد بن سلمان وصهر الرئيس ترامب، كبير مستشاريه، ومبعوثه الفعلي إلى الشرق الأوسط، جاريد كوشنر. وبالنسبة لرجلٍ ذي خبرة دبلوماسية محدودة، كان وصول كوشنر إلى البيت الأبيض نتيجةً واضحةً للعلاقات العائلية. ينحدر كوشنر من عائلة يهودية أرثوذكسية، وكان من أشد المؤيدين لإسرائيل، وكان والده تشارلز صديقًا مقربًا لنتنياهو. ومثل ترامب، جمع آل كوشنر ثروتهم من قطاع العقارات، وقدموا تبرعات سخية للعديد من الجمعيات الخيرية والقضايا الإسرائيلية، بما في ذلك تبرعات لمدرسة دينية (يشيفا) في مستوطنة بيت إيل بالضفة الغربية[208].

من خلال شريك أعمال لبناني أمريكي تربطه علاقات وثيقة بالعديد من المستثمرين الخليجيين، تم تعريف جاريد كوشنر بيوسف العتيبة، سفير الإمارات العربية المتحدة في واشنطن، والذي قام بدوره بالتوسط في اجتماع بين كوشنر وولي العهد الأمير محمد بن سلمان في نيويورك في نوفمبر 2016، بعد وقت قصير من فوز ترامب في الانتخابات. على الرغم من الشكوك الأولية تجاه الرياض، فقد اقتنع كوشنر، بحسب التقارير، بسلسلة من المبادرات التي شملت خططًا سعودية لإنشاء "حلف شمال الأطلسي العربي"، وشراء معدات عسكرية أمريكية بقيمة 50 مليار دولار على مدى أربع سنوات، واستثمارات تجاوزت 300 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء الولايات المتحدة، إلى جانب دول خليجية أخرى. ولعل الأهم من ذلك، أنها وفرت منصةً بنى عليها كوشنر وولي العهد علاقة شخصية مع كل من رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء إسرائيل، مما أتاح لهما الوصول المباشر إليهما[209].

أدت التداعيات الدولية لقضية خاشقجي إلى تهدئة العلاقات الأمريكية السعودية، حيث كبح الملك سلمان جماح ولي العهد المندفع ومستشاريه المقربين. وبحلول مطلع عام 2019، بات من الواضح أن الصلاحيات الممنوحة لمحمد بن سلمان في تحديد السياسة الخارجية والأمنية السعودية قد تقلصت، لكنها لم تُقيد تمامًا. في الواقع، كان دفاع نتنياهو المستميت عن ولي العهد الشاب باعتباره حصنًا ضروريًا ضد إيران، والذي قد يؤدي عزله إلى حقبة من عدم الاستقرار في المملكة، مما يؤثر سلبًا على مصالح إسرائيل الأمنية الإقليمية، بمثابة نبوءة في توقيتها[210]. بسبب ميله إلى إدارة السياسة الخارجية عبر تويتر، وخلافاً لنصيحة وزير دفاعه جيمس ماتيس الذي استقال على الفور، قوبل إعلان ترامب بأنه سيسحب جميع القوات الأمريكية من سوريا والعراق بعد ما اعتبره هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية بقلق واضح في إسرائيل والعديد من ممالك الخليج. كان هذا هو الوجه الآخر للسيف: تقليص القوات العسكرية الأمريكية إقليميًا، مما يسمح لإيران ووكلائها بملء الفراغ الناتج[211]. وبينما ينبغي توخي الحذر عند وضع انسحاب القوات الأمريكية في سياقه الإقليمي - إذ كان معظمها موجودًا لأغراض التدريب والاستشارة - فقد أكد انسحابها مجددًا على قلق مستمر في جميع أنحاء إسرائيل ودول الخليج من أن التزام واشنطن بأمنها، في عهدي أوباما وترامب، بات أقل من مجموع أجزائه المتعددة.

بقيت واشنطن، بطبيعة الحال، فاعلاً إقليمياً مؤثراً، إذ كان وجودها العسكري في الخليج وحوله قوياً بشكل واضح. ومع ذلك، أثارت فكرة التراجع تساؤلات جدية حول طبيعة العلاقات التي ترغب كل من القدس والرياض في بنائها. وفي معرض تحليله لهذه العلاقة، أشار إيلي بوده إلى أن "المصالح السعودية الإسرائيلية المشتركة نبعت في الأصل من المبدأ الواقعي القائل بأن عدو عدوي صديقي. ومع ذلك، فقد تم شق مسارات جديدة للتعاون واستكشاف مصالح مشتركة جديدة"[212]. بغض النظر عن شاغلي البيت الأبيض، بدا من المرجح أن بعض مبادئ استراتيجية العلاقات الخارجية قد رسخت فهمًا معياريًا لتلك المجالات التي يمكن أن تتحد فيها كل من إسرائيل والسعودية، إلى جانب البحرين والإمارات العربية المتحدة، وربما عُمان. لم يكن هذا الأمر أكثر وضوحاً في أي مكان آخر من تصميم إسرائيل على إفشال ما اعتبره الكثيرون أهم إنجاز في السياسة الخارجية لإدارة أوباما: الاتفاق النووي.

4. مبيعات الأسلحة والمسألة النووية

في 8 مايو 2018، أعلن الرئيس دونالد ترامب للعالم نيته سحب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، مُوفياً بذلك بوعد قطعه خلال حملته الانتخابية للرئاسة. وتُعتبر خطة العمل الشاملة المشتركة، التي وُقعت في يوليو 2015 بعد مفاوضات مضنية بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا (مجموعة 5+1)، بالإضافة إلى إيران، الإنجاز الأبرز في السياسة الخارجية لإدارة أوباما السابقة، وقد انطوت على مقايضة واضحة. تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران، بما في ذلك الإفراج عن الأصول الإيرانية في الخارج وقدرة الشركات الأوروبية على التجارة بحرية مع إيران، في مقابل نظام تفتيش متطفل مصمم للحد من النشاط النووي الإيراني إلى تخصيب اليورانيوم بمستويات منخفضة وأنشطة البحث لمدة عقد من الزمان[213].

بينما قوبل قرار ترامب باستياء واسع النطاق في معظم أنحاء أوروبا وبين الديمقراطيين في الولايات المتحدة، فقد لاقى استحسانًا كبيرًا في القدس والرياض وأبوظبي. فقد نُظر إلى الاتفاق لفترة طويلة على أنه اتفاق شجع إيران، بل وكافأها، على ما اعتبروه جميعًا تجاوزات إقليمية من جانبها، وجاء رفض ترامب للاتفاق النووي ووصفه بأنه "اتفاق سيئ" مصحوبًا بوعد بإعادة فرض "أعلى مستوى من العقوبات الاقتصادية" على إيران[214]. بالنسبة لنتنياهو على وجه الخصوص، كان ذلك بمثابة تبرير لموقفه المتشدد والعدائي ضد الاتفاق منذ البداية، وهو موقف دفعه إلى تجاوز حدود التوافق الحزبي في علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة عندما ألقى خطابًا أمام جلسة مشتركة للكونغرس في مارس 2015. حينها، وفي خطاب موجه بوضوح إلى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، الذي كان أقوى المدافعين عن خطة العمل الشاملة المشتركة في إدارة أوباما، انتقد نتنياهو المفاوضات بشدة واصفًا إياها بأنها "اتفاق سيئ للغاية"، وهي عبارة أصبحت فيما بعد شعارًا لترامب[215].

بالتأكيد، لم يكن جميع الإسرائيليين معارضين للاتفاق. فبينما لم تربط بنوده، على سبيل المثال، بين استمرار إيران في تطوير تقنيات الصواريخ وتخفيف العقوبات، جادل مسؤولون استخباراتيون سابقون رفيعو المستوى بأن خطة العمل الشاملة المشتركة وفرت أساسًا واضحًا يمكن من خلاله مراقبة برنامج إيران النووي، الذي تضاءل تطبيقه العملي بشكل كبير، والتحقق منه[216]. كان هذا موقفاً مشتركاً بين مسؤولي الأمن الإسرائيليين العاملين في السر، والذين لم يجدوا، خلال العامين اللذين مرا منذ توقيع الاتفاق، أن طهران انتهكت أي بند من بنوده، على الرغم من ادعاء نتنياهو باستمرار سوء السلوك من جانب إيران. بينما اعتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه السابق، أفيغدور ليبرمان، أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق يصبّ في مصلحة إسرائيل، إلا أن بعض كبار المسؤولين الأمنيين كان لهم رأي آخر. وأشار أحد التقارير إلى ما يلي:

ترى القيادات العليا في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وأجهزة الاستخبارات، ووزارة الخارجية، أنه على الرغم من أن الاتفاق النووي يضر بإسرائيل، فإن انسحاب الولايات المتحدة منه سيكون أسوأ. ويعتقد خبراء السياسة الإسرائيلية أنه في حال انسحاب أمريكا من الاتفاق، لن تحذو القوى العالمية الأخرى حذوها، وبالتالي لن تُعزل إيران ولن تواجه عقوبات دولية جديدة. بل على العكس، سينقسم المجتمع الدولي، وقد تتعرض مراقبة البرنامج النووي الإيراني لانتكاسة[217].

في ضوء العلاقة الوثيقة القائمة بين أعضاء إدارة ترامب وبنيامين نتنياهو، قد يبدو من السهل القول إن هذه العلاقات كانت حاسمة في دفع واشنطن إلى رفض الاتفاق النووي. إلا أن الأدلة المتوفرة حتى الآن غير قاطعة، ولا ينبغي الاستهانة باعتقاد مسؤولي البيت الأبيض وشخصيات مرموقة في إسرائيل بأن

التدخل الإيراني في سوريا، على سبيل المثال، قد ازداد بعد إبرام الاتفاق. لقد طرح كبار المسؤولين الإسرائيليين هذه الحجة بقوة. فقد اتهم وزير الدفاع السابق موشيه يعالون إيران ببناء "شبكة إرهابية دولية" تضم "خلايا نائمة" تقوم بتخزين الأسلحة وجمع المعلومات الاستخباراتية وتجنيد عناصر لتنفيذ ضربات محتملة في مواقع استراتيجية في أوروبا والولايات المتحدة[218]. علاوة على ذلك، ورغم أن إيران ربما لم تنتهك البنود الفنية للاتفاق، فقد أوضح نتنياهو أن إيران لا تزال تنتهك روح الاتفاق بشكل واضح، وقدم الأدلة في مؤتمر صحفي مثير لإثبات ذلك. ففي 30 أبريل 2018، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي للعالم أن جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) قد هرّب من إيران نحو 55 ألف وثيقة ومئات الأقراص المدمجة، وهي مواد كشفت تفاصيل إضافية عن البرنامج النووي الإيراني، والذي يبدو أنه تم إخفاؤه عن مفتشي الأمم المتحدة من خلال تخزينه في سلسلة من المستودعات غير المثيرة للريبة في ضواحي العاصمة الإيرانية. كان ذلك بمثابة انقلاب استخباراتي مذهل. فبينما ادعى مسؤولو الاستخبارات الغربية لاحقًا أن هذه المعلومات لم تُضف الكثير إلى ما كان معروفًا بالفعل عن برنامج إيران النووي السابق، إلا أن تأثير كشف نتنياهو لهذه المعلومات يكمن في توقيته. فقبل أسبوع واحد فقط من إعلان ترامب انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، وفر ذلك للرئيس غطاءً سياسيًا كان في أمس الحاجة إليه، نظرًا للجدل الدائر حول قراره[219]. بالنسبة لملكيات الخليج، فقد عزز ذلك حقيقة دائمة للاستراتيجية الأمنية الانتقالية: وهي أن الارتباط الوثيق، وإن كان سرياً، مع إسرائيل ساعد في تضخيم مخاوفهم الأمنية الأساسية على طول أروقة السلطة في واشنطن.

إسرائيل، وممالك الخليج، ومبيعات الأسلحة

عندما تم توقيع الاتفاق النووي الإيراني في يوليو 2015، ربما تكون السعودية والإمارات والبحرين قد قبلت بنوده كأمر واقع، لكنه كان قبولاً خالياً من أي قناعة دبلوماسية، لأنه أبقى على برنامج إيران النووي قائماً، بغض النظر عن القيود الدولية وآليات المراقبة الموضوعة. وإدراكاً لهذه المخاوف، أبرمت الولايات المتحدة سلسلة من صفقات الأسلحة الكبيرة مع دول الخليج في محاولة لطمأنة حكامها، الذين كانوا ينظرون بقلق متزايد إلى كيفية تصرف إيران الصاعدة على الساحة الإقليمية بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها بالكامل.

رغم تأييد المسؤولين السعوديين العلني للاتفاق، سرعان ما أوضحوا معارضتهم له. ففي 16 يوليو 2015، بعد يومين فقط من توقيع الاتفاق وسط احتفالات كبيرة في فيينا، أشار الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة، في مقال رأي نُشر على موقع إيلاف الإخباري السعودي، إلى أن الاتفاق النووي سيُحدث فوضى عارمة في المنطقة. ثمّ جادل بأنّ الاتفاق كان أقلّ أماناً من الاتفاق النوويّ الذي تمّ إبرامه بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية عام 1994، وهو اتفاقٌ يهدف إلى تجميد بناء وتشغيل المفاعلات النووية التي يشتبه في كونها جزءاً من برنامج أسلحة نووية سرّي. انهار الاتفاق بعد ثماني سنوات وسط تبادل الاتهامات بين واشنطن وبيونغ يانغ، لكن الدرس الذي استخلصته الرياض كان واضحًا: كان ينبغي على واشنطن وأطراف الاتفاق ألا تتفاوض مع ما اعتبره السعوديون وحلفاؤهم الخليجيون، وبالطبع إسرائيل، دولة مارقة. وكأنما أرادت الرياض التأكيد على استيائها، أشارت صحيفة الشرق الأوسط، وهي الصحيفة السعودية الرائدة المقربة من الأسرة الحاكمة، بنبرة قاتمة إلى حد ما، إلى أن "الاتفاق سيفتح أبواب الشر في الشرق الأوسط"[220].

لكن الأمل في أن تؤثر هذه المناشدات على إدارة أوباما تبدد. فقد حرص الرئيس أوباما، رغبةً منه في وضع حدٍّ واضحٍ لانخراط المحافظين الجدد في الشرق الأوسط، والذي ميّز إدارة جورج دبليو بوش، على تجنب المزيد من التورط في السياسة الخارجية في منطقة لم تُحقق مكاسب استراتيجية للولايات المتحدة، ناهيك عن تحقيق الاستقرار للمنطقة. وقد غذّى هذا الأمر مخاوف أوسع نطاقًا في كل من القدس والرياض

من أن واشنطن، في ظل رئيس متأثر بتقاليد الواقعية النيبورية التي تؤكد على حدود القوة، ستسعى إلى إحياء العلاقات الدبلوماسية مع إيران. وكان سعي أوباما نحو الاتفاق النووي الإيراني (الاتفاق النووي) مثالًا صارخًا على هذا النهج، إذ تفاقمت خطيئته المتمثلة في إغفال تكنولوجيا الصواريخ في نظر القدس، نظرًا لعدم وجود صوت علني لإسرائيل أو السعودية في المفاوضات التي جرت بين طهران ومجموعة 5+1. كان هذا الغياب للصوت هو ما دفع إسرائيل ودول الخليج، بحسب التقارير، إلى تنسيق جهودها الدبلوماسية سرًا في محاولة للضغط على واشنطن ولندن وباريس وبرلين والاتحاد الأوروبي لاتخاذ موقف حازم بشأن الاتفاق[221].

رغم جهود نتنياهو الحثيثة، بما في ذلك خطابه الحاد أمام الكونغرس الأمريكي في مارس 2015، والذي حوّل قضية أمن إسرائيل إلى قضية حزبية، وُقّع الاتفاق النووي الإيراني في يوليو. ولكن بعد فشل دول الخليج، بما فيها السعودية، في إفشال الاتفاق النووي في الكونغرس، هل اقتنعت بأن نفوذ إسرائيل في واشنطن أقل مما يُفترض؟ الجواب بالنفي: فإسرائيل ودول الخليج ما زالت تنظر إلى النفوذ الإيراني في المنطقة نظرة سلبية، مما جعل طهران محور اهتمامها الأمني الإقليمي. اتفق الجميع على أن الاتفاق النووي، كما زعم يعالون، لم يُسهم إلا في تشجيع طهران على الانخراط في سلسلة من الحروب بالوكالة. وقد عزت التغطية الإسرائيلية للحرب في اليمن نجاح ميليشيات الحوثي القبلية - التي سيطرت على العاصمة صنعاء عام 2015، ثم سيطرت على مساحات شاسعة من هذا الكيان الممزق - إلى الدعم الإيراني. ونادراً ما تم التطرق إلى طبيعة الدولة اليمنية المتشرذمة وهوياتها المتعددة المتنازع عليها في البيانات السياسية العامة. علاوة على ذلك، لم يُبدِ التغطية الصحفية الإسرائيلية للحرب الأهلية في اليمن انتقادات تُذكر لسلوك الحملة الجوية التي تقودها السعودية، والتي لم تكن، بحلول نهاية عام 2018، قد اقتربت بعد من إعادة الرئيس اليمني المخلوع، عبد ربه منصور هادي، إلى السلطة في صنعاء، والذي كان حليفًا للسعودية[222].

إن هذا الدعم الإسرائيلي، وإن كان ضمنيًا، لتصرفات الرياض وأبوظبي في اليمن، يعكس التغطية الإعلامية الإيجابية التي حظي بها نتنياهو في وسائل الإعلام الخليجية العربية أثناء محاولته إفشال الاتفاق النووي. فعندما ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي خطابه المثير للجدل أمام الكونغرس في مارس 2015، والذي اعتُبر خطابًا متحيزًا في هجومه على إدارة أوباما بقدر ما كان معارضًا لإبرام أي اتفاق مع إيران، لاقت كلماته استحسانًا واسعًا في الخليج. وبينما أقرّ فيصل عباس، الصحفي المرموق في قناة العربية السعودية، بوجود خلافات كثيرة لا تزال تفصل إسرائيل عن العالم العربي، كتب أنه بغض النظر عن هذه الخلافات "لا بد من الاعتراف بأن نتنياهو كان مصيبًا، على الأقل فيما يتعلق بالتعامل مع إيران"[223].

كان ذلك اعترافًا صريحًا بأن معارضة نتنياهو العلنية والمستمرة لأي اتفاق يُبقي إيران محتفظة بقدرة نووية فعّالة قد حظيت بتأييد الرياض، وتأكيدًا أيضًا لوجهة نظر راسخة في الأوساط الدبلوماسية الإسرائيلية مفادها أنه نظرًا للنفوذ الذي يُنظر إلى القدس على أنها قادرة على ممارسته في واشنطن، فإنها في الواقع تُنفذ المساعي الدبلوماسية لدول الخليج. وكان ذلك تعبيرًا صريحًا عن عنصر أساسي من عناصر استراتيجية الإصلاح الدبلوماسي: احتواء إيران كتهديد إقليمي. وبالمثل، ساهم التصور الإقليمي المشترك بأن إدارة أوباما تفضل "القيادة من الخلف" في تعزيز ودعم قبول متبادل "لأنواع معينة من العمل"، وفي هذه الحالة الضغط السياسي المشترك في واشنطن، كجزء من الطبيعة المتطورة للاستراتيجية الإقليمية للأمن القومي.

إلا أن هذا التوافق لم يتحقق في البداية في التفاهمات المشتركة حول أفضل السبل لمواجهة تحدي البرنامج النووي الإيراني. وظل رد فعل دول الخليج على هجوم إسرائيلي محتمل - على سبيل المثال ضد المنشآت النووية الإيرانية، وهو هجوم طُرح على نطاق واسع عام 2012 - مرهوناً بمدى الضرر الذي قد يلحق

بمصالحها ومكانتها الإقليمية[224]. ولا تزال دول الخليج حساسة لإرث الصراعات السابقة، ولا سيما الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الأولى (1990-1991). كان من بين الأمور التي تثير القلق بشكل خاص أنه إذا تم استهداف المنشآت النووية الإيرانية، فإن طهران بدورها ستجرّ ممالك الخليج إلى صراع من خلال ضرب البنية التحتية الحيوية والأهداف ذات القيمة العالية في أراضيها مثل مواقع إنتاج النفط أو محطات تحلية المياه.

علاوة على ذلك، في عصر باتت فيه وسائل التواصل الاجتماعي تُشكّل بشكل متزايد التصورات الشعبية لأجندة الأخبار، ظلت ممالك الخليج حساسة للتحولات في الرأي العام الأوسع، وبالطبع للعناصر الإسلامية المتطرفة في بلدانها. فإذا بدا أن الحكام قد ساعدوا - ولو بشكل غير مباشر - في هجوم إسرائيلي على المواقع النووية الإيرانية، فإنهم يخشون أن يصبح الاضطراب الداخلي واسع النطاق. عندما أثيرت المخاوف بشأن هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية لأول مرة على الصعيد الدولي في عام 2007، أفادت التقارير أن الرياض نقلت رسالة إلى القدس مفادها أنها ستعترض أي طائرات إسرائيلية تعبر مجالها الجوي في طريقها إلى إيران[225]. جميع دول مجلس التعاون الخليجي استمرت في التعبير، وإن كان ذلك على مضض، عن دعمها لحل دبلوماسي للأزمة النووية، وعن رغبتها في المشاركة بشكل أكثر فاعلية في العملية (وهو اعتراف ضمني بأنها تخشى أن تتفاوض واشنطن مع إيران على حسابها)[226]. أقروا بعزم إيران، إن لم يكن بحقها، في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، لكنهم حثوا طهران على التعاون الكامل مع المجتمع الدولي ونظام التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن القيود المفروضة على العمل المشترك، حتى وإن كانت متساهلة في حالة التحليق الجوي، أبرزت حدود التعاون العسكري العلني بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل[227]. إلا أن التعاون السري ظل يمثل مشكلة أخرى. فقد أقام مسؤولون كبار من المؤسسة الدفاعية الإسرائيلية، في الماضي على الأقل، قنوات اتصال مع دول الخليج الأعضاء، بما في ذلك المملكة العربية السعودية[228]. في عام 2010، أفادت التقارير أن مسؤولين إسرائيليين كبار ونظرائهم الخليجيين التقوا في عدة مناسبات لمناقشة إيران، وشملت الاجتماعات محادثات بين مدير الموساد مئير داغان ومسؤولين استخباراتيين سعوديين خلال زيارة سرية للمملكة[229]. بالنظر إلى حساسية هذه الاتصالات، فربما ليس من المستغرب أن ينفي كلا الجانبين أي تقارير عن تنسيق يهدف إلى مواجهة البرنامج النووي الإيراني[230]. ومع ذلك، تجرأت إسرائيل على التلميح علنًا إلى أن هذا التعاون، إن لم يكن قد ترسخ بعد، فهو احتمال وارد، وأن الموقف السعودي قد تغير. وخلال خطابه في أكتوبر 2014 بمناسبة افتتاح الدورة الشتوية للكنيست الإسرائيلي، ركز رئيس الوزراء نتنياهو على الملف النووي الإيراني، قائلاً:

لأول مرة منذ قيام دولة إسرائيل، يترسخ فهم متزايد في العالم العربي، ولا يُقال دائمًا بهدوء. هذا الفهم، بأن إسرائيل ليست عدوًا للعرب، وأننا نقف صفًا واحدًا في العديد من القضايا، قد يفتح آفاقًا جديدة في منطقتنا[231].

لم يُقرّ أي مسؤول خليجي علنًا بوجود جبهة موحدة كهذه مع الإسرائيليين، لكن الأمير السعودي ورجل الأعمال النافذ الوليد بن طلال رأيا في مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال أن "للمرة الأولى، تكاد المصالح السعودية والإسرائيلية تتوازى"[232]. وذكر تقرير آخر لوكالة أنباء إيرانية أن رئيس المخابرات السعودية السابق بندر بن سلطان التقى بمسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى في جنيف لمناقشة سبل تعزيز المصالح المشتركة مثل "احتواء إيران وتهميش جماعة الإخوان المسلمين"[233].

في إطار جهودها لتعزيز دعم الكونغرس لاتفاق العمل الشامل المشترك، قررت واشنطن بيع أسلحة متطورة لدول الخليج وإسرائيل، ووافقت على تزويد حلفائها العرب في الخليج بأسلحة متطورة مثل

طائرات إف-15 إس إيه المقاتلة القاذفة، بالإضافة إلى أنظمة دفاع صاروخي متطورة مثل نظام ثاد، القادر على إسقاط الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى في مرحلتها النهائية. لم يُثر حجم مبيعات الأسلحة هذه، سواءً من حيث النوع أو الكمية، سوى رد فعل خافت من إسرائيل، ولم تُبدِ الجماعات المؤيدة لإسرائيل في الكونغرس أي معارضة تُذكر. وقد مثّل ذلك تحولاً واضحاً في موقف إسرائيل: فخلال ثمانينيات القرن الماضي، دأبت القدس، على سبيل المثال، على حشد هذه الجماعات بشكل روتيني للمساعدة في منع بيع حزمة أسلحة ضخمة، تضمنت طائرات الإنذار والتحكم المحمولة جواً (أواكس) إلى الرياض، على الرغم من وضوح أن الحزمة بأكملها كانت موجهة بالدرجة الأولى لردع إيران.

لقد تغيرت الأوضاع جذرياً. فقد غيّرت القدس موقفها مع ازدياد حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى الشرق الأوسط بنسبة 103% خلال الفترة 2013-2017، مقارنةً بالفترة 2008-2012. وكانت الأرقام مذهلة للغاية. وخلال هذه الفترة، زادت كل من السعودية والإمارات، وهما من بين أكبر خمس دول مستوردة للأسلحة في العالم، وارداتهما من الأسلحة بنسبة 225% و51% على التوالي[234]. تجاوز نطاق مشتريات الأسلحة من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة نطاق مشتريات جميع دول الناتو الأوروبية مجتمعة في نفس الفترة[235]. علاوة على ذلك، وُجِّه جزء كبير من إنفاقهم نحو شراء أنظمة هجومية، غربية وغير غربية على حد سواء. وشمل ذلك طائرات هجومية بدون طيار، وصواريخ أرض-أرض (قصيرة المدى في الغالب)، وذخائر موجهة بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS) بما في ذلك ذخائر خارقة للتحصينات، وصواريخ كروز تُطلق من الجو. في حين كان الكثيرون يشعرون بالقلق المبرر إزاء احتمال نشوب سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط - واستمر المجتمع الدولي في التركيز على هذه القضية - كانت المنطقة نفسها جزءًا من سباق تسلح تقليدي متجدد، ولكن بدافع مختلف: الخوف من إيران، وليس إسرائيل، إلى جانب التنافس الإقليمي بين ممالك الخليج لاكتساب والحفاظ على المكانة والهيبة الإقليمية. إلا أن كمية ونوعية الأسلحة المشتراة أثارت مخاوف إسرائيل بشأن الحفاظ على تفوقها العسكري الكمي. فبينما ظلت الولايات المتحدة المورد المفضل، باتت إسرائيل تشتري أسلحة متطورة من دول لا تملك عليها نفوذاً أو سلطة تُذكر[236].

عززت السعودية والإمارات على وجه الخصوص علاقاتهما الأمنية مع الصين وروسيا. وفرضت بكين وموسكو قيودًا أقل من واشنطن على تصدير أنظمة الأسلحة المتطورة. وبينما كان الهدف من هذه المشتريات تعزيز العلاقات الأمنية بين العميل والمورد، فقد حملت رسالة سياسية: إذ ضغطت على الولايات المتحدة لتكون أكثر شفافية بشأن بيع أنظمتها، ولا سيما مقاتلة الشبح إف-35 إلى الرياض وأبوظبي. لا شك أن الحصول على الأسلحة من مصادر مختلفة خلق صعوبات لوجستية: فالحاجة إلى قطع غيار مناسبة، وتدريب متخصص، وإعدادات صيانة محددة، وضعت عبئاً على الجيوش التي كانت قدرتها على دمج مثل هذه التقنيات تعتمد بشكل مفرط حتى الآن على شركات الدفاع الغربية. ومع ذلك، كان الهدف من تنويع أساليب الشراء هو تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة وتعزيز قدرة هذه الدول على اتباع سياسة أكثر استقلالية. وشملت بعض الصفقات مع الصين وروسيا نقل التكنولوجيا واتفاقيات الإنتاج المشترك. فعلى سبيل المثال، وافقت الصين - التي كانت قد زودت الأردن والعراق والجزائر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بطائرات بدون طيار - على إنشاء مصنع في المملكة العربية السعودية لتصنيع نسخ هجومية من هذه الطائرات بموجب امتياز[237].

كانت عملية الشراء هذه مدفوعةً بالخوف من إيران، وكذلك بالمواجهة المستمرة بين قطر والسعودية. حاولت الرياض تسريع استحواذها على منظومة الدفاع الجوي الأمريكية ثاد (التي تشغلها الإمارات بالفعل)، لكنها وقّعت في عام 2017 مذكرة تفاهم مع موسكو لشراء منظومة إس-400 الروسية، والتي تضمنت موافقة روسيا على نقل التكنولوجيا. وكان للسعوديين اهتمام خاص بتوثيق العلاقات مع روسيا

كجزء من خطتهم لتطوير صناعة أسلحة محلية في إطار رؤية 2030[238]. في ظل التنافس بين الدوحة والرياض، حصلت قطر الآن على مخزونها الخاص من صواريخ أرض-أرض الصينية من طراز SY-400[239]. إن أنظمة الأسلحة التي وصلت إلى بعض دول الخليج العربي تضاهي، بل وتتفوق في بعض الحالات، على تلك الموجودة في ترسانة إسرائيل. وبالنسبة لدول الخليج، ظلت هذه الأنظمة بمثابة ضمانتها الرئيسية ضد إيران، مما مكنها من تقديم الدعم، والاندماج العملياتي عند الضرورة، مع أي تحرك أمريكي محتمل ضد طهران، فضلاً عن تعزيز دفاعاتها ضد أي رد إيراني. ويُعد اهتمام السعودية والإمارات باقتناء مقاتلة إف-35 المتطورة، التي دخلت الخدمة في سلاح الجو الإسرائيلي عام 2018، دليلاً على طموحهما المستمر في تطوير قدراتهما[240].

على الرغم من إدراك القدس التام بأن هذه الأسلحة موجهة بالدرجة الأولى لمواجهة التهديد الإيراني، إلا أنها أثارت سلسلة من المعضلات السياسية التي تمس جوهر مخاوف إسرائيل الأمنية الدائمة. فبينما كانت زيادة مبيعات الأسلحة إلى السعودية ودول الخليج الأخرى بمثابة الحافز الذي أضافه الرئيس أوباما إلى مرارة الاتفاق النووي، باتت إدارة ترامب تنظر إلى هذه المبيعات على أنها معاملات تجارية بحتة، مدفوعة بالحاجة إلى التنافس مع موردين آخرين (وخاصة روسيا والصين) بقدر ما هي مدفوعة بالحاجة إلى احتواء التهديد الإيراني المُتصوَّر. بالتأكيد، لم ترغب إسرائيل في تقويض العلاقات مع إدارة ترامب، التي كان دعمها الدبلوماسي للدولة اليهودية واضحًا - كما يتضح من نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس - لكن تركيزها على "إعادة الوظائف إلى أمريكا" كان محركًا رئيسيًا في سياستها الخارجية. إضافةً إلى ذلك، كان التعاون الأمني بين إسرائيل ودول الخليج (وكذلك مع مصر والأردن) ملموسًا حتى في ظل قيود اتفاقية السلام العابرة للحدود، ولم تكن القدس ترغب في عرقلة التقدم المحرز من خلال معارضة مبيعات الأسلحة الأمريكية.

في ضوء هذه العلاقات المتنامية والسعي لتشكيل تحالف ضد إيران، اختارت إسرائيل تخفيف موقفها بشأن تصدير الأسلحة المتطورة إلى هذه الدول. ويعود ذلك جزئيًا إلى بيعها أنظمة أمنية متطورة لبعض دول الخليج، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة، ما لم يكن بوسعها فعل غير ذلك. ومع ذلك، ظل مدى قدرة الحكومة الإسرائيلية على التأثير في الرئيس ترامب، المعروف بتقلباته، بشأن نطاق وحجم أنظمة الأسلحة للحفاظ على تفوقها العسكري الكمي، مصدر قلق بالغ، ولكنه كان لا بد من موازنته مع مدى تأثير أي معارضة لنظام أسلحة معين على العلاقات المتنامية بين إسرائيل وخصومها. وبالنسبة للعديد من الإسرائيليين، ظلّت هذه العداوات الأخوية قائمة. فرغم أن ممالك الخليج العربي لم تشارك قط في صراع عسكري مباشر مع إسرائيل، إلا أن احتمال استخدام الأسلحة المشتراة حاليًا ضد إسرائيل في المستقبل لا يمكن تجاهله. لذا، بات لزامًا على الإسرائيليين توخي الحذر الشديد في اتخاذ القرارات السياسية، وتحديد الوقت المناسب لإثارة المخاوف في واشنطن بشأن بيع منصات أسلحة متطورة قد تقوّض التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في مجموعة من التقنيات العسكرية.

مع أن هذا لم يشكل تحالفًا عسكريًا رسميًا، ومع إدراك إسرائيل لضرورة ضمان تفوقها النوعي في أنظمة الأسلحة، إلا أن استراتيجية الاستجابة الاستراتيجية التي نشأت سمحت لها بإدراك أن الاحتياجات الدفاعية لدول الخليج حقيقية وملحة وتصب في مصلحتها. وقد أدركت دول الخليج ذلك أيضًا: فبرفضها ممارسة نفوذها المؤكد في الكونغرس الأمريكي، أشارت إسرائيل إلى ظهور توافق استراتيجي. بل إن التحليل يُشير إلى أمر أعمق في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي: وهو أن إسرائيل، بعدم معارضتها لصفقات بيع الأسلحة هذه، اعتبرت السعوديين والإماراتيين والبحرينيين بمثابة "خط جبهة" بديل في المواجهة المستمرة مع إيران.

بينما استمر برنامج إيران النووي في الهيمنة على النقاش الدائر حول نطاق علاقات إسرائيل مع دول الخليج، فإن استمرار طهران في تطوير برنامج صواريخ باليستية - وهو أمر لا يشمله الاتفاق النووي - أبرز الحساسيات الأوسع نطاقًا المحيطة بكل من البيانات العسكرية الإيرانية، وبالطبع، الرغبة في تسليح هذه الصواريخ برؤوس نووية. في هذا الصدد، دفعت إيران إسرائيل إلى اتخاذ موقف حاسم، متخليةً عن القدس كمركز استراتيجي لصالح الحلفاء العرب. وبمدى يصل إلى 2000 كيلومتر، يُرجح أن هذه الصواريخ كانت مُعايرة لضرب أهداف في معظم أنحاء الشرق الأوسط، لكن مداها ظل غير كافٍ لتهديد أراضٍ في أوروبا الغربية. هذا التهديد المباشر لإسرائيل وممالك الخليج، إلى جانب تردد مجموعة 5+1 في السماح للاتفاق النووي الإيراني بتبني برامج الصواريخ الإيرانية، وفر دافعاً ملحاً للغاية لظهور نظام أمني جديد في جميع أنحاء المنطقة، نظام مصمم لردع إيران ولكنه يتشكل باستمرار إلى حد كبير من خلال تصورات تراجع واشنطن الإقليمي.

في ظل هذه الظروف الإقليمية، لم يكن احتمال إشراك قادة دول الخليج لإسرائيل كشريك أساسي في أي نظام دفاعي إقليمي مستقبلي أمراً مستبعداً. ويمكن العثور على أدلة على تقارب المصالح الاستراتيجية بين السعودية والبحرين والإمارات وإسرائيل، والذي يعود إلى عام 2005، في برقيات دبلوماسية أمريكية مسربة، كشفت كيف تم التعبير بقوة عن مخاوف الخليج بشأن إيران - لا سيما في الإمارات والبحرين - في واشنطن[241]. بحلول عام 2018، وفي ضوء الرأي السائد بأن التزام واشنطن بأمن حلفائها في الشرق الأوسط يتضاءل، أصبحت الطبيعة التكافلية للاستراتيجية الانتقالية، ولا سيما في مجال الدبلوماسية العامة والدبلوماسية الناعمة الموضحة، سمةً بارزةً لعلاقات إسرائيل مع دول الخليج. ومع ذلك، فبينما أبرز الصراع ضد الاتفاق النووي المصالح المشتركة التي قرّبت إسرائيل ودول الخليج، فقد أثار أيضًا نقاشات حول الطموحات النووية الإماراتية والسعودية، والتي وضعها نطاقها وحجمها في تعارض واضح مع المخاوف الوجودية لإسرائيل بشأن الانتشار النووي الإقليمي.

الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية: فتح صندوق باندورا النووي؟

في أغسطس 2016، أُعلن أن كتلة من الدول العربية، بقيادة مصر، ستخالف الممارسات السابقة وتمتنع عن السعي إلى إصدار قرار في المؤتمر العام السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مطالبةً بالإشراف على المنشآت النووية الإسرائيلية[242]. كان ذلك تعبيراً دقيقاً وإن كان لافتاً للنظر، مفاده أن المخاوف الملحة بشأن سوريا، فضلاً عن إيران، طغت على المطالب العربية القديمة بفتح القدس لمنشآتها النووية للتفتيش. وبالرغم من سياستها الطويلة الأمد في الغموض النووي، فقد كانت إسرائيل موضع شك منذ زمن طويل في امتلاكها أسلحة نووية والقدرة على إيصالها براً وبحراً وجواً، وهو ما يُعرف بالثالوث النووي الذي يمتلك قدرات الضربة الأولى والثانية - جوهر موقف الردع الفعال الذي ميز تنافس القوى العظمى خلال الحرب الباردة. مع ذلك، لم يُخفِ هذا الغموض الاستراتيجي عزم إسرائيل على منع انتشار التكنولوجيا النووية، فضلاً عن الأسلحة النووية، في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وبدورها، أثارت هذه المسألة تساؤلات هامة حول مدى استعداد القدس -رغم مستويات التعاون القائمة مع الرياض وأبوظبي- لاستيعاب طموحاتهم النووية. فكما أن التحالف مع إسرائيل قد يُسهم في تضخيم صوتهم الجماعي في واشنطن، كذلك قد تُسهم القدس في كبح جماح مطالبهم النووية في أروقة السلطة نفسها. وإذا كانت القيود الفكرية لفلسطين تُشكل العائق الرئيسي أمام علاقات أكثر انفتاحًا، فإن قضية الطموح النووي تطرح تساؤلات بالغة الأهمية حول نطاق هذه العلاقات[243].

في مارس 2018، أعلنت الإمارات العربية المتحدة أنها أكملت بناء أول محطة من أصل أربع محطات طاقة نووية، كانت قد طلبتها من كوريا الجنوبية في عام 2008. ومع توقع أن يبدأ تشغيل هذا المفاعل بحلول عام 2019 أو 2020 على أقصى تقدير، كانت أبوظبي مُهيأة لتكون أول دولة عربية تُطور

برنامجًا نوويًا مدنيًا قابلاً للتطبيق. طوال فترة تطوير برنامجها، حافظ الإماراتيون على شفافية كاملة بشأن نطاقه وحجمه. وبصفتهم من الموقعين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد وقعوا أيضاً على اتفاقية التعاون النووي "123" مع الولايات المتحدة، متنازلين طواعية عن أي محاولة لتخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجة الوقود المستهلك لإنتاج البلوتونيوم، ملتزمين بذلك بما يسمى "المعيار الذهبي"[244]. كان لدى الإمارات العربية المتحدة بالفعل مبررات قوية لتطوير الطاقة النووية: فمن المرجح أن تُغطي المفاعلات ربع احتياجاتها من الطاقة بحلول عام 2025، وأن تُقلل من انبعاثاتها الكربونية، وأن تُساهم في خلق فرص عمل، في ظل سعي الإمارات لتقليل اعتمادها على الخبرات الأجنبية. علاوة على ذلك، ورغم التكلفة الباهظة التي بلغت 20 مليار دولار أمريكي، والتي تضمنت دعماً حكومياً كبيراً، فقد حظي البرنامج بتأييد واسع بين الإماراتيين، حيث أشار استطلاع للرأي إلى أن أكثر من 80% منهم أيدوا البرنامج[245].

سعت المملكة العربية السعودية أيضاً إلى تبني مستقبل نووي. وكان تطوير برنامج للطاقة النووية جزءاً لا يتجزأ من خطة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الطموحة، رؤية 2030، لتقليل اعتماد المملكة على المحروقات التي باتت تستهلكها أعداد متزايدة من السكان الذين اعتادوا على الطاقة الرخيصة. بينما كانت خطط ولي العهد السعودي لبيع حصة صغيرة من شركة أرامكو السعودية قد بدأت بالتلاشي قبل قضية خاشقجي، إلا أن ذلك لم يغير من الحاجة الأساسية للمملكة لتنويع مصادر الطاقة لديها إذا ما أرادت بيع الجزء الأكبر من نفطها في الخارج. كانت خطط الرياض طموحة بلا شك: فقد تم تخصيص ما يصل إلى ستة عشر مفاعلاً نووياً للبناء. لكن معظم المراقبين اعتقدوا أن التكلفة الباهظة المترتبة على ذلك، في ظل اقتصاد راكد بشكل متزايد، ستحد من هذا العدد[246].

مع ذلك، لا يمكن فصل الرغبة في تطوير برنامج نووي ومرافق بحثية مصاحبة له عن منظومة الأمن الإقليمي المتصدعة. فبينما رحّب السعوديون برفض الرئيس ترامب للاتفاق النووي، إلا أنه كان، باتفاق عام، اتفاقاً يكبح أنشطة التخصيب الإيرانية. وفي حين أنه لم يتضح بعد ما إذا كان نظام العقوبات الجديد الذي ترعاه الولايات المتحدة سيدفع طهران إلى التخلي عن بنود الاتفاق بالكامل، فإن المؤشرات لا تبشر بالخير. وبالمثل، أوضحت الرياض أنه إذا قرر الإيرانيون القيام بذلك، فإن المملكة العربية السعودية ستسعى إلى تطوير قدراتها النووية المحلية، مما يفتح صندوق باندورا للانتشار النووي مع سيطرة منطق المعضلة الأمنية في جميع أنحاء الخليج.

منذ إطلاق برنامجها النووي عام 2009، حرصت الإمارات العربية المتحدة على أن يظل نطاقه ومساره موجهين نحو الاستخدام المدني فقط. ومع ذلك، لم يسع المراقبين إلا أن يُعجبوا ببرنامجها النووي السريع المصمم لضمان أمن الطاقة لسكانها المتزايدين باستمرار. كانت الإمارات تأمل أن تُغطي مفاعلاتها النووية الأربعة المُشغّلة ربع احتياجاتها من الطاقة، وذلك بعد توقيعها اتفاقيات تعاون مع الأرجنتين وكندا وفرنسا واليابان وروسيا، ولا سيما كوريا الجنوبية، لنقل التكنولوجيا والمواد النووية وبناء المنشآت. وقُدّرت تكلفة المفاعل الذي بُني في براكة، والقادر على إنتاج 1.3 جيجاواط، بنحو 20 مليار دولار، وهو مبلغ ضخم، لكن الإماراتيين بدوا على استعداد لتحمّله[247]. على الرغم من أن الأمر شخصي، إلا أن استطلاعاً للرأي أجرته حكومة الإمارات العربية المتحدة في عام 2018 أظهر أن الدعم الشعبي لتطوير الطاقة النووية بلغ 82%، بينما أيد 89% بناء بنية تحتية نووية مدنية[248]. تم تفسير التكاليف التي ينطوي عليها البرنامج بحقيقة أن الإماراتيين كانوا يبنون برنامجهم من الصفر.

بينما كان الهدف طويل الأمد هو تدريب كوادر من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة القادرين على إدارة البرنامج والتحكم فيه - "إمارة التسلح النووي" - فمن المرجح أن يستغرق ذلك جيلاً كاملاً. وقد رأى البعض أن هذا الاعتماد على الخبرات الأجنبية يدعم الاتفاقيات التي وقعتها دولة الإمارات بالفعل، والتي

تضمن الشفافية التشغيلية الكاملة. وشمل ذلك ما يسمى باتفاقية التعاون النووي "123" مع الولايات المتحدة، والعتبة المحددة باعتبارها "المعيار الذهبي" بموجب قانون عدم انتشار الأسلحة النووية (قانون الطاقة الذرية سابقًا)، والذي ربط المساعدة النووية الأمريكية بأطراف ثالثة بمعايير صارمة لعدم الانتشار. وبالنظر إلى أن إنتاج الأسلحة النووية يتطلب الوصول إلى منشآت قادرة على تخصيب اليورانيوم، أو القدرة على إنتاج البلوتونيوم إلى مستوى مناسب لصنع الأسلحة، فقد ظل الإماراتيون ضمن حدود برنامجهم المدني.

بينما قد ينظر جزء كبير من العالم الحديث إلى الطاقة النووية على أنها قديمة الطراز، ظلت الطاقة النووية هدفًا طموحًا للقوى التحديثية في منطقة الخليج. وقد ورد جزء كبير من ذلك في الكتاب الأبيض النووي الذي نشرته حكومة الإمارات العربية المتحدة عام 2008[249]. وقد أكد هذا الكتاب على وجود دافع بيئي وراء تبني الطاقة النووية: رغبة الإماراتيين في تقليل انبعاثات الكربون. لكن هذا المنطق البيئي لم يفسر سوى جزء من سعي الإماراتيين نحو الطاقة النظيفة. قد يُحفظ الغاز والنفط لتصديرهما إلى أسواق أكثر ربحية، بينما يمكن بيع فائض الكهرباء إلى دول الخليج المجاورة في حال إنشاء شبكة توزيع كهربائية مناسبة في جميع أنحاء المنطقة[250]. ولكن، كما ذُكر، كانت تكاليف التأسيس باهظة، لا سيما بالمقارنة مع مصادر الطاقة المتجددة، ولم يكن هناك توقع مؤكد بتحقيق عائد على هذا الاستثمار. ومع ذلك، وكما جادلت ماري لومي، كان البرنامج الإماراتي مدفوعًا إلى حد كبير بالهيبة. وبشكل أدق، ظل مشروعًا طموحًا من جانب أبوظبي وحدها، على الرغم من التوصل إلى الهياكل التنظيمية واتفاقيات التعاون مع شركاء المشروع على المستوى الاتحادي الأوسع للإمارات[251].

مع ذلك، وبينما اضطرت الإمارات العربية المتحدة إلى الاستعانة بالخبرات اللازمة لتطوير البرنامج، فقد رأت في امتلاك الطاقة النووية مؤشراً رئيسياً على تطور قدراتها التقنية ونفوذها الإقليمي المتزايد، وهو عنصر ضروري في سعيها نحو الحداثة. وجاء ذلك في وقت تصاعدت فيه التوترات التجارية بين أبوظبي والدوحة بشأن سعر الجملة للغاز من الحقول القطرية التي كانت تُزود محطات توليد الطاقة الإماراتية سابقاً. وفي عامي 2008 و2009، عانت الإمارات الشمالية والشارقة، وهما أبعد مناطق الإمارات، من نقص في الطاقة، وهو عامل رئيسي دفع أبوظبي نحو الخيار النووي لما يوفره من وعد بتحقيق أمن الطاقة[252]. يشير هذا أيضاً إلى إضافة إلى الحجة التي طرحها سكوت ساغان قبل أكثر من عقد من الزمن: فقد جادل بأن امتلاك الأسلحة النووية من شأنه أن يعزز مكانة الدولة وهيبتها وهويتها. وكان لتطوير برنامج طاقة نووية مدني قابل للتطبيق نفس القدر من الأهمية[253].

إلا أن تسريع أبوظبي لبرنامجها كان نتاجاً لاتفاقية فريدة من نوعها تقوم على مبدأ المقايضة. فقد تم توقيع مذكرات تفاهم مع العديد من الشركاء الدوليين، ولا سيما فرنسا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، الذين وضعوا البرنامج، في حين أن استعداد أبوظبي للتخلي عن أي عملية تخصيب والالتزام الكامل بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد وضع معايير جديدة للشفافية النووية. في الواقع، أصبحت الإمارات العربية المتحدة عام 2009 أول دولة في العالم ذات طموحات نووية مدنية تحظر تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته محلياً. وقد أتاح هذا بدوره وصولاً غير مقيد إلى التكنولوجيا والمعرفة النووية الأمريكية. ويرى آخرون أن إدارة أوباما هي من دفعت الإماراتيين إلى تبني هذا الموقف، أملاً في أن يكون ذلك مثالاً يُحتذى به، ولا سيما لإيران، فيما يتعلق بما تعتبره الولايات المتحدة مسموحاً به في المجال النووي.

مع ذلك، استغلت الإمارات برنامجها النووي للتأثير على العلاقات الدفاعية القائمة وتشكيلها. وشهدت الفترة التي تلت عام 2009 زيادة في مبيعات الأسلحة واتفاقيات التدريب المبرمة مع كل من فرنسا والولايات المتحدة، حيث كانت فرنسا قد افتتحت قاعدة عسكرية في أبوظبي عام 2008. ومما أثار الجدل، أن الاتفاق النووي المبرم مع سيول تضمن بنودًا خفية تلزم كوريا الجنوبية بتقديم دعم عسكري للإمارات

عند الطلب. على سبيل المثال، بدأت القوات الخاصة الكورية الجنوبية منذ عام 2011 بتدريب نظيراتها الإماراتية. وشكّلت هذه العلاقات الدفاعية جانبًا هامًا من شعور الإماراتيين بالهيبة، إذ كما أشار لومي، لطالما ارتبطت الهيبة بالجهات الفاعلة التي تفتقر إلى سلطة راسخة. وفي حالة الإمارات، حظيت الهيبة المستمدة من برنامجها النووي بدعم شعبي واسع، وهو شرطٌ من شروط دولتها الحديثة نسبيًا، والذي ربط شعبًا متجانسًا إلى حد كبير برفاهية الدولة مع تعزيز أمن الطاقة[254].

مع أن ربط البرنامج النووي بدور الإمارات الإقليمي الأكثر حزماً، ولا سيما مشاركتها العسكرية في الحرب الأهلية اليمنية إلى جانب السعودية، فضلاً عن شنها غارات جوية مع حلف الناتو وحلفائه العرب في ليبيا والعراق وسوريا، يُعدّ أمراً مبالغاً فيه، إلا أنه ساهم في تشكيل نظرة أبوظبي الحالية لهذا الدور[255]. على وجه الخصوص، شهد توقيع الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة) في عام 2015 تلميحات من مسؤولين حكوميين كبار إلى إمكانية إعادة النظر في بنود الاتفاق النووي "123" مع الولايات المتحدة، وذلك تحديدًا لأن بنوده سمحت بتخصيب اليورانيوم الإيراني بشكل محدود، وهو أمر مُنع عن الإمارات. وقد أفادت التقارير أن سفير الإمارات لدى واشنطن، يوسف العتيبة، قال لأحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي: "لقد مُنح عدوكم اللدود هذا الحق في التخصيب، وهذا حق سيرغب فيه أصدقاؤكم أيضًا، ولن نكون الدولة الوحيدة التي تسعى إليه"[256].

الآن، ومع اقتراب الاتفاق النووي من الانهيار التام، وتهديد إيران بالانسحاب من بنوده، اكتسبت تحذيرات العتيبة صدىً خاصاً. بالطبع، لم تكن الإمارات العربية المتحدة تمتلك بعدُ العدد الكافي من الكوادر المدربة لتطوير قدراتها المحلية في تخصيب اليورانيوم. ولكن بالنظر إلى العداء بين أبوظبي وطهران، واستعداد الإمارات للانخراط في النفوذ الإقليمي الإيراني، سواء بشكل مباشر أو عبر وكلاء، ازداد التدقيق في برنامجها النووي. مع أنها لم تكن قد تخلت بعد عن "المعيار الذهبي"، إلا أن الإمارات العربية المتحدة قد فكرت جدياً في هذا الاحتمال بأشكال مختلفة. ففي يوليو 2009، طلب ولي العهد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان من بلاده أن تُوضع تحت مظلة واشنطن النووية. وبعد عام، ورد أن العتيبة دعا إلى شن هجوم شامل من قبل الولايات المتحدة على المنشآت النووية الإيرانية إذا اقتضت الظروف في الخليج ذلك، بدلاً من مواجهة احتمال امتلاك طهران للأسلحة النووية في المستقبل[257]. على المدى البعيد، بدا الابتعاد عن "المعيار الذهبي" وما يصاحبه من مخاطر الانتشار الإقليمي أكثر وضوحاً، في ظل تفكير الإمارات العربية المتحدة في مستقبلها النووي.

يعود اهتمام السعودية بتطوير برنامج نووي إلى عام 1978، إلا أنه لم يتم الإعلان عن نية بناء ستة عشر مفاعلاً نووياً إلا في عام 2006، خلال القمة السنوية لمجلس التعاون الخليجي. وكانت المبررات المقدمة مألوفة: تنويع مصادر الطاقة وأمنها، والنمو السكاني المتسارع، والحاجة إلى توسيع إنتاج المياه المحلاة، والرغبة في خفض الاستهلاك المحلي للوقود الأحفوري. ومع ذلك، كان مسارها نحو تطوير برنامج نووي بطيئًا. ومثل الإمارات، افتقرت السعودية إلى قاعدة تقنية كافية لبناء برنامجها، على الرغم من أن إنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والطاقة المتجددة في عام 2010 كان بمثابة إعلان واضح عن النية. ومع ذلك، ظل تطوير برنامج نووي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا ببنية الرياض الأوسع للأمن، المصممة لتعزيز مكانتها الإقليمية وقوتها، مع ترسيخ التضامن المجتمعي. كما سبق ذكره، كان من المرجح أن يتجاوز طموح المملكة العربية السعودية في مجال الطاقة النووية المدنية إمكانياتها المادية: فالتكلفة المقدرة بـ 100 مليار دولار ربما قللت من تقدير تكاليف بدء التشغيل والتشغيل الأولية، في حين تفتقر المملكة أيضاً إلى الكفاءات اللازمة لإدارة واستدامة مثل هذا البرنامج. ومع ذلك، ومع وجود مفاعلين نوويين على الأقل من المقرر تشغيلهما بحلول عام 2020 أو 2022، كان التوجه واضحاً[258]. علاوة على ذلك، لا يمكن تجاهل أهمية الطاقة النووية للأمن الاجتماعي الأوسع نطاقاً في المملكة العربية السعودية في حقبة ما بعد

الريع. فالطاقة الرخيصة والوفيرة لا تزال ركيزة أساسية لنظام اجتماعي لا يزال خاضعاً لأساليب وطرائق استبدادية في السيطرة.

أثبتت الطاقة النووية جاذبيتها للمملكة العربية السعودية لأسباب أخرى أيضاً، لا سيما في مجال تحلية المياه. فمعظم مياه الشرب في المملكة كانت تُحلى، وعلى المدى البعيد، سيكون استخدام الطاقة النووية لتشغيل عملية التحلية أرخص من النفط. علاوة على ذلك، دأبت المملكة على إصدار بيانات ومعلومات بشأن احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، وذلك على ما يبدو لتبرير تطوير برنامج نووي والتأكيد على جوانبه غير العسكرية[259]. نشأ الطلب من عوامل متعددة تتجاوز النمو السكاني المتوقع، منها: الحاجة إلى توسيع القطاع الصناعي، وارتفاع استهلاك الطاقة الناتج عن استخدام أجهزة التكييف، لا سيما خلال أشهر الصيف، والحاجة إلى خفض أسعار الطاقة المدعومة. وكانت عواقب عدم تطوير هذه المصادر وخيمة. فبحسب تقرير صادر عن المعهد الملكي للشؤون الدولية، وهو مركز أبحاث بريطاني، ستصبح المملكة العربية السعودية قريباً مستوردة للنفط إذا لم تنوّع مصادرها من الطاقة[260].

مع ذلك، فإذا كانت طموحات السعودية النووية المدنية شفافة نسبياً، فقد ظلّ القلق قائماً من أن يؤدي تنافسها الإقليمي مع إيران إلى تضمين برنامجها النووي فائضاً عسكرياً. وبالتأكيد، يمكن رصد بوادر عسكرة برنامجها من خلال تصريحات أدلى بها، من بين آخرين، رئيس المخابرات السعودية السابق، تركي الفيصل، عام 2014، وصولاً إلى محمد بن سلمان. خلال زيارته للولايات المتحدة في ربيع عام 2018، صرّح ولي العهد بذلك في مقابلة مع برنامج "60 دقيقة"، البرنامج الحواري المؤثر الذي تبثه شبكة سي بي إس. وعند سؤاله عن طموحات بلاده النووية، كان ولي العهد السعودي، كعادته، صريحاً ومباشراً: المملكة العربية السعودية لا تسعى بنشاط لامتلاك أسلحة نووية، ولكن "إذا طوّرت إيران قنبلة نووية، فسنحذو حذوها في أسرع وقت ممكن"[261]. فبينما استمرت المملكة العربية السعودية في دعم فكرة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، بل وظلت موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع إشراف دولي على مرافقها المحدودة لأبحاث الطاقة النووية، إلا أنها رفضت التخلي عن تطوير قدراتها الخاصة في تخصيب اليورانيوم أو الالتزام باتفاقية 123، التي تُعد شرطًا أساسيًا لحصولها على التكنولوجيا والمعرفة النووية الأمريكية.

في مطلع عام 2019، لم يكن واضحاً ما إذا كانت معارضة السعودية والإمارات وإسرائيل للاتفاق النووي ستؤدي إلى نتيجة غير مقصودة تتمثل في دفع إيران نحو إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب، وهو ما سيكون له تداعيات خطيرة على أمن الخليج والسياسة العربية. مع ذلك، لا ينبغي إغفال أن السعودية عارضت الاتفاق النووي تحديداً لأنه سمح لإيران بإنتاج اليورانيوم منخفض التخصيب. رغم أن الضمانات المحيطة بالاتفاق النووي قد نوقشت باستفاضة، إلا أن المكانة والريبة شكّلتا موقف الرياض. وكما ذُكر، فإن تأييد السعودية للاتفاق عام 2015 لم يكن مصحوبًا بحماسة المتحولين الجدد، إذ اعتُبر العدوان الإقليمي لإيران أمرًا مفروغًا منه، ومن غير المرجح أن يُقيّده إنجاز السياسة الخارجية الأبرز لإدارة أوباما. ولذلك، لاقى رفض الرئيس ترامب للاتفاق ترحيبًا في الرياض وأبوظبي والقدس؛ بينما استمرت بقية الدول الموقعة على الاتفاق في تأييد بنوده، إلا أنه كان، عمليًا، في حالة احتضار.

يبقى أن نرى ما إذا كانت طهران ستتخلى فعلاً عن التزامها. في ظل إعادة فرض العقوبات، ربما لم يكن لدى قيادة الجمهورية الإسلامية ما تخسره في وقتٍ تتفاقم فيه الأزمة الاقتصادية في جميع أنحاء إيران. لم يكن هناك سوى الخوف من التعرض لهجوم عسكري أمريكي كقيد، إلى جانب اعتقاد أوسع بأن الرأي العام العالمي، في هذه المسألة على الأقل، متعاطف إلى حد كبير مع الموقف الإيراني. مع ذلك، لم يكن التعاطف وحده كافيًا لإنقاذ الاقتصاد الإيراني، وبدا أن الأصوات داخل إيران التي تدعو إلى استئناف برنامجها النووي لإظهار سيادتها وقوتها ستزداد. وكان السعوديون يدركون ذلك تمامًا: فسعي الرياض

إلى برنامج نووي قابل للتطبيق يخدم غرض تعزيز مكانتها المحلية والإقليمية، مغلفًا بحجة الاختيار السيادي، وهي الحجة نفسها التي طالما روجت لها إيران لتبرير برنامجها. وكانت المفارقة دالة.

كان هناك بالطبع قدر من الغموض (وقليل من الغرور) فيما يتعلق بالموقف السعودي. لم تُصرّح الرياض صراحةً قط بأنها ستُطوّر أسلحة نووية، مع أنها احتفظت بخيار تطوير مثل هذه القدرة. كان لدى الرياض بالتأكيد إمكانية الوصول المباشر إلى المواد الخام اللازمة لذلك: إذ كان بإمكانها، على سبيل المثال، استخراج اليورانيوم الخاص بها لدورة التخصيب، مما منحها وضعًا متميزًا من حيث الاكتفاء الذاتي من الوقود. ومع ذلك، فقد واجهت قيدين عمليين: نقص الخبرة الداخلية اللازمة للعمل بمفردها، وتردد واشنطن في نقل أو بيع التكنولوجيا النووية إلى طرف ثالث دون وجود ضمانات مطلقة، ولا سيما منع التخصيب.

مع ذلك، فبينما كانت إدارة أوباما واضحة في إصرارها على أن بيع ونقل التكنولوجيا النووية لا يمكن أن يتم إلا وفقًا لـ"المعيار الذهبي"، فإن السوق النووية الدولية تفرض خياراتها. ومثل الإمارات العربية المتحدة، وقّعت السعودية مذكرات تفاهم مع مجموعة من الدول، بما في ذلك الصين وروسيا، اللتين كانت ضماناتهما بشأن بيع وتبادل التكنولوجيا النووية أكثر تساهلاً. علاوة على ذلك، كانت صناعة الطاقة النووية الأمريكية في أمس الحاجة إلى عقود جديدة في وقت كانت فيه الشركات الأمريكية، ولا سيما شركة وستنجهاوس إلكتريك، تعاني من صعوبات. وكان التهديد الذي يواجه الشركات الأمريكية في الحصول على مثل هذه الصفقات حقيقيًا. ففي عام 2016، وقّعت بكين بالأحرف الأولى على اتفاقية مع الرياض بقيمة 2.4 مليار دولار لبناء منشأة في المملكة العربية السعودية لتصنيع التقنيات المتعلقة بالطاقة النووية[262].

يتوقف الكثير على طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية ونوع الضمانات الأمنية المستقبلية المقدمة للرياض. عند توليها السلطة، أشارت إدارة ترامب إلى أنها قد تخفف القواعد المتعلقة باتفاقية "123" إذا ساهمت في تأمين عقود للشركات الأمريكية. ويتطلب ذلك موافقة أوسع من الكونغرس، وهو أمر غير مضمون[263]. في الواقع، كانت تحذيرات بعض الخبراء صارخة؛ ففي مقال نُشر في مجلة "فورين بوليسي" في ربيع عام 2018، جادل فيكتور جالينسكي وهنري سوكولوسكي بما يلي:

ليست السعودية دولة مستقرة ولا طرفاً فاعلاً حميداً في الشرق الأوسط يستحق رعاية الولايات المتحدة. والحقيقة أن السعوديين كانوا من أبرز مروجي العقائد الدينية الأصولية التي نشرت بذور الإرهاب في أرجاء العالم العربي. ونظراً لانخراط السعودية حالياً مع إيران في صراع على النفوذ الإقليمي، فإن رفض الرياض فرض قيود على تخصيب اليورانيوم واستخراج البلوتونيوم يُعد بمثابة إعلان صريح عن رغبة المملكة في إبقاء خيار الأسلحة النووية مطروحاً[264].

إذا قررت السعودية تطوير منشأة تخصيب خاصة بها، فمن المرجح أن تحذو الإمارات حذوها، موجهةً ضربة قاضية للاتفاق النووي ومعيارها النووي. مع ذلك، وبحلول عام 2018، لم تكن إصرار الرياض على "حقها في التخصيب" قد تحقق بعد بأي خطوات عملية نحو هذا الهدف. لكن التصريحات السعودية ساهمت في إضفاء طابع عسكري تدريجي على القضية، وهو أمر ضروري لتهيئة الرأي العام على نطاق أوسع بأنه إذا اقتضى الصراع الأيديولوجي مع إيران ذلك، فإن المملكة ستراجع برنامجها الحالي ليشمل تطوير قدرات نووية. لم تكن المسألة إذن تتعلق بقدرة السعوديين على تخصيب اليورانيوم، فهذا في نهاية المطاف مسألة تقنية تخص معرفةً يستطيع السعوديون تمويلها. بل إن منطق المعضلة الأمنية في منطقة الخليج بات يُلزم السعودية بتطوير والحفاظ على قدرة تخصيب اليورانيوم اللازمة لصنع الأسلحة. ورفضها التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يفرض ضمانات أكثر صرامة على استخدام المواد والتقنيات النووية، يُشير بوضوح إلى ذلك.

مع ذلك، ظل مدى إمكانية تحقيق الرياض لطموحاتها مرهونًا بإدارة ترامب. فمع ميله المعلن إلى "عقد الصفقات"، وتحت ضغطٍ لإبرام اتفاقية تجارية ضرورية لدعم صناعة الطاقة النووية المتعثرة، كان لاحتمال الحصول على عقود ضخمة لشركات أمريكية في تطوير برنامج نووي سعودي جاذبية انتخابية ومالية على حد سواء. كما ذُكر، فقد أُثيرت مخاوف كافية بشأن بيع التكنولوجيا لنظام اعتبره الكثيرون، مثل غالينسكي وسوكولوسكي المذكورين أعلاه، غير مستقر وغير حميد. وقد أبدى الجمهوريون والديمقراطيون على حد سواء مخاوف جدية بشأن تأجيج سباق تسلح نووي في المنطقة، وهي مخاوف يُزعم أن نتنياهو نفسه قد أثارها مع إدارة ترامب في جلسات مغلقة. وقد عبّر مارك ميدوز، وهو جمهوري من ولاية كارولاينا الشمالية، عن رأي الكثيرين في مجلسي الكونغرس عندما قال: «عندما تُبدي المنظمات الإرهابية اهتمامًا بالحصول على مواد انشطارية نووية، وعندما يكون هناك توترات طويلة الأمد بين حليفتنا إسرائيل ودول أخرى في المنطقة، يجب على حكومتنا أن تكون حذرة ومُلمّة بتداعيات نقل الأسلحة النووية إلى أي دولة في الشرق الأوسط»[265].

كان الكثير يعتمد بالطبع على مدى استعداد ترامب للاستجابة لرغبات نتنياهو أو التأثر بجماعات الضغط النووية التابعة له. وحتى نهاية عام 2018، بدا أن الخيار الأخير هو الأرجح، على الرغم من أن الاستياء الواسع النطاق من الحزب الآخر إزاء مقتل جمال خاشقجي قد وضع أي اتفاق فوري جانباً[266]. يبقى أن نرى ما إذا كانت السعودية مستعدة فعلاً للاستفادة من موردين آخرين أقل تقييداً بالاعتبارات المعيارية، مع أن روسيا، بنفوذها الجديد في الشرق الأوسط والاحترام الذي حظيت به من خلال تحركاتها في سوريا، بدت في وضع جيد لاستغلال قلق واشنطن. وبالمثل، بحلول نهاية عام 2018، ظل من غير الواضح إلى أي مدى قد تدفع جولة جديدة من العقوبات الأمريكية إيران إلى التخلي عن الاتفاق النووي، على الرغم من حث الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا، على الالتزام ببروتوكولاته. لكن، كما أشار تسفي باريل، كان لدى نتنياهو كل فرصة ليصبح ضحية نجاحه في إحباط خطة العمل الشاملة المشتركة و"مواجهة قوتين نوويتين بدلاً من واحدة: إيران، التي أعلنت أنها ستعيد إطلاق برنامجها النووي إذا تم انتهاك الاتفاق، والمملكة العربية السعودية، التي سترغب في الحصول على أسلحة نووية أيضاً كرادع ضد إيران المتحررة من قيود اتفاقها النووي"[267].

كان لإسرائيل مصلحة واضحة في ضمان تعاون الرياض مع واشنطن، ولو لم يكن ذلك إلا لأن الولايات المتحدة ستتمكن من الوصول بشكل أوثق إلى المشروع النووي السعودي. تولي الولايات المتحدة اهتمامًا أكبر بالسلامة، ويمكنها الإشراف على ما يجري في مجال التطوير النووي، وبالتالي ممارسة نفوذ على الرياض ضمن نطاق علاقتها الأوسع مع الولايات المتحدة. قد يساهم هذا في تقليل دوافع السعودية لتطوير قدرات إنتاج اليورانيوم سرًا بمساعدة صينية أو روسية، ولو لم يكن ذلك إلا بسبب الاهتمام العالمي غير المرغوب فيه، ولا سيما من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي سيجذبه ذلك. وبصفتها دولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستواجه المملكة العربية السعودية صعوبات في إخفاء برنامج نووي من خلال التكرار العسكري؛ على أقل تقدير، ستخضع لنفس مستوى عمليات التفتيش المفروضة على الدول الأخرى، فضلاً عن العقوبات المحتملة إذا اشتبه في قيامها بتسليح برنامجها.

أوضح وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينيتز، موقف إسرائيل بوضوح تام عندما صرّح بثقته الكاملة بأن الولايات المتحدة لن تخفف من معايير عدم الانتشار النووي في أي اتفاق نووي يُبرم مع السعودية. وأضاف أن أي محاولة من جانب الرياض للضغط على واشنطن لتخفيف "المعيار الذهبي" فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجة الوقود النووي، ستواجهها إسرائيل في الكونغرس. وخلص شتاينيتز إلى القول: "بمجرد السماح لدولة ما بتخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجة الوقود، سيكون من الصعب للغاية منع الدول الأخرى في هذه المنطقة أو في أي مكان آخر في العالم من فعل ذلك"[268].

مع ذلك، استندت معارضة إسرائيل إلى منطق أمني إقليمي أوسع. فإذا مُنح الإذن لتخصيب اليورانيوم السعودي، فقد يؤدي ذلك إلى دوامة إقليمية تطالب فيها دول مثل مصر وتركيا بهذا "الحق". وقد توقفت المفاوضات بين الولايات المتحدة والأردن بشأن هذه القضية تحديدًا بسبب رفض الأردن التخلي عن حقه في تخصيب اليورانيوم في أراضيه، وأي اتفاق مع السعودية سيكون له تداعيات على جارتها الشمالية. علاوة على ذلك، ستعتبر الإمارات نفسها غير ملزمة بالالتزام بـ"المعيار الذهبي"، وستواجه الولايات المتحدة حينها صعوبات في تبرير فرض قيود إضافية على البرنامج النووي الإيراني. وقد شكّل القلق في واشنطن بشأن الاستقرار السياسي المستقبلي للمملكة محور هذه النقاشات: فقد ساهمت قضية خاشقجي والتورط المزعوم لولي العهد الأمير محمد بن سلمان في تسليط الضوء على المخاوف من أن الاستقرار السياسي في المملكة يُضحّى به لأهواء حاكم شاب متعطش للتغيير ومستعد لتجاوز القواعد الراسخة التي تحكم توزيع السلطة في المملكة.

أشار بعض المعلقين إلى أن هذه كانت في الواقع فرصة لإسرائيل لكسب نفوذ دبلوماسي على السعودية من خلال المساعدة في حل الأزمة النووية بين الرياض وواشنطن. وفي المقابل، ستحصل إسرائيل على اعتراف رسمي من ممالك الخليج الرئيسية قبل التفاوض مع الفلسطينيين من موقع قوة واضح[269]. مع أن هذا السيناريو ليس مستحيلاً، إلا أنه بدا مستبعداً. ألقت قضية خاشقجي بظلالها على العلاقات بين واشنطن والرياض، ورغم دعم نتنياهو العلني لولي العهد، إلا أن تقاربه مع الحاكم السعودي الشاب لم يصل إلى حد تقويض أحد المبادئ الأساسية للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي: مبدأ بيغن. هذا المبدأ، الذي سُمي تيمناً برئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل مناحيم بيغن، يُرسخ عزم إسرائيل على منع أي دولة عربية من امتلاك قدرات نووية. وقد دفع هذا المبدأ إسرائيل إلى قصف المفاعل النووي العراقي في أوزيراك (**مفاعل تموز** أو **مفاعل أوزيراك** أو **الأخوان تموز**) قرب بغداد عام 1981، والمنشأة النووية السورية قيد الإنشاء في الكيبار على ضفاف نهر الفرات عام 2007[270]. لا ينبغي أن يكون هذا مفاجئًا؛ فكما ذُكر في هذه الدراسة، تسمح طبيعة استراتيجية الأمن التكنولوجي بالتعاون في بعض المجالات، مع عدم إنكار استمرار المنافسة (والإكراه) في مجالات أخرى، حيث تملي المصالح الأمنية الأساسية ذلك. والمسألة الأوسع نطاقًا هي مدى قدرة استراتيجية الأمن التكنولوجي على الحد من الآثار الضارة المحتملة لمثل هذه المنافسة.

كان الدافع وراء معارضة إسرائيل للبرنامج النووي الإيراني هو الخوف الفطري من امتلاك أسلحة الدمار الشامل في أيدي نظام ديني يعارض الصهيونية وفكرة قيام دولة يهودية. وبالتأكيد، ظل نتنياهو يولي أهمية كبيرة لهذا التحدي الوجودي على الساحة الدولية لتبرير معارضة إسرائيل المتشددة لأي برنامج نووي وللاتفاق النووي. ومع ذلك، كان هناك دائمًا مبرر آخر لا يقل إلحاحًا: إن امتلاك هذه القدرة وتأثيرها على ميزان القوى الإقليمي سيمكن إيران من اكتساب نفوذ، بشكل مباشر وعبر وكلائها، في جميع أنحاء المنطقة، مع تحقيق الردع المتبادل. وإذا رغبت إسرائيل في البقاء القوة المهيمنة إقليميًا، فإن تقويض الاتفاق النووي بدعم من شركاء خليجيين رئيسيين لم يكن سوى نصف استراتيجيتها الإقليمية الأوسع. وبحلول صيف عام 2015، تبين أن مواجهة خصمها ووكلائها في سوريا وسط ويلات الحرب الأهلية السورية هي النصف الآخر.

5. حدود التواطؤ: الحرب الأهلية السورية

غالباً ما تكون العبارات المبتذلة سطحية، لكنها تعكس حقائق. وبالاستعانة بالفصول، أصبح التحول السياسي من "الربيع العربي" إلى "الشتاء العربي" أحدها. سرعان ما تبددت الآمال التي ولّدتها الاحتجاجات الجماهيرية في عامي 2010 و2011 ضد الحكام المستبدين الذين حكموا لفترات طويلة في تونس ومصر واليمن، ليحل محلها مستوى من العنف الداخلي كان صادماً في نطاقه وشدته ووحشيته. كان هذا أشد بكثير من الحرب الباردة العربية التي مثّلت المواجهة الأيديولوجية بين الأنظمة القومية العربية بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والأنظمة الأسرية التي تجمعت حول السعودية في ستينيات القرن الماضي. بحلول خريف عام 2011، برزت سوريا والعراق كبؤرتين للعنف الطائفي بين السنة والشيعة، حيث انخرطت جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، مدعومة من السعودية وإيران على التوالي، في صراعٍ لا هوادة فيه على ما تبقى من الدولتين. وبحلول عام 2018، تجاوزت حصيلة القتلى في الحرب الأهلية السورية وحدها بكثير حصيلة القتلى في جميع الحروب العربية الإسرائيلية مجتمعة، بما في ذلك حرب لبنان عام 2006، وجولات العنف المتعددة بين إسرائيل وحماس في غزة[271].

لكن الحرب الأهلية السورية كانت بمثابة مرآة مشوهة للمجتمع الدولي، إذ عكست صورة مشوهة للتدخل الغربي في حرب بدت فيها الخيارات الجيدة قليلة، وحيث تأثرت عملية صنع القرار في عواصم أمريكا الشمالية وأوروبا بالتجربة المريرة للغزو والاحتلال الأنجلو-أمريكي للعراق قبل عقد من الزمن. ولذلك، لم تكن مؤشرات التدخل الغربي المباشر في الصراع مبشرة قط: سمحت إدارة أوباما لنفسها بأن تتفوق عليها موسكو في المناورة بعد قرار الرئيس فلاديمير بوتين استخدام القوة العسكرية لدعم نظام حليفه بشار الأسد. لم يكن هذا التدخل حاسماً فقط في ضمان بقاء الأسد على قيد الحياة في الوقت الراهن، وتغيير مسار صراع داخلي مرير لصالح دمشق، بل كشف أيضاً عن عجز واشنطن الواضح عن ترجمة أقوالها إلى أفعال وتقديم ضمانات أمنية صريحة لحلفائها السابقين في الخليج العربي[272].

أخذت كل من إسرائيل والسعودية الأمر بعين الاعتبار، لكن نتنياهو هو من عبّر بقوة عن المخاوف الإقليمية الأوسع. ففي المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2016 في دافوس، استغل رئيس الوزراء الإسرائيلي هذا التجمع للنخبة السياسية والاقتصادية العالمية لتوضيح مخاطر التراجع الأمريكي عن الشرق الأوسط. وقد فعل ذلك بالإشارة إلى ما اعتبره تجربة إسرائيل الخاصة في التنازل عن أراضٍ:

ما رأيناه هو أنه عندما تنسحب القوات الغربية من أي مكان في الشرق الأوسط، فإن ما يحل محلها فوراً هو الإسلام المتشدد. حدث ذلك لنا في لبنان - انسحبنا، ودخلت إيران مع حليفها حزب الله؛ وحدث ذلك لنا في غزة - انسحبنا، ودخلت إيران مع حركة الجهاد الإسلامي وحماس. وبالطبع، يقول من في إسرائيل ممن يرغبون في حل، مثلي، بيننا وبين الفلسطينيين، إننا لا نريد حكم الفلسطينيين، لكننا لا نريد أن تُستخدم الأراضي التي تُسلّم إليهم كأرض انطلاق لهجمات إسلامية متشددة، كما حدث سابقاً في لبنان وغزة[273].

من خلال تحويل قضايا الأمن الفلسطيني، التي كانت في السابق قضايا داخلية، إلى قضية خارجية مرتبطة بالمخاوف الحالية من التطرف والمزيد من الانهيار الإقليمي التي تشترك فيها جميع القوى الإقليمية، سعى نتنياهو إلى تخفيف الضغط الذي تواجهه إسرائيل لتقديم تنازلات ملموسة في ما يُسمى "الصراع المستعصي". من جانبها، ظلت ممالك الخليج مصممة على تجنب أي تراجع إضافي في الأمن الإقليمي، إذ كانت مواردها مُستنزفة بالفعل: إن تمرد الحوثيين واندلاع الحرب الأهلية في اليمن، والحاجة إلى دعم النظام المتعثر للرئيس عبد الفتاح السيسي في القاهرة مالياً، فضلاً عن الصراعات المستمرة في العراق وسوريا، قد شكلت مجموعة من التحديات الأمنية المعقدة التي تواجهها المملكة العربية السعودية وحلفاؤها في الخليج، والتي يكافحون الآن لمواجهتها. أدت هذه التحديات، إلى جانب تزايد التباعد بين قطر من

جهة، والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى، إلى تهميش قضية فلسطين في النقاش الإقليمي، حيث لم تعد المطالب باستعادة فلسطين والحقوق الوطنية الفلسطينية حجر الزاوية للوحدة العربية.

لم يكن من المستغرب أن تتفق إسرائيل ودول الخليج على رؤية مشتركة للتهديد الإقليمي الأبرز: إيران. وقد دفع ذلك أحد المسؤولين في واشنطن إلى التعليق قائلاً: "لو غطيت وجوه كبار المسؤولين الذين قابلتهم خلال رحلاتي الأخيرة إلى الرياض وأبوظبي وتل أبيب، واستمعت إلى آرائهم حول قضايا ومستقبل الشرق الأوسط، لما استطعت التمييز بين السعوديين والإماراتيين والإسرائيليين"[274]. بالطبع، في عام 2015، كان القلق المشترك لا يزال يتمحور حول معارضة الاتفاق النووي، والرأي، سواء كان حقيقياً أم لا، بأن هذا الاتفاق لم يمنح إيران القدرة على تطوير سلاح نووي فحسب، بل شجع أيضاً، بل وكافأ، التآمر الإيراني في جميع أنحاء الشرق الأوسط. بالنسبة لنتنياهو والعديد من الإسرائيليين، فقد أدى ذلك إلى ظهور "الهلال الشيعي" المخيف من طهران، مروراً ببغداد ودمشق، وصولاً إلى بيروت[275].

تباهى كبار المسؤولين الإسرائيليين بلا شك بعلاقاتهم مع ممالك الخليج. ففي أبريل 2014، كشف وزير الخارجية السابق، ووزير الدفاع لاحقاً، أفيغدور ليبرمان، عن مشاركته في محادثات سرية، بهدف إقامة علاقات دبلوماسية مع عدة دول عربية كانت حتى ذلك الحين معادية صراحةً للدولة اليهودية. وأوضح ليبرمان أن الشعور المشترك بالتهديد من البرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن تنامي الجماعات الإسلامية المتطرفة بمختلف توجهاتها، خلق مصالح إقليمية مشتركة. وأضاف:

لأول مرة، ثمة إدراكٌ بأن التهديد الحقيقي ليس إسرائيل، ولا اليهود، ولا الصهيونية، بل إيران، والجهاد العالمي، وتنظيم القاعدة... هناك اتصالات، وهناك محادثات، لكننا نقترب جداً من مرحلةٍ لن يبقى فيها الأمر سراً، بل سيُجرى علناً، في غضون عام أو ثمانية عشر شهراً[276].

إلا أن متحدثاً باسم وزارة الخارجية السعودية سارع إلى رفض تصريحات ليبرمان، مؤكداً أنه لم تجر أي محادثات مع إسرائيل على أي مستوى[277].

ربما يكون ليبرمان قد بالغ في كلامه. وكما ذُكر، فمهما كانت حقيقة مواقف دول الخليج تجاه الفلسطينيين كشعب، فإن الولاء الفكري لقضية فلسطين ظل ركيزة عاطفية يصعب تغييرها عن مسار توثيق العلاقات مع إسرائيل[278]. ومع ذلك، وكما صرح يوسف العتيبة، سفير الإمارات العربية المتحدة لدى واشنطن: "لا يمكن للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين إيجاد حل للأزمة السورية، وتحقيق الاستقرار في مصر، ووقف التهديد الإيراني دون الآخر؛ ببساطة لا سبيل إلا العمل معاً لحل هذه القضايا"[279]. لم يتم ذكر إسرائيل بالاسم مطلقاً، لكن الإشارة إلى "الحليف الإقليمي" كانت تلمح إلى ضرورة إشراك القدس، التي تطابق موقفها وموقفها من العديد من القضايا في الشرق الأوسط، من سقوط نظام مبارك إلى تزايد نفوذ إيران وحزب الله في الحرب الأهلية السورية، مع موقف الممالك الخليجية بشأن القضايا الرئيسية: تنظيم الدولة الإسلامية، وتغير ملامح الوضع الجيوسياسي لإيران، والغموض الإقليمي الأوسع نطاقاً في أعقاب الربيع العربي. في حين أن معارضة الاتفاق النووي الإيراني وفرت أرضية خصبة للتعاون، شكلت الحرب الأهلية في سوريا اختباراً عملياً لمدى قدرة أطراف الاتفاق على توحيد مصالحهم ومواردهم، في ظل سعي إسرائيل لتقويض مكاسب طهران الإقليمية.

إسرائيل والحرب الأهلية السورية

لا يزال من المثير للدهشة لدى العديد من المراقبين أنه بالنظر إلى التحدي الذي يمثله تنظيم داعش أو الدولة الإسلامية للنظام العربي في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لم تعتبر إسرائيل هذا التنظيم تهديدًا أمنيًا مباشرًا ناتجًا عن فوضى تفكك الدولة في العراق والحرب الأهلية في سوريا. ولا يعني هذا، بالطبع، أن التنظيم لم يشكل تهديدًا أمنيًا لإسرائيل؛ فقد كان ولا يزال نفوره الأيديولوجي من فكرة وجود يهودي في

أرض يعتبرها أتباعه وقفًا إسلاميًا (هبة للمسلمين) حقيقة واقعة. بل إن قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على تهديد سيادة الدولة اليهودية فعلياً كانت محدودة دائماً. فبسبب افتقاره للقوة الجوية والصواريخ بعيدة المدى والقدرة التقنية على تطوير أنظمة إطلاق تستخدم أسلحة تقليدية أو غير تقليدية، فإن بُعد المسافة حال دون أن تكون إسرائيل هدفاً استراتيجياً واقعياً - على عكس كونها هدفاً إرهابياً - لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية.

لا شك أن العداء الصريح لليهود (ناهيك عن الإسرائيليين) كان حاضراً في فكر تنظيم الدولة الإسلامية منذ البداية. وقد شكّلت التهديدات ضد إسرائيل، بما في ذلك إبادتها الوشيكة، جزءاً لا يتجزأ من دعايته، وخاصةً من خلال مجلته الناطقة باللغة الإنجليزية "دابق"[280]. في أكتوبر 2015، نشر تنظيم الدولة الإسلامية مقطع فيديو مدته ست عشرة دقيقة باللغة العبرية بطلاقة، هدد فيه بمهاجمة إسرائيل "بسبب الجرائم... المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني". وأعلن التنظيم لاحقًا أنه "سيدخل المسجد الأقصى كفاتحين، مستخدمًا سياراته كقنابل لضرب الأسوار اليهودية... قريبًا لن يبقى يهودي واحد في القدس. سنتحرك للقضاء على وباء الشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم"[281].

بغض النظر عن الخطابات المبالغ فيها، من المرجح أن تنظيم الدولة الإسلامية كان يُكنّ احترامًا كبيرًا لقدرات الجيش الإسرائيلي، متوجسًا من خبرته الطويلة في حرب العصابات ومكافحة الإرهاب، وبالطبع من قدرته الجوية على شنّ ضربات بعيدة المدى. وبصفته أحد الصحفيين الغربيين القلائل الذين سُمح لهم بالدخول إلى مقر تنظيم الدولة الإسلامية، فقد لمس الصحفي الألماني يورغن تودنهوفر هذا الأمر بوضوح خلال مناقشاته مع مسؤولي التنظيم الذين بدوا صريحين بشكل لافت في تقييمهم للقدرات العسكرية الإسرائيلية: "إنهم يعلمون أن الإسرائيليين أشداء للغاية فيما يتعلق بمحاربة المقاتلين والإرهابيين... إن جيش الدفاع الإسرائيلي يشكل خطراً حقيقياً."[282] لذا، لم يكن الخطاب المعادي لإسرائيل سوى أداة بلاغية في معظمها، تدّعي الولاء للقضية الفلسطينية بينما تخفي في الوقت نفسه القيود الواضحة في قدرتها على استهداف إسرائيل مباشرة، أو على حشد الأمة الإسلامية الأوسع نطاقًا لخوض النضال ضد الدولة اليهودية. بالنسبة لإسرائيل، كان التحدي الأمني الحقيقي الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية تحديًا غير مباشر: أثرت التطورات التي حققتها إسرائيل في سوريا سلباً على استقرار الأردن المجاور، الذي كان يكافح للتعامل مع تدفقات اللاجئين الهائلة. وأصبح ضمان تعاون أمني وثيق مع المملكة الهاشمية، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية، مصلحة إسرائيلية أساسية[283].

مع ذلك، في بداية الحرب الأهلية السورية عام 2011، حافظت القدس على ما يمكن اعتباره حيادًا مدروسًا تجاه الصراع، رافضةً الانجرار إلى القتال البري، لكنها تبنت استجابة مدروسة للتحديات الأمنية المختلفة التي واجهتها، لا سيما في مرتفعات الجولان. وبينما ربما كانت إسرائيل تفضل تغيير النظام في دمشق، أشار السفير الإسرائيلي السابق لدى الولايات المتحدة والخبير في الشأن السوري، البروفيسور إيتامار رابينوفيتش، إلى المخاوف الشديدة في القدس بشأن أي خليفة محتمل لنظام الأسد. وقال إن إسرائيل لن يكون لديها سوى القليل من الأوراق الدبلوماسية التي يمكنها استخدامها مع خليفته[284]. على سبيل المثال، هل سيلتزم نظام جديد، ربما ذو طابع سني متشدد وعلاقات وثيقة مع فروع تنظيم القاعدة، بقواعد اللعبة التي حالت دون نشوب حرب بين القدس ودمشق لأربعة عقود في غياب معاهدة سلام رسمية؟ وبناءً على ذلك، كانت الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في بداية الصراع، مع بدء تفكك الدولة السورية، دفاعية في معظمها. فقد تم تعزيز السياج الحدودي ونشر تعزيزات من الجيش الإسرائيلي لمنع تسلل الإرهابيين[285]. كانت تلك الضربات التي نفذها سلاح الجو الإسرائيلي، في عمق سوريا، تهدف إلى منع وقوع مستودعات الأسلحة الكيميائية في أيدي الجماعات الجهادية، في وقت كانت فيه الاستخبارات العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي تعتقد جازمة أن سقوط الأسد مسألة وقت لا أكثر[286]. ولعلّ الأبرز كان التزام الوحدات الطبية

التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بتقديم المساعدة للمقاتلين الجرحى من جماعات المعارضة السورية الذين تم إنقاذهم على طول الحدود، وهي أعمال إنسانية حرصت إسرائيل على نشرها على مستوى العالم[287].

رغم أن هذه الأعمال لاقت استحسانًا واسعًا، إلا أنها كانت مدفوعة جزئيًا بتفاهم قائم على مبدأ المقايضة: المساعدة الإنسانية مقابل ضمانات بشأن سلامة الطائفة الدرزية السورية. كانت إسرائيل تخشى أنه في حال تعرض هذه الطائفة للتهديد، فإن القدس ستتعرض لضغوط شديدة من مواطنيها الدروز للتدخل مباشرة على الأراضي السورية لحماية إخوانهم في الدين. رغم ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر جسيمة، فقد شنّ الجيش الإسرائيلي ضربات على أهداف في جميع أنحاء الجولان السوري رداً على سقوط قذائف الهاون والصواريخ داخل الأراضي الإسرائيلية[288]. كانت هذه الضربات الانتقامية مُصممة بعناية لإيصال رسالة. إحدى هذه الضربات الإسرائيلية في يناير 2015 في سوريا أسفرت عن مقتل الجنرال محمد الله دادي من الحرس الثوري الإيراني، ومعه جهاد مغنية، نجل عماد مغنية، الذي كان يُعتبر، حتى اغتياله في دمشق عام 2008، القائد العسكري الأبرز في حزب الله[289].

لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت المعلومات الاستخباراتية الدقيقة أم مجرد صدفة هي التي أدت إلى هذه الوفيات. ومع ذلك، فقد كانت ضربة قاسية لطهران ودمشق وكذلك لحزب الله، ضربة ذات دلالة رمزية بقدر ما هي ذات دلالة عملية[290]. أياً كان الدافع وراء وجود عضو بارز في الحرس الثوري الإيراني في الجولان، فقد كان ذلك دليلاً بالنسبة للقدس على أن مصير نظام الأسد بات مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمصير حزب الله وإيران. وقد دفعت هذه الروابط التاريخية سوريا إلى محاولة نقل أنظمة صواريخ متطورة بشكل متزايد إلى الحركة الشيعية اللبنانية، وهي أنظمة يُزعم أنها كانت ستمنح حزب الله قدرة على إطلاق صواريخ من الشاطئ إلى السفن، ما يسمح له بضرب السفن الإسرائيلية ومنصات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن أنظمة صواريخ أخرى تستهدف مواقع استراتيجية في جميع أنحاء البلاد. سلسلة من الغارات الجوية متفاوتة الشدة على طول الحدود السورية اللبنانية في عام 2013، والتي صُممت لاعتراض وتدمير الأسلحة التي تصل إلى الميليشيات اللبنانية، نُسبت على نطاق واسع إلى إسرائيل التي ظلت تدرك أهميتها الاستراتيجية الأوسع في أي مواجهة مستقبلية[291]. سرعان ما اشتدت هذه الضربات من حيث نطاقها وعمقها، ولكن باستثناء الخطابات الحماسية المعتادة للشيخ حسن نصر الله، ظل رد حزب الله الأولي على هذه الضربات خافتاً. ففي الوقت الذي تطلب فيه التزامه بالحرب في سوريا استثماراً متزايداً في الرجال والمعدات، لم تكن الحركة الشيعية اللبنانية في وضع يسمح لها بخوض حرب على جبهتين، لا سيما ضد أقوى قوة عسكرية في المنطقة[292].

حظيت هذه الهجمات الجوية على حزب الله بدعمٍ واضح في الرياض، وتناقضت بشكلٍ حاد مع تزايد استياء إسرائيل والسعودية من عدم رغبة إدارة أوباما في استخدام القوة ضد النظام في دمشق. وجاء هذا الاستياء عقب استخدام القوات السورية لغازات الأعصاب ضد المدنيين في ضاحية الغوطة بدمشق في 21 أغسطس 2013، على الرغم من التزامها السابق - بعد تجاوزها الخط الأحمر الشهير الذي رسمه أوباما - بالقيام بذلك. وتفاقم الاستياء في القدس بسبب قيام الوحدة 8200، وهي وحدة الاستخبارات الإلكترونية الرئيسية في إسرائيل، بتسريب نص مكالمة هاتفية مُعترضة من وحدة تابعة للجيش السوري، اللواء 155، الذي يُحمّل على نطاق واسع مسؤولية هذه الفظائع، إلى واشنطن[293]. لكن واشنطن استغلت رفض البرلمان البريطاني دعم ضربات سلاح الجو الملكي البريطاني على المنشآت العسكرية السورية للتغطية على خطوطها الحمراء. وبينما أجبر الضغط الدولي على الأسد على التعاون مع خطة روسية لإزالة مخزونه من الأسلحة الكيميائية وتدميره تحت إشراف مفتشي الأمم المتحدة، لم يكن هذا تعويضًا كافيًا لأنظمة الخليج، التي شعرت بأن لحظة حاسمة قد ضاعت. وفي نوفمبر 2013، واحتجاجًا على هذا

التراجع الجماعي للشجاعة الغربية، رفضت السعودية شغل مقعدها المخصص لها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[294].

إن استخدام دمشق لاحقًا لغاز الكلور وغيره من عوامل الأعصاب لتطهير التجمعات الحضرية الرئيسية في سوريا من المتمردين في ربيع عام 2018، لم يُؤكد للقدس سوى ضعف جهود المجتمع الدولي لنزع سلاح سوريا الكيميائي. بل إن هذا الأمر، أكثر من أي شيء آخر، برر وعزز تصميم إسرائيل على الحفاظ على حرية العمل العسكري، دون التقيد بالمعايير الدولية وقواعد الاشتباك الرسمية التي قيدت تحركات القوى الغربية. ومع ذلك، كان نهج القدس برمته تجاه الحرب الأهلية السورية مثالًا صارخًا على الواقعية السياسية. لم تنضم إسرائيل قط إلى التحالف العسكري الرسمي ضد أهداف تنظيم الدولة الإسلامية، كما هو الحال في سوريا. بل إن فكرة وجود عسكري إسرائيلي علني إلى جانب القوات الجوية العربية المشاركة في "عملية العزم الصلب" كانت غير مقبولة سياسياً. ذات مرة، عندما طُلب من نتنياهو تحديد النتيجة التي تفضلها إسرائيل من الحرب الأهلية، عبّر عن رأي كثير من الإسرائيليين حين قال: "قاعدتي بسيطة، كما تعلمون؟ عندما يتقاتل عدوان، لا تُقوِّ أحدهما، بل أضعفهما معاً. وهذا ما نسعى إليه تقريباً"[295]. من الواضح أن القدس كانت تؤمن بالمزايا التي يمكن الحصول عليها في حرب استنزاف مهينة، سواء من الناحية البشرية أو المادية، لعدوهم الشيعي من جهة، وللميليشيات السنية المختلفة من جهة أخرى، والتي، بغض النظر عن الخطابات، لم تشكل بعد تهديدًا مباشرًا للدولة اليهودية.

مع ذلك، حتى الوجود العسكري الإيراني المحدود قرب الحدود الشمالية لإسرائيل ظل خطاً أحمر بالنسبة للقدس، وهو خط أوضح ليبرمان أن إسرائيل لن تسمح بتجاوزه دون عواقب. ففي ربيع عام 2018، وخلال مقابلة مع وكالة الأنباء السعودية "إيلاف" التي تتخذ من لندن مقراً لها، صرّح بأنه "لن يقف مكتوف الأيدي بينما أرى إيران تحاول نقل أسلحة متطورة بالقرب من مرتفعات الجولان"، قبل أن يضيف أنه في حال تعرضت تل أبيب لهجوم بمثل هذه الأسلحة، فستتبع ذلك ضربات على طهران[296]. لم يكن استخدام منصة إيلاف للتواصل مع جمهور أوسع في السعودية والخليج محض صدفة. بل جاء ذلك في أعقاب مقابلة مماثلة أجراها رئيس الأركان السابق، الفريق غادي آيزنكوت، في خريف عام 2017، وهي مقابلة اعتبرها الكثيرون تمهيداً للسعوديين لإطلاق الحوار الإسرائيلي السعودي بشكل علني من خلال التركيز على المصالح الأمنية المشتركة[297].

لكن آخرين حذروا من أن المصالح الأمنية الإسرائيلية السعودية في لبنان وسوريا ليست بالضرورة متوافقة. وبغض النظر عن المخاوف المشتركة بشأن الوجود العسكري الإيراني، فقد صدرت تحذيرات من أن المناورات السياسية السعودية في الساحة السياسية اللبنانية تهدف إلى إثارة صدام بين إسرائيل وحزب الله. عندما أعلن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، خلال زيارة للرياض في نوفمبر 2017، نيته الاستقالة على التلفزيون السعودي الرسمي، مدعياً أن تجاوزات حزب الله وحلفائه في السياسة اللبنانية دفعته إلى هذا القرار، لم يصدق الكثيرون أن هذه الخطوة السياسية لم تكن مدبرة من وراء الكواليس من قبل محمد بن سلمان، الذي كان حريصاً على خلق أزمة حكم في لبنان. لبنان الذي سيُلقى على عاتق حزب الله. ويعتقد دان شابيرو، السفير الأمريكي السابق لدى إسرائيل، أنه في حال حدوث مثل هذا السيناريو، فإن الرياض تأمل أن "يدفع ذلك حزب الله إلى السعي نحو مواجهة متسارعة مع إسرائيل كوسيلة لتوحيد الدعم اللبناني لهيمنته"[298].

كان من الواضح أن استقالة الحريري انتُزعت تحت الإكراه: فبمجرد عودته إلى بيروت، سُحبت على الفور، مما حال دون وقوع أزمة دستورية كان من الممكن أن تُعيد لبنان إلى دوامة أخرى من العنف الداخلي. ومع ذلك، فقد كان ذلك درسًا بليغًا لإسرائيل، مفاده أنها وحدها من ستختار كيف وأين ستضرب خصمها في لبنان وسوريا[299]. فعلى الرغم من أن توازن الردع كان قد حدد إلى حد كبير تصرفات جيش

الدفاع الإسرائيلي وحزب الله منذ حرب 2006، إلا أن تدخل موسكو في الجانب الخالي من بشار الأسد في صيف 2015 شهد قيام دمشق بدور أكثر استباقية في نقل أنظمة الأسلحة إلى حزب الله، بما في ذلك صواريخ أرض-أرض وأرض-جو متطورة، مع السماح في الوقت نفسه بزيادة وجود الوحدات العسكرية الإيرانية، ولا سيما الحرس الثوري الإيراني، على الأراضي السورية[300].

حتى عام 2017، كان استخدام إسرائيل للقوة الجوية موجهاً إلى حد كبير، وإن لم يكن حصرياً، نحو منشآت الأسلحة الكيميائية السورية[301]. في ظل التغير الجذري الذي طرأ على نوعية وكمية شحنات الأسلحة، كثّفت إسرائيل نطاق ووتيرة عملياتها الجوية ضد أهداف سورية وإيرانية وحزب الله في مختلف أنحاء سوريا. وكانت الهجمات على المجمعات العسكرية القريبة من المطارات، بما فيها مطار دمشق، ذات أولوية خاصة. وتشتبه إسرائيل في استخدام طائرات شحن مدنية إيرانية لنقل الأسلحة إلى هذه المواقع قبل تسليمها إلى حزب الله. وبينما التزمت إسرائيل الصمت حيال مزاعم تورطها في هجمات سابقة، فقد اعترفت علنًا، ولأول مرة، بمسؤوليتها عن سلسلة من الغارات الجوية المتعددة على أهداف تابعة لحزب الله داخل سوريا ليلة 17 مارس 2017[302].

تُفسر عدة أسباب هذا الانفتاح الجديد من جانب القدس. وأبرزها أن هذه الضربات لم تكن مجرد منع فعلي للمساعدات العسكرية لحزب الله، بل كانت بمثابة تحذير واضح لكل من دمشق وطهران بأن إسرائيل لن تتسامح مع حصول إيران على موطئ قدم دائم بالقرب من حدودها. وبالمثل، اعتقد نتنياهو أن البيئة الإقليمية المتساهلة تصب الآن في مصلحة إسرائيل. مع تولي ترامب منصبه، وعلاقات الصداقة الوثيقة التي شكلت، على أقل تقدير، قناة تواصل بين القدس والرياض، لم تُبدَ اعتراضات تُذكر على العمليات الإسرائيلية في عواصم الخليج. بل على العكس، قوبلت هذه الضربات بموافقة حكام الخليج، وعززت مصداقية إسرائيل. فإذا كانت إدارة أوباما مترددة في تعاملها مع سوريا، فإن رد إسرائيل المتزايد القوة كان نقيضًا تامًا لذلك. وكان هذا الرأي ذا وزن في طهران. مع حرص كل من إسرائيل والسعودية على توضيح طموحات إيران الإقليمية قبل الاجتماع السنوي لكبار الدبلوماسيين والسياسيين في مؤتمر ميونيخ للأمن في مارس 2017، أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، بهرام قاسمي، إلى أن الدولتين "متوافقتان تماماً" في جميع أنحاء الشرق الأوسط[303].

ربما كانا متواطئين، لكن تزايد نفوذ إسرائيل في سماء سوريا كان مدعوماً، إن لم يكن مساعداً، من روسيا في البداية. وقد تمتع نتنياهو تحديداً بعلاقات جيدة مع فلاديمير بوتين، وهي علاقة تشهد الآن مفارقة استراتيجية واضحة: أعادت روسيا بناء وتعزيز أنظمة الدفاع الجوي في سوريا، مع استمرارها في تقديم مساعدات عسكرية كبيرة لدمشق وحلفائها بالوكالة. وفي الوقت نفسه، تم إنشاء خط اتصال مباشر بين الجيش الإسرائيلي والقوات الروسية في سوريا، والذي سيطر فعلياً على المجال الجوي فوق سوريا، وهو اعتراف ضمني بأن إسرائيل ستواصل ضرب هؤلاء الحلفاء أنفسهم الذين كانت موسكو تُجهّزهم وتُدرّبهم[304]. وكأنما لتأكيد المنطق الملتوي لهذه الترتيبات، كشفت إسرائيل أنها نفذت حتى بداية عام 2017 ما يزيد عن مئة غارة جوية في لبنان وسوريا منذ بداية الحرب الأهلية السورية، معظمها تم تنفيذه بأسلحة موجهة مباشرة، بدلاً من صواريخ بعيدة المدى موجهة عن بعد إلى أهدافها[305].

وقد تجلى ذلك بوضوح تام ليلة 9 مايو 2018. فبعد يوم من إعلان واشنطن انسحابها من الاتفاق النووي، بلغ الصدام بين إسرائيل وإيران مستوى جديداً من الحدة. فبعد أن أطلقت القوات الإيرانية - التي يُعتقد أنها تابعة لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني - عشرين صاروخاً على مواقع الجيش الإسرائيلي في هضبة الجولان، ردت إسرائيل بشن غارات جوية واسعة النطاق على مجموعة من الأهداف الإيرانية في أنحاء سوريا في عملية أُطلق عليها اسم "بيت من ورق". لقد كانت محاولة متعمدة لرفع مستوى التحدي،

وإظهار تفوق استخباراتي وبراعة عسكرية مصممة لترهيب طهران (ودمشقة) وإضعافها وردعها عن إنشاء قواعد في أي مكان قريب من الحدود الشمالية لإسرائيل[306].

بالطبع، لم يُخفف هذا الأمر تمامًا من خطر الاشتباكات المباشرة بين الجيش الإسرائيلي والقوات السورية، ولا بين سلاح الجو الإسرائيلي ونظيره الروسي. وقد أبرز إسقاط الدفاعات الجوية السورية لطائرة من طراز إف-16 آي تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي في فبراير 2018، وربما ما هو أكثر إثارة للقلق هو تدمير طائرة استطلاع من طراز إليوشن تابعة لسلاح الجو الروسي قبالة سواحل سوريا في سبتمبر - وهو عمل نُسب في البداية إلى سلاح الجو الإسرائيلي الذي كانت طائراته تُحلّق على مقربة - هشاشة هذه الترتيبات الأمنية المؤقتة[307]. كان معدل الطلعات الجوية الإسرائيلية فوق سوريا بين بداية عام 2017 وخريف عام 2018 أكثر من ضعف ما كان عليه في السنوات الخمس السابقة. وفي الوقت نفسه، فإن استعداد سوريا ليكون أكثر حزماً في الدفاع عن مجالها الجوي، واستخدام طائرة مسيرة - حلّق بها الحرس الثوري الإيراني عن بُعد فوق شمال إسرائيل قبل إسقاطها - يؤكد حقيقة أن موسكو، على الرغم من نفوذها العسكري، لم تكن تملك سوى نفوذ محدود على تحركات دمشق وطهران[308].

لكن، إلى جانب ضمان بقاء بشار الأسد ورسم خطوطها الحمراء وفقًا لذلك، بدا أن روسيا تقبل هذا الوضع، رغم أنه لا يزال محفوفًا بالمخاطر. وقد اعتبر البعض تزايد الوجود العسكري الإيراني، بما في ذلك الأفراد والأصول، في سوريا منذ عام 2016 فصاعدًا، نتيجة مباشرة للاتفاق النووي. لكن الأرجح، مع ذلك، أنه نابع من تدخل روسيا في الوقت المناسب في حرب أهلية بدأت تميل بوضوح لصالح الأسد بحلول نهاية عام 2017. حتى قبل هذا التحول، كان مسؤولون أمنيون إسرائيليون بارزون قد بدأوا يجادلون بأن التدخل الإسرائيلي في الحرب يجب أن يتجاوز الآن مجرد تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين والمقاتلين الجرحى على طول حدودها مع سوريا. فعلى سبيل المثال، جادل عاموس يادلين بأن الصواب الأخلاقي والضرورة الاستراتيجية يجعلان ذلك ضرورياً: لم تكن وفاة أكثر من 400 ألف شخص واستمرار دمشق في استخدام الأسلحة الكيميائية أمراً لا يمكن تبريره أخلاقياً فحسب، بل إن التحالف الذي أشار إليه باسم طهران-الأسد-نصر الله، من الناحية الاستراتيجية، لم يحظَ بمعارضة عملية تُذكر من المنطقة مقارنةً بالقوات الغربية والإقليمية التي حشدت لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. وقد أبدى رأيه قائلاً:

يتعين على إسرائيل وضع استراتيجية متعددة الأوجه في هذا الشأن. ومن الشروط الأساسية لذلك إقامة تحالف محلي، ولو كان غير رسمي، مع قوى سنية كالمملكة العربية السعودية، ودول الخليج، وتركيا، والأردن، ومصر. ... تتشارك الدول السنية في الشرق الأوسط مصالح مشتركة مع إسرائيل فيما يتعلق بمكافحة المحور المتطرف[309].

في الواقع، كانت حماية اللاجئين على طول الحدود الشمالية - وهي شكل إسرائيلي من مبدأ "مسؤولية الحماية" - متسقة مع نشاط سري أكثر وضوحًا لتعزيز مصالح الأمن القومي الإسرائيلي[310]. انتشرت شائعات منذ فترة طويلة تفيد بأن إسرائيل كانت في الواقع تُزوّد جماعات المعارضة السورية، العاملة تحت مظلة الجيش السوري الحر، بالأسلحة والأموال والمعلومات الاستخباراتية التكتيكية في هضبة الجولان ومدينة درعا جنوب سوريا. ورغم رفض إسرائيل تأكيد هذه التقارير، إلا أن هذه التحركات كانت منطقية استراتيجياً، إذ سعت القدس إلى ضمان حرمان الميليشيات الموالية لإيران من السيطرة على الأراضي والقدرة على المناورة في الجانب السوري من هضبة الجولان[311]. وفي الوقت نفسه، سعى نتنياهو للحصول على ضمانات من موسكو بأنها ستضغط على دمشق لإبقاء إيران وميليشياتها الشيعية المختلفة على بعد ثمانين كيلومتراً على الأقل من الحدود الإسرائيلية السورية[312]. كان نتنياهو يعتقد جازماً أنه توصل إلى صيغة تعايش مع روسيا. فبعد لقائه بالرئيس بوتين في موسكو في يناير 2018، صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي علناً بأن الروس "يتفهمون تماماً موقفنا وجدية نظرتنا إلى هذه التهديدات...

الجيش الروسي موجود على حدودنا، وقد تمكّنا من الحفاظ على مصالحنا وحريتنا في التصرّف من خلال تنسيق التوقعات"[313].

مع ذلك، وكما أظهر إسقاط طائرة الاستطلاع إليوشن، كانت هذه التفاهمات متوترة. وظلت قدرة موسكو على تلبية رغبات إسرائيل بشأن أنشطة حزب الله وإيران محدودة. ولم يكن حاجز الثمانين كيلومتراً خياراً واقعياً قط، نظراً لقرب دمشق من مرتفعات الجولان. كما كان مطلباً غير مقبول على حساب السيادة السورية على الأراضي، وهو مطلب لم يكن الأسد ليقبله أبداً. أما "عشرات الكيلومترات" التي أُعلن عنها لاحقاً، فقد أثبتت أنها توقع أكثر واقعية. لذا، برز ما أسماه يادلين "حرب إسرائيل بين الحروب"، وهو جهدٌ مُكرّس لاستخدام تفوّقها الجوي والاستخباراتي لتقويض القدرات العسكرية الإيرانية والسورية وحزب الله، لا سيما في مجال تكنولوجيا الصواريخ، التي تعتبرها إسرائيل تهديدًا استراتيجيًا خطيرًا. وقد أوضح نتنياهو هذا التهديد للمجتمع الدولي خلال خطابه السنوي أمام الأمم المتحدة في نيويورك في 27 سبتمبر 2018. وفي خطاب لافت للنظر، وإن كان مسرحياً إلى حد ما، عرض صوراً جوية للاستطلاع زعم أنها منشآت لتخزين صواريخ حزب الله في قلب بيروت، بالقرب من مطار رفيق الحريري الدولي[314]. في حين أن هذه الأهداف المحددة كانت لا تزال بعيدة عن انتباه سلاح الجو الإسرائيلي بحلول نهاية عام 2018 - حيث ظلت الهجمات المباشرة على العاصمة اللبنانية خطاً أحمر لا يمكن لإسرائيل تجاوزه بسهولة - كشف آيزنكوت لاحقاً في مقابلة وداعية، قبل أن يسلم السلطة إلى خليفته في أوائل عام 2019، أن إسرائيل ضربت آلاف الأهداف الإيرانية داخل سوريا، وهي ضربات منعت إيران من تحقيق "رؤيتها العظيمة" ولكن إسرائيل نادراً ما تدعي الفضل فيها علناً[315].

لا شكّ في أن إسرائيل ألحقت ضرراً حقيقياً بإيران وسوريا وحلفائها من الميليشيات. بل إنّ اكتشاف الجيش الإسرائيلي وتدميره لستة أنفاق هجومية حفرها حزب الله تحت السياج الحدودي مع إسرائيل تمهيداً لأي حرب جديدة، جعل الجيش الإسرائيلي يحقق نجاحات عملياتية ملحوظة في هذه "الحرب بين الحروب". مع أن استخدام إسرائيل للقوة الجوية كان مثيرًا للإعجاب، إلا أنه لم يُغيّر المعادلة السياسية والاستراتيجية الأوسع في سوريا، والتي شهدت بحلول نهاية عام 2018 صعودًا ملحوظًا للأسد. في الواقع، كان هذا الواقع مُدركًا في القدس بحلول ذلك الصيف، وانعكس في خمس نقاط رئيسية حددت نهج إسرائيل تجاه الأحداث في سوريا: (1) إضعاف ومنع أنظمة الصواريخ التي تمتلكها إيران وسوريا وحزب الله والموجهة ضد إسرائيل؛ (2) إخراج جميع القوات الموالية لإيران من سوريا؛ (3) إعادة العمل باتفاقية فصل القوات لعام 1974 بشأن مرتفعات الجولان، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الحرب، والذي استمر لمدة سبعة وثلاثين عاماً بعد انتهاء حرب أكتوبر 1973؛ (4) حرية إسرائيل في العمل "ضد أي طرف يتصرف ضدنا من الأراضي السورية"، بما في ذلك إيران وتنظيم الدولة الإسلامية وحزب الله؛ (5) اتفاق مع موسكو (وقبول في واشنطن) على بقاء الأسد في السلطة، وأن إسرائيل لن تحاول الإطاحة به[316]. كانت هذه النظرة التي شاركها إلى حد كبير اثنان من شركاء إسرائيل السابقين في الخليج: البحرين والإمارات العربية المتحدة.

بدأت العديد من الدول العربية، على نحو متزايد، في إعادة تقييم مطالبها بإزاحة الأسد وظهور نظام سياسي جديد في سوريا كشرط مسبق لإعادة العلاقات الدبلوماسية. وبات هذا النهج العملي، الذي لم تتبناه بعد معظم الدول الغربية، يدرك أن الرئيس السوري، بدعم من روسيا وإيران، سيبقى على الأرجح في السلطة. وبغض النظر عن العداوات القديمة بينهما، فإن الواقع هو ما يحدد الآن طبيعة المشاركة. كان هذا النهج يعكس الدروس المستفادة من العراق: حيث سمح رفض التعامل مع حكومة ذات أغلبية شيعية لطهران بملء الفراغ. في 27 ديسمبر 2018، أعادت الإمارات العربية المتحدة فتح سفارتها في دمشق، وسرعان ما أعلنت البحرين نيتها أن تحذو حذوها. وبينما لم تكن السعودية قد اتخذت أي خطوة مماثلة،

فقد كان قرار الإمارات والبحرين مدفوعًا بالواقعية السياسية، إذ كان الاعتقاد السائد أن مثل هذه العلاقات (وإعادة فتحها) مع دول الخليج السنية قد يقلل، مع مرور الوقت، من اعتماد الأسد على إيران. ومع ذلك، ونظرًا لاعتماده على الدعم العسكري من طهران، فقد ظل هذا أملًا بعيد المنال.

كما عكس ذلك محدودية الاعتماد على الوكلاء في خوض الحروب الإقليمية. فقد فشلت ممالك الخليج إلى حد كبير في ممارسة أي نفوذ عملي على نطاق الحرب الأهلية السورية ومسارها، إذ لم تُجدِ إمداداتها من المال والأسلحة لجماعات المعارضة المتزايدة التباين نفعًا يُذكر من الناحية العسكرية أو السياسية. بل على العكس، فقد أبرز ذلك عجزها: فبالرغم من المبالغ الطائلة التي أُنفقت على جماعات المعارضة ذات التوجهات الأيديولوجية المختلفة خلال ست سنوات من الصراع، إلا أن مستقبل سوريا العربية كان يُحدد من قِبل ثلاث قوى غير عربية: تركيا وإيران وروسيا[317]. كان هذا تحولاً جذرياً في مسار الأحداث، وأبرز حدود ما يمكن تحقيقه من قبل الأطراف في اتفاقية الإصلاح الثلاثي العاجزة (أو غير الراغبة) عن توحيد مصالحها علناً. وبينما شكّل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية - سواء على الصعيد الميداني أو من حيث جاذبيته المجتمعية الأوسع - تحدياً مباشراً لأنظمة الخليج الملكية، إلا أن إزاحة نظام الأسد، الذي طالما نُظر إليه في الرياض والمنامة وأبوظبي على أنه تابع لطهران، ظلّ يمثل تحدياً استراتيجياً خاصاً، حيث تتطابق مصالح هذه الأنظمة بشكل وثيق مع مصالح إسرائيل.

خلال زيارته لإسرائيل في مارس 2014، أشار رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية السابق، الجنرال مارتن إي. ديمبسي، إلى هذا التوافق في المصالح. وخلال نقاش مع نظرائه في الجيش الإسرائيلي، اقترح "التواصل مع شركاء آخرين ربما لم يكونوا شركاء في السابق... وأعني بذلك تحديداً دول الخليج، التي ربما لم تكن منفتحة على إمكانية التعاون مع إسرائيل بأي شكل من الأشكال"[318]. وألمح، بشكل غير مباشر، إلى أن التعاون المستقبلي قد يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب، والمشاركة في جهود دبلوماسية منسقة لحل الحرب الأهلية السورية.

لا يزال من غير الواضح مدى إلمام ديمبسي بالعلاقات المتنوعة بين إسرائيل ودول الخليج عندما أدلى بتصريحاته. ويمكن اعتبار ذلك بمثابة تأييد من واشنطن لنظام إقليمي جديد رأت أنه يتبلور بالفعل. وبالمثل، في ظل إدارة أوباما التي كانت حريصة على تقليص وجودها الاستراتيجي في الشرق الأوسط، كان تشجيع التقارب بين إسرائيل ودول الخليج منطقياً سياسياً. لكن، على غرار إسرائيل، أبدت ممالك الخليج تردداً في الاضطلاع بدور مباشر في الحرب الأهلية السورية، مكتفيةً بشن غارات جوية محدودة وتقديم مساعدات للقوات الوكيلة. وحتى عام 2013، ظل السعوديون يأملون في تدخل عسكري من واشنطن على نطاق وكثافة قادرين على تغيير موازين القوى الداخلية لصالح سوريا[319]. دعمت الرياض الائتلاف الوطني السوري، وهو تحالف فضفاض من جماعات مناهضة للأسد، كان نفورها من نظام دمشق غالبًا ما يقابله تنافس داخلي حاد لم يُسهم في تعزيز قضيتها المتنامية. في المقابل، حرص السعوديون على ضبط دعمهم لهذه الجماعات المعارضة، بما يكفي لتمكين قوات المعارضة السورية من تحقيق انتصارات صغيرة تُضعف قوة دمشق وحلفائها بالوكالة، مع بقائهم في نهاية المطاف خاضعين للرياض وأجندتها الإقليمية الأوسع. ومع ذلك، ورغم أنها ربما كانت تكتيكاً ناجحاً للسعوديين في الماضي - وتُعد الحرب الأهلية في اليمن في الستينيات خير مثال على ذلك - فقد أثبتت هذه المساعدات الآن أنها غير كافية لمساعدة جماعات المعارضة المختلفة على تحقيق ميزة عملياتية في ساحة المعركة، ناهيك عن الصمود أمام قوات الأسد[320].

مع ذلك، ونظرًا للتردد الواضح من جانب واشنطن في إرسال قوات برية، فقد أحجمت دول الخليج عن إرسال قوات إلى سوريا. في الواقع، مع معاناة الجيش السعودي في فرض إرادته في اليمن، سرعان ما تضاءلت رغبة الرياض في الانخراط بشكل أوسع في صراعات المنطقة. وبدلًا من ذلك، ظل دعم الحرب

بالوكالة هو الأسلوب المفضل لمواجهة سعي إيران للهيمنة الإقليمية. في إسرائيل، أثار الصراع في اليمن، الذي شهد إطلاق صواريخ أرض-أرض من قبل الحوثيين باتجاه العاصمة السعودية، تعاطفاً في إسرائيل نظراً للتهديد المماثل الذي واجهته عبر حدودها الشمالية من ترسانة حزب الله الصاروخية الهائلة[321]. هذه التجربة، أكثر من أي شيء آخر، لاقت صدىً خاصاً لدى السعوديين والإماراتيين. على أقل تقدير، أدركت ممالك الخليج الآن رد القدس الحازم في كثير من الأحيان على كل من حزب الله وحماس، وهما خصمان تزايدت قدرتهما على نشر الصواريخ وقذائف الهاون ذات المدى والفعالية المتفاوتة بشكل كبير.

الخلاصة: مصالح ظاهرة، شراكات خفية

في ديسمبر 2018، وقبل مؤتمر نظمه معهد القدس للدراسات الاستراتيجية، وجّه يائير غولان، نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، انتقادات لاذعة لأولئك الذين يدعون في إسرائيل إلى توثيق العلاقات مع ممالك الخليج، قائلاً: "علينا أن نكون حذرين للغاية فيما يتعلق بممالك الخليج". وبينما أقرّ غولان بوجود "مصالح مشتركة" واضحة، حذّر من أننا [الإسرائيليين] نعتمد على مجموعة مختلفة تماماً من القيم، ولا ينبغي لنا المبالغة في تقدير هذه العلاقة[322]. كان ذلك بمثابة تذكير لصناع القرار في إسرائيل بأنه مهما كانت قيمتها الفورية، فإن العلاقات التي تم إقامتها مع ممالك الخليج من المرجح أن تكون محدودة المدة (إن لم تكن ذات قيمة)، وبالتأكيد ليست علاقات يمكن تعزيزها من خلال المعايير المشتركة أو المصالح طويلة الأجل.

كان لجولان وجهة نظر وجيهة. لم يكن العالم العربي يوماً مثالاً يحتذى به في التعاون والوحدة؛ فمنذ عام 2011، أدى تفتت الدولة والانقسام الديني والطائفي إلى تقويض نظام الدولة العربية بشكل أكبر. فبينما كان العالم العربي في السابق قادراً على التوحد على الأقل حول رمزية فلسطين، بات ينظر إليها البعض الآن بشكل متزايد على أنها مصدر إزعاج، ومشكلة يجب إدارتها بدلاً من حلها وسط إراقة الدماء الأوسع نطاقاً في سوريا والعراق واليمن. لم يكن المشهد الإقليمي متجانساً، على الرغم من تنوع مكوناته، ولم يلتزم بنمط موحد من التماسك العربي أو الإسلامي. وقد أثبت استمرار المواجهة بين قطر، المدعومة من تركيا من جهة، والسعودية ومصر والإمارات والبحرين من جهة أخرى، عصيانها على أي حل. ويبدو أن استمرار الدوحة في احتضان جماعة الإخوان المسلمين وفروعها الإقليمية قد وضعها خارج نطاق التماسك السعودي الإماراتي المصري[323]. أضف إلى ذلك تحالف سوريا وإيران وحزب الله - وهو تحالف ثلاثي أشرف بالنسبة للعديد من العرب على صعود الشيعة من طهران إلى بيروت - وبالتالي فإن خطوط الصدع في الشرق الأوسط لا توفر أرضية صلبة لبناء علاقات دبلوماسية، ناهيك عن المصالحة العربية الداخلية.

لقد تشكل نهج المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان تجاه إسرائيل من خلال هذا السياق بمطالبه المتناقضة ظاهرياً: الحساسية تجاه مكانتهم وموقعهم في العالم العربي؛ الحذر من العداء الشعبي الملحوظ وإن كان يتضاءل تجاه القدس؛ الحاجة المستمرة إلى استمالة علمائهم (مؤسساتهم الدينية الإسلامية)؛ إظهار السخاء السياسي والاقتصادي تجاه القضية الفلسطينية، ولكن في نهاية المطاف الحفاظ على علاقة مع إسرائيل كحصن ضروري ضد طموحات منافسهم الرئيسي، إيران. مع التسليم بزيادة حجم هذه الاتصالات، لم يقتنع جميع الإسرائيليين بأن هذه العلاقات تُشكل نظامًا، فضلًا عن كونها نظامًا قائمًا على موافقة ضمنية من الأطراف المعنية. فإفرايم هاليفي، الذي حظي بمسيرة مهنية طويلة ومتميزة في الموساد، بما في ذلك دوره المحوري في التوسط في معاهدة السلام مع الأردن عام 1994، ظل غير مقتنع. فبالنسبة له، ينطوي هذا النظام على التزامات أمنية متبادلة، وليس مجرد

مصالح: إذ لم ترغب ممالك الخليج في التعرض لاتهامات بالتواطؤ مع إسرائيل، بينما لم يكن بوسع القدس "توسيع التزاماتها تجاه أمن الآخرين بما يتجاوز قدراتها"[324].

لا شك أن لهذا الرأي وجاهة. فالقوة العسكرية والقدرة على إظهارها، قولاً وفعلاً، لطالما شكلت أساساً لنظريات التحالفات. ولا شك أن هاليفي محق في قوله إن مفهوم التحالف الثلاثي، إذا اقتصر تعريفه على مكونه العسكري، لا يُحدد بالضرورة علاقات إسرائيل مع ممالك الخليج، فضلاً عن السعودية. إلا أن مفهوم التحالف الثلاثي الذي طُوّر في هذا الكتاب يتجاوز مجرد كونه مظهراً من مظاهر القوة العسكرية. في الواقع، إن استخدام آرون كليمان لمصطلح "العلاقة الأردنية الإسرائيلية" قبل نحو ثلاثة عقود، شمل أشكالاً من التفاعل تتجاوز مفهوم القوة العسكرية. وقد سارت السمات الست المميزة للاستراتيجية الانتقالية للصليب الأحمر، التي برزت بين إسرائيل ودول الخليج منذ عام 2011، على هذا النهج. كما ذُكر منذ البداية، تشمل "أساليب ووسائل" استراتيجية الاستجابة الانتقالية الدعم الدبلوماسي، وبشكل متزايد، المشاركة الاقتصادية في المجالات التي تتلاقى فيها المصالح المشتركة. ويُعدّ ردّ إسرائيل والسعودية على الاتفاق النووي أبرز مثال على ذلك؛ كما يُعدّ تغاضي القدس عن بعض مبيعات الأسلحة المتطورة إلى دول الخليج، من خلال صمتها السياسي في الكونغرس، مثالاً آخر. وبالمثل، كان استخدام إسرائيل للقوة الناعمة، ولا سيما في مجال الأمن السيبراني، في طليعة الجهود المبذولة لإقامة علاقات اقتصادية مع العديد من الممالك الخليجية، وخاصة الإمارات العربية المتحدة. وبينما يمكن اتهام نتنياهو بتضخيم أهمية هذه العلاقات وإظهارها للعلن بشكل مفرط وسريع لأغراضه السياسية الداخلية، إلا أنه كان محقاً بلا شك عندما سلط الضوء على الدور الذي يلعبه قطاع التكنولوجيا المتقدمة في إعادة صياغة العلاقات الإقليمية لإسرائيل بشكل جذري.

لا شك أن ممالك الخليج لطالما أدركت القوة العسكرية الإسرائيلية وعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة (فضلاً عن نفوذها في الكونغرس) كعوامل رئيسية في علاقاتها مع القدس، وهي عوامل سعت إلى توظيفها ضد إيران. وقد شكّل إدراك هذه الحقيقة أساس عملية التطبيع الخفي التي اتخذت أشكالاً مختلفة، كما بيّن هذا الكتاب. ومع ذلك، ظلت "العلاقات الطبيعية" - وهي العبارة المفضلة لدى السعوديين - أملاً بعيد المنال في ظل غياب أي عملية سلام ملموسة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومما لا شك فيه أن دول الخليج استمرت في النظر إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني كمصدر لعدم الاستقرار الإقليمي، وهو وضع مهيأ للاستغلال من قبل إيران ووكلائها، ولا سيما حماس وحزب الله. ومع ذلك، ظلّت الشكوك قائمةً حول استعداد إسرائيل للموافقة على تسوية إقليمية حقيقية مع الفلسطينيين. فبينما تمسّكوا بوعد اتفاقية السلام الدولية باعتبارها إطاراً لمناقشة قضايا الحدود واللاجئين ووضع القدس الشرقية على الأقل، فإنّ استمرار التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية وحول القدس الشرقية لم يكن دليلاً على حسن نية إسرائيل في التوصل إلى تسوية[325].

من جانبها، ظلت إسرائيل حذرة بشأن احتمالات التطبيع الحقيقي مع دول مثل السعودية، التي لطالما كان إنكارها لحق إسرائيل في الوجود لأكثر من ستة عقود ركيزة أساسية في سياستها الخارجية. كان هذا النهج نابعًا من تجربة مريرة. وظلت القدس غير راضية عن المكاسب الدبلوماسية المحدودة نسبيًا التي حققتها من اتفاقيات السلام السابقة مع مصر والأردن. لقد حققت مكاسب استراتيجية بلا شك، لا سيما في إزالة تهديد عسكري عربي تقليدي هائل من حدودها الشرقية والجنوبية. ومع ذلك، لم تكن هناك ضرورة ملحة، داخلية أو دولية، لـ"التنازلات المؤلمة" بشأن الأراضي التي اعتقد معظم الإسرائيليين أنها ستكون مطلوبة بموجب اتفاقية السلام الدولية، ولكنهم اعتقدوا أن فوائدها ستكون ضئيلة.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه بالنظر إلى نطاق وطبيعة علاقات إسرائيل مع ممالك الخليج، لم يكن لدى أي من الأطراف حافز حقيقي يُذكر لتبني التطبيع الكامل. صحيح أن آلية الإصلاح الانتقالي قد لا تسمح

بممارسة كامل الثقل العسكري والدبلوماسي لـ"الأعداء الإخوة" في تشكيل موازين القوى الإقليمية، إلا أن ذلك لم يكن هدفها الأساسي قط. بل كان إطاراً سمح لممالك الخليج - ولا سيما السعودية والبحرينية والإماراتية، ومؤخراً (وإن كان ذلك بشكل أكثر وضوحاً) العمانية - بالتمتع بمزايا التعامل مع إسرائيل دون أن تدفع ثمن ذلك من حيث قاعدة شعبية داخلية متوترة أو تحديات إقليمية أوسع لشرعيتها. ومع ذلك، أصبح الشارع العربي أكثر تقبلاً لواقع زيادة التواصل مع إسرائيل، لا سيما من خلال الفعاليات العامة المنسقة التي تُبث مباشرة على وسائل التواصل الاجتماعي. وكان هذا عنصراً أساسياً آخر في حركة المقاومة، وعنصراً متزايد الأهمية، حيث ساعدت هذه الفعاليات في تسهيل تفاعل الجمهور مع صناع القرار من النخب في المجتمعات الاستبدادية.

ومع ذلك، فقد استفادت إسرائيل أيضاً من مزايا مماثلة. فبينما هيمنت قضايا الأمن الخارجي لفترة طويلة على الخطاب السياسي في إسرائيل، فإن انقساماتها الداخلية بشأن مستقبل الضفة الغربية، ومشروع الاستيطان الأوسع، والتدين المتزايد الذي بات يميز جزءاً كبيراً من المجتمع الإسرائيلي، حادة للغاية[326]. بينما يُنظر إلى هذه الانقسامات منذ فترة طويلة على أنها تحمل بذور الفتنة الأهلية، فإن اغتيال إسحاق رابين عام 1995 على يد شاب يهودي متعصب بسبب قضية الأرض مقابل السلام كان بمثابة تذكير قوي بطبيعة الخطاب السياسي المتوترة في معظم أنحاء إسرائيل. بينما يتوقع معظم الإسرائيليين أن تُضم غالبية المستوطنات - ومعظمها يقع بالقرب من الخط الأخضر لعام 1948 - إلى إسرائيل نفسها في أي تسوية مع الفلسطينيين، فإن فكرة تقاسم الأرض التي وعد الله بها الشعب اليهودي تبقى مرفوضة لدى العديد من الإسرائيليين المتدينين اليمينيين. باختصار، تعني القيود الفكرية أن التطبيع شبه السري، بالنسبة لإسرائيل ودول الخليج، يخدم الغرض المشترك المتمثل في الأمن الإقليمي مع ضمان الاستقرار الداخلي[327].

لقد استند جزء كبير من هذا التطبيع الخفي، بطبيعة الحال، إلى مشاركة عامة غير رسمية. وفي طليعة الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج العربي، كان هناك أفراد من عامة الشعب يتمتعون بعلاقات وثيقة مع حكوماتهم، بالإضافة إلى مراكز أبحاث مؤثرة متحالفة بشكل وثيق مع النخبة الحاكمة. وقد بادر هؤلاء الأفراد - بمن فيهم وزراء سابقون، ومسؤولون عسكريون، وخبراء أمنيون - إلى تطوير قنوات اتصال غير رسمية بين الأطراف المتنازعة سابقاً. على عكس الحكومات، يستطيع هؤلاء الأشخاص القيام بمبادرات علنية تُسهم في إرساء أسس علاقات أوثق في منتديات مفتوحة أو فعاليات مدعوة تحظى بتغطية إعلامية واسعة. ومن أبرز هذه الفعاليات، فعالية استضافها مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن في يونيو 2015، جمعت بين دوري غولد، الذي كان يشغل آنذاك منصب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، والجنرال السعودي أنور عشقي. رغم أنها كانت غير رسمية ظاهريًا، إلا أن هذه الأحداث ساهمت في تيسير حوارات خاصة بين أفراد على صلة وثيقة بدوائر صنع القرار النخبوية في مجالاتهم. ومهما كانت طبيعة المناقشات التي جرت بين الرجلين خلف الأبواب المغلقة، فإن رمزية هذه الأحداث لم تغب عن الإسرائيليين أو السعوديين أو حتى عامة الناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط. فبعيدًا عن العبارات المبتذلة المعتادة حول ضرورة العمل من أجل السلام الإقليمي، أقرّ كلاهما بأن المخاوف المشتركة تعني أن "الإسرائيليين والسعوديين يمكنهم العمل معًا"[328].

لم تكن مشاركتهم فريدة من نوعها. فبعد أن كسر الأمير تركي الفيصل النمط المألوف بمشاركته مع عاموس يادلين أمام جمهور مدعو في بروكسل عام 2014، كرر التجربة، هذه المرة برفقة إفرايم هاليفي، في نيويورك في أكتوبر 2017، في فعالية نظمها منتدى السياسة الإسرائيلية، وهو مركز أبحاث مؤيد لإسرائيل. وقد أثبتت رمزية مكان انعقاد الفعالية، وهو معبد إيمانو-إيل في مانهاتن، أهميتها البالغة، تمامًا كأهمية الآراء التي عبّر عنها المتحدثون البارزون. كانت هذه المرة الأولى التي يتحدث فيها السعودي علنًا في مكان عبادة يهودي، حيث واصل الإشادة بفضائل حزب الشعب العربي، وشدد على ضرورة

مواجهة إيران، وأكد على الإسرائيليين والعرب ضرورة تقديم تنازلات من أجل السلام. وادعى أن المكاسب ستكون هائلة:

تخيلوا، أيها السيدات والسادة، لو أن العرب والإسرائيليين تعاونوا في مجال التنمية العلمية؛ تخيلوا لو أننا تعاونا في تطوير موارد المياه التي نحتاجها كلانا؛ والبحوث والإنجازات الطبية، والأنشطة التجارية، وما إلى ذلك. كل هذا مُتاحٌ أمامنا لو استطعنا فقط تحقيق السلام بين شعوبنا وحكوماتنا. ونحن نحرم أنفسنا من هذا لأننا نتقاعس ونحرم أنفسنا من السلام... لطالما قلتُ لجمهوري اليهودي في الماضي، وسأقولها مجدداً اليوم، بالمال اليهودي والعقول العربية نستطيع أن نقطع شوطاً طويلاً[329]!

بغض النظر عن تلك الملاحظة الساخرة، كان الأمير تركي واضحًا أنه على حد علمه "كمواطن عادي"، لم تجرِ أي مناقشات سرية مع إسرائيل. بل إنه أشار إلى وجود استياء في الرياض من تصريحات نتنياهو التي "تلمح" إلى علاقة قوية، وهو أمر كان السعودي واضحًا أنه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إحراز تقدم في مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادئ. بالطبع، قد تكون الحقيقة ثمينة للغاية لدرجة أنها، بتعبير آخر، تبقى لغزًا مُحاطًا بالغموض، كما قال ونستون تشرشل. إلا أن الغموض قد أسقط حراسه في بعض الأحيان. ففي عام 2013، كشفت ميزانية الدولة الإسرائيلية، التي نُشرت على الإنترنت عن غير قصد، بعد فحص دقيق لمراجعتها، عن افتتاح بعثة دبلوماسية تمثيلية في إحدى دول الخليج[330]، وهي الإمارات العربية المتحدة.

لا تزال التوترات بين دول الخليج وإيران العنصر الأساسي الذي يربطها بإسرائيل، ويصعب تصور مستوى مماثل من التعاون - لا سيما في مواقف إسرائيل من مبيعات الأسلحة - لو لم يكن هناك خوف مشترك من تنامي النفوذ الإقليمي لطهران. ومع ذلك، بعد التوقيع، أشار الإسرائيليون إلى قبول الرياض الرسمي للاتفاق النووي، بينما زعم السعوديون أنه "خطوة تمهيدية نحو حل شامل للبرنامج النووي الإيراني"، قبل أن يضيفوا شرطًا مفاده أنه يجب أن يؤدي إلى "إزالة أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، من الشرق الأوسط". بالنسبة للقدس، أشار ذلك إلى أن الضغط على إسرائيل لتكون أكثر شفافية بشأن برنامجها النووي لن يخف على الأرجح في أوساط الرأي العام العربي. ردًا على الاتفاق النووي، أعلنت القدس أنها ستواصل السعي إلى "تعزيز الاستعداد لشن ضربات استباقية ضد الدول التي لا تربطها حدود مشتركة مع إسرائيل". كان هذا بمثابة تحذير واضح بأنها تحتفظ بحقها في شن ضربات وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وربما أيضًا ضد أي دولة أخرى تسعى إلى تطوير قدرات نووية[331].

كان ذلك تأكيدًا على استمرار سريان مبدأ بيغن، كما أظهرت الضربة التي استهدفت مفاعل الكِبَر السوري عام 2007[332] (الموقع 99). عندما ركزت التحديات الوجودية العقول الجماعية في القدس، لم يُشكل الزمان والمكان عائقًا أمام قدرة إسرائيل على التحرك. إنها نقطة جديرة بالذكر. قد يكونون أعداءً أخوين، لكن الكشف عن احتمال امتلاك السعودية برنامجًا فعالًا للصواريخ الباليستية في قاعدة الدوادمي العسكرية، على بُعد 150 ميلًا غرب الرياض، أثار بوضوح تساؤلات في إسرائيل حول نطاق البرنامج النووي للمملكة. ونظراً للقيود التقنية المعروفة، فقد تم اقتراح أن المملكة العربية السعودية ربما اعتمدت على التكنولوجيا الصينية، مما يؤكد استعداد الرياض المتزايد للعمل خارج قيود الولايات المتحدة[333]. تشير التحليلات إلى أن هذه خطوة سعودية نحو تعزيز قدرتها على الردع في مواجهة إيران، ولكنها مع ذلك أبرزت حدود استراتيجية الردع السعودية: فهي قد تدير العلاقات في مجال واحد، لكنها لا تستطيع منع المنافسة في مجالات أخرى.

هذا مجرد مجال واحد، وإن كان ذا أهمية استراتيجية بالغة، تتلاقى فيه توقعات الأطراف وتتباين في الوقت نفسه. ومع ذلك، تبقى النقطة الأهم بشأن نظام الحكم الانتقالي، كما نشأ بين إسرائيل ودول الخليج،

قائمة: فقد خفف من حدة المنافسة المفرطة، مما ساهم في تحقيق الهدف الأساسي للنظام، وهو احتواء إيران. لا شك أن البعض غير مقتنع بأن التهديد الإيراني حقيقي كما يُصوَّر. فالاقتصاد المتعثر، والاضطرابات الاجتماعية المتزايدة، وجولة جديدة من العقوبات التي تزيد من الشعور بالفوضى الاقتصادية، تشير إلى نظام يكافح من أجل فرض سيطرته الإقليمية أو ترسيخ المكاسب التي حققها[334]. مع ذلك، لا يزال هذا الرأي يمثل رأي الأقلية. فقد أشار جودت بهجت إلى أنه في حين أن نشوب حرب شاملة بين إيران وإسرائيل أمر مستبعد، فإن استراتيجية نتنياهو، المدعومة من قبل ممالك الخليج، كانت تتمثل في "زيادة الضغط العسكري والاقتصادي على إيران في سوريا وغيرها" بهدف تعزيز "تغيير النظام" في طهران[335].

في ظل الأزمة السورية والاضطرابات الأوسع نطاقًا التي أحدثها الربيع العربي، تبنّت جميع الأطراف في مجلس السلام الانتقالي رؤية استراتيجية مماثلة بشأن مجموعة من سيناريوهات التهديد التي تمثلها إيران وحزب الله والقاعدة وغيرها من الجماعات الجهادية السنية. ومع ذلك، ورغم الالتزامات المشتركة بمحاربة الجماعات المتطرفة الإقليمية، والنظرة العامة إلى الربيع العربي باعتباره مصدرًا لعدم الاستقرار، لم يُبدِ أي نظام حاكم في الخليج، بحلول نهاية عام 2018، استعدادًا لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل. مع ذلك، وكما ذُكر، لم يكن هذا جوهر اتفاقية السلام العابرة للحدود. بل سمحت لإسرائيل بالوصول إلى صناع القرار الرئيسيين في الخليج دون تقديم أي تنازلات للفلسطينيين. في الواقع، سمحت الاتفاقية بتجاوز القضية الفلسطينية إلى حد كبير، بما يعود بالنفع على جميع الأطراف داخليًا. لم يكن الاعتراف الدبلوماسي غاية في حد ذاته، رغم الآمال المبالغ فيها لبعض السياسيين الإسرائيليين. وكما أشار موشيه يعالون، "لطالما استخدمت الدول العربية القضية الفلسطينية كسلاح سياسي ضد إسرائيل". الآن وقد أصبحوا في نفس المركب مع إسرائيل، لم يعودوا بحاجة إلى ذلك السلاح. بل في الواقع، هم الآن بحاجة إلى إسرائيل[336].

ومع ذلك، فقد تأثر كل هذا بتزايد القلق في إسرائيل وعواصم دول الخليج بشأن تراجع واشنطن عن المنطقة. ورغم أن هذه العملية يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها بدأت في عهد إدارة أوباما، إلا أن إدارة ترامب لم تفعل الكثير لتهدئة المخاوف. عملية سلام متعثرة؛ وسحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان وسوريا؛ والاستقلال المتزايد عن نفط الشرق الأوسط إلى جانب التصريحات العامة بشأن التحول نحو آسيا: كل هذا يشير إلى أن نفوذ واشنطن واهتمامها بالشرق الأوسط قد بدأ يتضاءل حتى قبل دخول ترامب البيت الأبيض. اعتُبرت هذه الإجراءات مجتمعةً مؤشرات على تراجع نفوذ القوى العظمى، إن لم يكن انسحابًا تامًا. ورغم أن ممالك الخليج أشادت بموقف ترامب المتشدد تجاه إيران عند توليه الرئاسة، إلا أن تفاؤلها الأولي تضاءل نوعًا ما بعد عامين. وكما أشار دبلوماسي خليجي عربي، بعيدًا عن شعار "أمريكا أولًا"، "ليس لدينا أدنى فكرة عما يحاول [ترامب] تحقيقه، وأظن أنه هو نفسه لا يعلم"[337]. ربما حظي الرئيس بإشادة إقليمية لموقفه المتشدد تجاه إيران وتخليه عن الاتفاق النووي، إلا أن قراره المتسرع على ما يبدو بسحب جميع القوات الأمريكية من سوريا، على أساس هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، خلق فراغاً توقع خبراء في واشنطن أن تملأه إيران ووكلائها سريعاً. وكأنما لتأكيد هذه النقطة، استقال وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس احتجاجاً، بينما حذر آخرون، بمن فيهم جماعات ضغط مؤيدة لإسرائيل في واشنطن، من عواقب التخلي عن حلفاء إقليميين مثل الميليشيات الكردية[338].

ينبغي لنا، بالطبع، أن نكون حذرين بشأن المستوى الفعلي لتقليص الوجود الأمريكي. ففي وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال الولايات المتحدة تمتلك قواعد عسكرية وإمكانية الوصول إلى منشآت عسكرية في جميع أنحاء منطقة الخليج، ولا سيما في البحرين وعُمان والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر. ورغم أن اعتمادها على نفط الشرق الأوسط قد انخفض، إلا أن ضمان سلامة الاقتصاد العالمي لا يزال يستلزم

وجودًا جويًا وبحريًا أمريكيًا قويًا في جميع أنحاء الخليج. يرى الباحثون أن استراتيجية العلاقات الثلاثية التي طُورت في هذه الدراسة قد سمحت لإسرائيل بتضخيم الصوت الدبلوماسي لدول الخليج، بشكل فردي وجماعي، في أروقة السلطة في واشنطن؛ بل كانت ركيزة أساسية للعلاقات المتنامية التي نشأت. ومع ذلك، فمنذ إدارة أوباما، أثار التراجع الأمريكي عن المنطقة مخاوف أوسع من أن نفوذ إسرائيل في واشنطن قد يتراجع، مما يقلل من قيمة هذه الاستراتيجية.

في الوقت الراهن، لا يزال الحكم معلقاً، ولكن ينبغي التذكير بأن استراتيجية التدخل السريع هي إطار عمل - وليست عملية خطية - لتحقيق غاية محددة. ويبقى هدفها احتواء إيران، ولذلك تظل مبادئها الأساسية، وإن لم تكن مكتوبة، هي أساس التعاون. وبغض النظر عن أي مراجعة استراتيجية في واشنطن، تبقى إسرائيل أقوى قوة عسكرية في المنطقة، وكما يتضح جلياً في سوريا، فهي مستعدة لمواجهة إيران عند الضرورة. ومن خلال استهدافها لخصمها بهذه الطريقة، فقد خدمت مصالح الرياض وأبوظبي على وجه الخصوص. وبالمثل، أبدت إسرائيل استعدادها لتلبية بعض احتياجاتهم الأمنية على الأقل: ولعل أبرزها علاقاتها مع الإماراتيين، سواء في مجال التدريب العسكري أو في مجال توفير التقنيات السيبرانية. وقد استُخدمت إسرائيل نسختها الخاصة من القوة الناعمة، وهي جانب مهم من استراتيجية الأمن الانتقالي، بفعالية ملحوظة. قد لا يكون هناك توافق معياري لاستراتيجية الأمن الانتقالي يدعم أنظمة أمنية أكثر انفتاحًا، لكن علاقاتها القوية وقوتها الناعمة وتأثيرها ومصالحها الدبلوماسية المشتركة لا تزال قائمة.

في الوقت نفسه، يبدو أن صانعي السياسة الإسرائيليين يعتقدون أن الدولة اليهودية لن تستفيد من نهج متعدد الأطراف تجاه ممالك الخليج، حتى لو أمكن إضفاء الطابع المؤسسي عليه سرًا. ويعكس هذا استمرارًا في موقف إسرائيل من مفاوضات السلام، وتفضيلًا متواصلًا للعلاقات الثنائية. لطالما كان الانخراط متعدد الأطراف، الذي يُمكن فيه توظيف الثقل الجماعي للرأي العام العربي، مرفوضًا تمامًا من قِبل إسرائيل. وبالمثل، ثمة حجة معيارية ضد بناء تحالف وثيق للغاية بين ممالك الخليج وإسرائيل. على الرغم من الدور المهم الذي تلعبه الرياض في سوق النفط العالمي، فإن سلوك المملكة العربية السعودية الداخلي وحده كفيل على الأرجح باستبعادها من أن تكون حليفًا وثيقًا لإسرائيل. وكما أشار يائير غولان، هل من الحكمة أن تستمر إسرائيل في بناء جسور التواصل مع السعودية في ظل الإدانة الدولية من حلفائها التقليديين بشأن قضية خاشقجي وحملة المملكة الجوية في اليمن؟ هل يمكن لإسرائيل تبرير تحسين علاقاتها مع السعودية في حين أن الأخيرة لا تزال متورطة بشكل واضح في انتهاكات حقوق الإنسان[339]؟

في نهاية المطاف، تحدد السياسة الواقعية السياسة الإسرائيلية: فالحاجة المُلحة لحماية المنطقة من المزيد من التدهور السياسي تطغى على السعي وراء انخراط إقليمي قائم على المعايير، والذي لا يمكنه أبدًا تحقيق نفوذ طويل الأمد، ناهيك عن مكاسب ملموسة. وقد أدى المصلحة المشتركة لإسرائيل ودول الخليج (السعودية والإمارات والبحرين) في الحد من نفوذ القوى المتطرفة في المنطقة، عمليًا، إلى تهميش أي انخراط جاد في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. في الواقع، ما هي المكاسب الملموسة التي يمكن تحقيقها بالنسبة للقدس؟ في مارس 2016، أوضح نتنياهو حقيقة الموقف الدبلوماسي لإسرائيل، قائلاً إن الدولة اليهودية تربطها "علاقات مع 161 دولة. إن الدولة المعزولة ليست إسرائيل، بل تلك الدول التي لا تربطها علاقات مع إسرائيل، وهذه القائمة تتقلص باستمرار"[340].

وكأنما ليؤكد وجهة نظره، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي في يناير 2019 استئناف العلاقات الدبلوماسية مع تشاد، الدولة ذات الأغلبية المسلمة، بعد سبعة وأربعين عامًا من طلب مغادرة آخر سفير إسرائيلي لمدينة نجامينا. وقد ربط نتنياهو هذا الحدث بوضوح بعلاقات إسرائيل مع دول الخليج، حين صرّح قائلاً: "أولاً، تتغلغل في العالم العربي، وهذا يُسهّل عليك التغلغل في الدول الإسلامية. والفرق الجوهري هو أن

لديك عملية تطبيع واضحة مع العالم العربي، وإن كانت غير مكتملة وغير رسمية، ومن ثمّ تتجه إلى العالم الإسلامي [غير العربي]"[341].

مع ذلك، يُشير منطق الواقعية الكلاسيكية إلى أنه من المرجح، على أقل تقدير، أن ينشأ تحالف رسمي بين إسرائيل وثلاث من ممالك الخليج على الأقل، مشروطًا بنظرة مشتركة لإيران كفاعل إقليمي خبيث. وعدم حدوث ذلك يُؤكد بوضوح استمرار هيمنة القضية الفلسطينية على الوعي الجمعي العربي[342]. لا شك أن توثيق العلاقات بين القدس، وخاصةً بين ممالك الخليج، من شأنه أن يُنعش عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية المتعثرة. وعلى نطاق أوسع، يُمكن لأبوظبي والرياض، على وجه الخصوص، أن تُساهما، على سبيل المثال، في تمويل المشاريع الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة. وهذا من شأنه أن يُضفي شرعية دبلوماسية إضافية على الدولة اليهودية، وأن يُعزز الاستقرار المالي لأي دولة فلسطينية مستقبلية، مع العلم أن الكثير يعتمد على حماس. وهذا بدوره قد يُؤدي إلى موقف إسرائيلي أكثر إيجابية تجاه التنازلات الإقليمية التي لطالما اعتُبرت أساس أي اتفاق سلام دائم، على الرغم من أن المعارضة الداخلية في إسرائيل لهذه التنازلات، لأسباب أيديولوجية بحتة، لا تزال قوية.

ويبدو أن هذه الحوافز الاقتصادية قد دعمت "صفقة القرن" التي تم الترويج لها كثيراً والتي اقترحها جاريد كوشنر، والتي وصفها أحد المعلقين بأنها "مترنيخ" الرئيس ترامب[343]. أشارت تفاصيل مسربة بعناية من خطة تهدف إلى كسر الجمود بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ربيع عام 2019 إلى أن استمرار سيطرة إسرائيل (وربما ضم الكتل الاستيطانية الرئيسية في الضفة الغربية) سيتم استبداله باستثمارات داخلية ضخمة في المناطق الخاضعة لسيطرة الفلسطينيين، إلى جانب تعزيز الحكم الذاتي. كان من المقرر مناقشة هذه الأحكام في مؤتمر خاص يُعقد في البحرين، والمقرر عقده في نهاية يونيو 2019، مع تأكيد كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مشاركتهما[344]. رغم تأكيدها على متانة العلاقات بين هذه الممالك الخليجية الثلاث وإدارة ترامب، وهدفها على الأرجح إلى تعزيز المعارضة الإقليمية لإيران، إلا أنها بدت قاصرةً عن تبني إقامة دولة فلسطينية كاملة. وقد دفع ذلك معظم المحللين المطلعين، بمن فيهم يوسي بيلين، نائب وزير الخارجية الإسرائيلي السابق في حكومة رابين، إلى استنتاج أن المبادرة، في أحسن الأحوال، سابقة لأوانها، وفي أسوأ الأحوال، فاشلة منذ ولادتها. وقلما اعتقد أحد أن المستفيدين المفترضين، وهم الفلسطينيون أنفسهم، سيضحون بحقوقهم الوطنية مقابل تحسين أوضاعهم الاقتصادية[345].

مع ذلك، يبدو أن صانعي السياسة الإسرائيليين يعتقدون أن الدولة اليهودية لن تجني الكثير من هذا النهج الشامل. في المقابل، سمح الإطار المؤسسي المرن لاتفاقية السلام العابرة للحدود لدول الخليج بتحديد مستوى وكثافة علاقاتها مع القدس، وهو ترتيب تفضله إسرائيل مع إدراكها أن الرياض هي صاحبة الكلمة العليا. وقد يعكس هذا أيضاً استمرارية موقف القدس من السلام، حيث أبدت تفضيلاً مستمراً لإجراء مفاوضات ثنائية. وبالطبع، فإن تحسن العلاقات والفوائد التي قد تنجم عن هذه الروابط لا تزال مرهونة بالعلاقات العربية بين الدول، والسياسة الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتقدم المحرز في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية[346]. إن محاولة فرض مثل هذه العلاقات علنًا من شأنها تقويض الكثير مما تحقق حتى الآن؛ إذ لا يزال استنكار الشارع العربي يؤثر على سلوك الدول. ومع ذلك، ثمة خيارات سياسية واسعة النطاق تتراوح بين إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وانقطاع تام للتواصل، وقد استغلت الجهات الفاعلة المعنية هذا الأمر. ويدرك الإسرائيليون ذلك على وجه الخصوص، ولا يزالون في المنتديات العامة حريصين على إبراز المصالح المشتركة بين القدس وما وصفه اللواء حرزي هاليفي، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، بـ"الدول السنية البراغماتية"[347].

تُحدد العناصر الستة الأساسية لاستراتيجية العلاقات الثلاثية، الموضحة في هذه الدراسة، والتي تُؤطر العلاقات بين إسرائيل وأنظمة الحكم الملكية الخليجية، نطاقًا واسعًا من الأنشطة، ولكنها في نهاية المطاف تُقر بأن الأمن الصارم يُحدد مستوى المشاركة. كما تُقر أيضًا بأن القيود الداخلية على جميع الأطراف تُحدد نوع وكثافة المشاركة الخارجية، وهي ملاحظة مفاهيمية تُشكك في التفسير الواقعي البحت لسياسات القوة الإقليمية الخالي من أي بُعد فكري. وفي هذا السياق، ثمة إدراكٌ أيضاً بأنه وسط الاضطرابات والتشرذم الذي يشهده جزء كبير من الشرق الأوسط، لا تزال المصالح القائمة على أساس الدولة ذات أهمية، وربما تكون مصالح القدس والرياض في هذه الحالة هي الأهم. لم تكن المسافة الجغرافية عائقاً قط، ولا طبيعة العلاقات المتباينة بين إسرائيل ودول الخليج، وذلك تحديداً لأن هيمنة الرياض على العلاقات الأمنية الخليجية هي التي حددت إلى حد كبير مستوى الانخراط مع إسرائيل. في الوقت الراهن، يقتصر نطاق العلاقات القائمة وكثافتها بشكل أساسي على إيران. ومع ذلك، إذا ما ساد الاعتقاد بأن النفوذ الدبلوماسي والعسكري لواشنطن بين هؤلاء الفاعلين الإقليميين السابقين قد تضاءل بشكل ملحوظ، فإن استراتيجية العلاقات الثلاثية التي نشأت بين إسرائيل ودول الخليج قد تصبح نموذجًا لفهم التحولات في التحالفات وأنظمة الأمن الإقليمي، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما وراءها.

---

[1] - جامعة النرويج للعلوم والتكنولوجيا
مقدمة: إطار عمل للتحليل

[2] - «النص الكامل: خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2018»، هآرتس، 27 سبتمبر 2018.

[3] - بنيامين نتنياهو، "أمة الابتكار"، مجلة الإيكونوميست: العالم في عام 2018، ديسمبر 2017، ص 90.

[4] - انظر على سبيل المثال أريل إ. أهرام وإيلين لوست، "تراجع وسقوط الدولة العربية"، مجلة سرفايفل، المجلد 58 العدد 2 (2016)، الصفحات 7-34؛ أميخاي ماجن (محرر)، أزمة الحكم في الشرق الأوسط: الآثار المترتبة على الديمقراطية والتنمية والأمن، تل أبيب: مركز هرتسليا متعدد التخصصات/مؤسسة كونراد أديناور، 2013، الصفحات 21-9.

[5] - للاطلاع على علاقات إسرائيل مع المغرب، انظر: يوسي ألفير، المحيط: بحث إسرائيل عن حلفاء في الشرق الأوسط، لندن: رووومان وليتلفيلد، 2015، الصفحات 25-28. للاطلاع على علاقات إسرائيل مع الأردن، انظر: جوزيف نيفو، الملك حسين وتطور نظرة الأردن إلى التسوية السياسية مع إسرائيل، برايتون: ساسكس أكاديميك برس، 2006. للاطلاع على دور الموساد في التوسط في معاهدة السلام مع إسرائيل، انظر: إفرايم هاليفي، «القصة الحقيقية وراء اتفاق السلام الإسرائيلي الأردني»، هآرتس، 4 أبريل 2018.

[6] - مارتن كرامر، "إسرائيل والشرق الأوسط ما بعد الأمريكي"، الشؤون الخارجية، المجلد 95 العدد 4 (2016)، ص 52.

[7] - غلين إي. بيري، "المشاركة الإسرائيلية في السياسة العربية البينية"، المجلة الدولية للدراسات الإسلامية والعربية، المجلد 1 العدد 1 (1984)، ص 16.

[8] - باراك ديفيد، «ويكيليكس تكشف النقاب عن علاقات إسرائيل السرية»، هآرتس [باللغة الإنجليزية]، 29 نوفمبر 2010؛ يوئيل غوزانسكي، «ممالك الخليج العربي والإصلاح في الشرق الأوسط»، باسينغستوك: بالغراف ماكميلان، 2015، ص 129؛ «خطاب وزيرة الخارجية ليفني في منتدى الدوحة الثامن للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة»، وزارة الخارجية الإسرائيلية، 14 أبريل 2008، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

[9] - مورتن فالبيورن وأندريه بانك، "الحرب الباردة العربية الجديدة: إعادة اكتشاف البعد العربي للسياسة الإقليمية في الشرق الأوسط"، مراجعة الدراسات الدولية، المجلد 38 العدد 1 (2012)، ص 15؛ عاموس هاريل وآفي إيساخاروف، 34 يومًا: إسرائيل وحزب الله والحرب في لبنان، باسينجستوك: بالجريف ماكميلان، 2008، ص 102-104.

[10] - للاطلاع على المجتمعات الأمنية والمجمعات الأمنية، انظر باري بوزان وأولي ويفر، المناطق والقوى: هيكل الأمن الدولي، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2003، ص 42-44.

[11] - للاطلاع على حركات الاحتجاج ودورها في تحدي الأنظمة الحكومية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، انظر: جون تشالكرافت، السياسة الشعبية في تشكيل الشرق الأوسط الحديث، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2016؛ تشارلز تريب، السلطة والشعب: مسارات المقاومة في الشرق الأوسط، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2013. أما فيما يتعلق بتفكك الدولة في العالم العربي، انظر: كوبي مايكل ويؤيل غوزانسكي، العالم العربي على طريق انهيار الدولة، تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، 2017.

[12] - تشارلز ليبسون، "هل الأنظمة الأمنية ممكنة؟ حالات تاريخية وقضايا حديثة"، في إفرايم إنبار (محرر)، الأنظمة الأمنية الإقليمية: إسرائيل وجيرانها، نيويورك: مطبعة جامعة ولاية نيويورك، 1995، ص 3-33.

[13] - انظر على سبيل المثال ستيفن كراسنر، الأنظمة الدولية، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1983.

[14] - انظر روبرت جيرفيس، "من التوازن إلى التوافق: دراسة عن توافق التعاون الأمني الدولي"، في كينيث أوي (محرر)، التعاون في ظل الفوضى، برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1985، ص 58-79.

[15] - جاء إعلان دمشق استكمالاً لمحاولات سابقة في ثمانينيات القرن الماضي لتطوير هيكل أمني خليجي جماعي، عُرف باسم "درع شبه الجزيرة". انظر: يوئيل غوزانسكي، "التعاون الدفاعي في الخليج العربي: اختبار قوة درع شبه الجزيرة"، دراسات الشرق الأوسط، المجلد 50، العدد 4 (2014)، الصفحات 640-654.

[16] - جانيس غروس شتاين، "الكشف والانشقاق: الأنظمة الأمنية وإدارة الصراع الدولي"، المجلة الدولية، المجلد 40 العدد 4 (1985)، ص 604-18.

[17] - إفرايم إنبار وشموئيل ساندلر، «المعادلة الاستراتيجية الإسرائيلية المتغيرة: نحو نظام أمني»، مراجعة الدراسات الدولية، المجلد 21، العدد 1 (1995)، ص 41.

[18] - أهارون كليمان، "النظام الأمني الضمني بين إسرائيل والأردن"، في إفرايم إنبار (محرر)، أنظمة الأمن الإقليمية: إسرائيل وجيرانها، نيويورك: مطبعة جامعة ولاية نيويورك، 1995، ص 127.
[19] - المرجع نفسه، ص 129.
[20] - المرجع نفسه، ص 130.
[21] - المرجع نفسه، ص 130.
[22] - باراك رافيد، "وزير الخارجية السعودي يرفض مطالبة نتنياهو "بتحديث" مبادرة السلام العربية"، هآرتس، 3 يونيو 2016؛ "مسؤول إسرائيلي يشيد بالملك السعودي لموقفه من إيران والاقتصاد"، يديعوت أحرانوت، 16 يونيو 2016.
[23] - يوئيل غوزانسكي وكليف جونز، "علاقات إسرائيل مع ممالك الخليج: نحو ظهور نظام أمني ضمني؟"، سياسة الأمن المعاصر، المجلد 38 العدد 3 (2017)، ص 398-419.
[24] - إيان بلاك، "تحت السطح مباشرة: إسرائيل ودول الخليج العربي وحدود التعاون"، تقرير مركز الشرق الأوسط التابع لكلية لندن للاقتصاد، مارس 2019، ص 1-37، http://eprints.lse.ac.uk/100313 /، آخر وصول 5 يوليو 2019.
[25] - للحصول على سرد كامل لمجموعة التحالفات السرية لإسرائيل، انظر كلايف جونز وتوري تي. بيترسن (محرران)، دبلوماسية إسرائيل السرية، لندن: هيرست، 2013.
[26] - للاطلاع على العلاقات الإسرائيلية الإيرانية، انظر: داليا داسا كاي، وعلي رضا نادر، وباريسا روشان، إسرائيل وإيران: تنافس خطير، سانتا مونيكا: معهد راند/معهد أبحاث الدفاع الوطني، 2011، الصفحات 19-37؛ رونين بيرغمان، الحرب السرية مع إيران: الصراع السري الذي دام 30 عامًا للسيطرة على دولة مارقة، أكسفورد: ون وورلد، 2008؛ تريتا بارسي، تحالف غادر: الصفقات السرية بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، ييل: مطبعة جامعة ييل، 2007. غالبًا ما يؤكد مسؤولو الأمن الإسرائيليون، على عكس قادتهم السياسيين، على الطبيعة العقلانية للنظام الإيراني. ولأنهم عقلانيون ويدركون قوة إسرائيل العسكرية، فقد اعتقد هؤلاء المسؤولون أن الردع فعال ضد إيران. انظر تعليقات المدير السابق للموساد، إفرايم هاليفي، في كتاب بيرغمان، الحرب السرية، صفحة 270.
[27] - جيفري غولدبرغ، «ولي العهد السعودي: المرشد الأعلى الإيراني "يجعل هتلر يبدو بمظهر جيد"»، مجلة ذا أتلانتيك، 2 أبريل 2018، /mohammed-bin-salman-iran-04/2018https://www.theatlantic.com/international/archive/israel/557036/، آخر زيارة 5 يوليو 2019.
[28] - «قال ولي العهد السعودي لليهود الأمريكيين: "يجب على الفلسطينيين صنع السلام أو الصمت"»، صحيفة تايمز أوف إسرائيل، 29 أبريل 2018.
[29] - مقابلة المؤلف مع الفريق (الاحتياط) موشيه يعالون، تل أبيب، 21 مارس 2018.
[30] - غولدبرغ، المرجع السابق.
[31] - نوا لاندو ورويترز، "نتنياهو: الأحداث في قنصلية إسطنبول "مروعة"، ولكن يجب الحفاظ على الاستقرار السعودي"، هآرتس، 2 نوفمبر 2018.
[32] - "جماعة ضغط سعودية في الولايات المتحدة تحث على "تحالف تعاوني" مع إسرائيل"، صحيفة تايمز أوف إسرائيل، 12 أكتوبر 2016.

1. علاقات إسرائيل مع ممالك الخليج: التاريخ والسياق

[33] - يوسي ألفير، المحيط: بحث إسرائيل عن حلفاء في الشرق الأوسط، لندن: رووومان وليتلفيلد، 2015، ص 38-39. أُرسل ضابط سابق رفيع المستوى في الموساد إلى عُمان في منتصف سبعينيات القرن الماضي لتقديم المشورة للسلطان قابوس ومستشاريه المقربين حول أفضل السبل لخوض حربهم ضد المتمردين المدعومين من الشيوعيين في منطقة ظفار. معلومات خاصة كُشفت للمؤلفين. انظر أيضًا: كلايف جونز، بريطانيا والحرب الأهلية اليمنية، 1962-1965، برايتون: ساسكس أكاديميك برس، 2010، ص 146-151؛ قدم هذا الكتاب أول سرد موثوق للتدخل الإسرائيلي السري في الحرب الأهلية اليمنية. انظر أيضًا: آشر أوركابي، "الجسر الجوي الإسرائيلي إلى اليمن عام 1964 وتوسيع دبلوماسية الأسلحة"، الدبلوماسية وفن الحكم، المجلد 26، العدد 4 (2016)، ص. 667.
[34] - يُعرف الخليج العربي، الذي يُطلق عليه في الغالب اسم "الخليج الفارسي" ويُسمى أحيانًا "الخليج العربي"، في هذه الدراسة باسمه المحايد "الخليج". ويُعدّ الخلاف بين ممالك الخليج العربي وإيران حول الاسم ذا طابع دلالي. وقد طُلب من الأمم المتحدة معالجة هذه المسألة، فأنشأت لجنة من الخبراء اختارت اسم "الخليج الفارسي"، مُعللةً ذلك بأسباب جغرافية وتاريخية وقانونية. انظر: فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية، ورقة عمل رقم 61، الصلاحية التاريخية والجغرافية والقانونية للاسم: الخليج الفارسي، فيينا، 2006.
[35] - إليشيفا روسمان-ستولمان، "أفعال التوازن: ممالك الخليج وإسرائيل"، دراسات الشرق الأوسط، المجلد 40 العدد 4 (2004)، ص 204.
[36] - مايكل كاهانوف، المملكة العربية السعودية والصراع في فلسطين، القدس: كارمل، 2012، ص 201-11.
[37] - ديفيد هولدن وريتشارد جونز، آل سعود: صعود وحكم أقوى سلالة في العالم العربي، نيويورك: هولت، راينهارت، ووينستون، 1981، ص 252-338.
[38] - نداف سافران، المملكة العربية السعودية: السعي الدؤوب نحو الأمن، كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة بيلكناب التابعة لجامعة هارفارد، 1985، ص 68-156.
[39] - جوزيف كوستينر، "المملكة العربية السعودية وعملية السلام العربية الإسرائيلية: تقلب التنسيق الإقليمي"، المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، المجلد 36 العدد 3 (2009)، ص 417-29.
[40] - سعد الشاذلي، الخيار العسكري العربي، سان فرانسيسكو: أبحاث الشرق الأوسط الأمريكية، 1986، ص 177-180.
[41] - جوزيف كوستينر، "جذور خطة السلام العربية وانعكاساتها"، في إفرايم لافي (محرر)، إسرائيل ومبادرة السلام العربية، تل أبيب: مطبعة جامعة تل أبيب، 2010، ص 97-98.
[42] - كوستينر، "المملكة العربية السعودية وعملية السلام العربية الإسرائيلية"، ص 417-29.
[43] - إيلي بوده، "من فهد إلى عبد الله: أصول مبادرات السلام السعودية وتأثيرها على النظام العربي وإسرائيل"، معهد هاري إس ترومان للأبحاث من أجل تعزيز السلام، منشورات جيتلسون للسلام، الجامعة العبرية في القدس، يوليو 2003، ص 5-7.
[44] - جوزيف كوستينر، السلام الهامشي: مواقف ممالك الخليج العربي الفارسي تجاه إسرائيل وعملية السلام، تل أبيب: مطبعة جامعة تل أبيب، 2008، ص 5-24.
[45] - المرجع نفسه، الصفحات 26-27.
[46] - المرجع نفسه، الصفحات 32-33.
[47] - جيل كيبل، النبي والفرعون: التطرف الإسلامي في مصر، لندن: كتب الساقي، 1985، ص 210-24.

[48] - إيلي بوده، فرص السلام: الفرص الضائعة في الصراع العربي الإسرائيلي، أوستن، تكساس: مطبعة جامعة تكساس، 2015، ص 157-168.
[49] - يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993، أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1999، ص 59-638.
[50] - كلايف جونز، الهجرة اليهودية السوفيتية: التأثيرات والآثار المترتبة على إسرائيل والشرق الأوسط، لندن: فرانك كاس، 1996، ص 92-93.
[51] - روري ميلر، من ممالك الصحراء إلى القوى العالمية: صعود الخليج العربي، لندن: مطبعة جامعة ييل، 2016، ص 97.
[52] - نمرود غورين، "عندما رحبت البحرين بالإسرائيليين ذات مرة"، هآرتس، 22 ديسمبر 2015.
[53] - عوزي رابي، "علاقات قطر مع إسرائيل: تحدي المعايير العربية والخليجية"، مجلة الشرق الأوسط، المجلد 63 العدد 3 (2009)، ص 451-452.
[54] - "التصاعد الشيعي: الميليشيات الشيعية تتكاثر في جميع أنحاء الشرق الأوسط"، مجلة الإيكونوميست، 28 مارس 2015.
[55] - عاموس هاريل وآفي إيساخاروف، 34 يومًا: إسرائيل وحزب الله والحرب في لبنان، باسينجستوك: بالغراف ماكميلان، 2008، ص 102.
[56] - جوزيف كوستينر، "التعامل مع التحديات الإقليمية: دراسة حالة لمبادرة السلام لولي العهد الأمير عبد الله"، في بول آرتس وجيرد نونيمان (محرران)، المملكة العربية السعودية في الميزان، لندن: هيرست، 2005، ص 353-4.
[57] - بوديه، فرص السلام، ص 305.
[58] - كوستينر، "المملكة العربية السعودية وعملية السلام العربية الإسرائيلية"، ص 424.
[59] - جوشوا تيتلبوم، مبادرة السلام العربية: مقدمة وآفاق مستقبلية، القدس: مركز القدس للشؤون العامة، 2009، http://www.jcpa.org/text/Arab-Peace-Initiative.pdf ، آخر وصول 4 يوليو 2019، ص 15-18.
[60] - اجتماع وزير الخارجية الأمريكي بيرنز في وزارة الخارجية الإسرائيلية حول لبنان وحلف شمال الأطلسي والفاتيكان والدول العربية المعتدلة والهند، ويكيليكس، 24 أغسطس 2007، http://wikileaks.org/plusd/cables/07TELAVIV2576_a.html ، آخر دخول 5 يوليو 2019.
[61] - إيهود إيران، "رد إسرائيل على الاتفاق النووي الإيراني"، في بيام محسني (محرر)، هل يرجح الكفة؟ آثار الاتفاق النووي الإيراني على الأمن الإسرائيلي، كامبريدج، ماساتشوستس: كلية هارفارد كينيدي / مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية، 2015، ص 63.
[62] - للاطلاع على رد فعل إسرائيل الأولي على الانتفاضات العربية، انظر كلايف جونز وبيفرلي ميلتون-إدواردز، "هل نفتقد "الشياطين" الذين عرفناهم؟ إسرائيل والإسلام السياسي وسط الصحوة العربية"، الشؤون الدولية، المجلد 89 العدد 2 (2013)، الصفحات 399-415.
[63] - إيتامار رابينوفيتش وإيتاي برون، "إسرائيل والاضطرابات العربية"، مؤسسة هوفر، جامعة ستانفورد، 10 أكتوبر 2017؛ https://www.hoover.org/research/israel-and-arab-turmoil-0 آخر دخول بتاريخ 5 يوليو 2019.
[64] - مأمون فندي، "لم يعد صراعاً عربياً إسرائيلياً"، الشرق الأوسط، 11 أغسطس 2014، https://eng-archive.aawsat.com/mamoun-fandy-ph-d/opinion/opinion-nolonger-an-arab-israeli-conflict ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

2. إسرائيل والخليج الأدنى: دبلوماسية الدول الصغيرة

[65] - الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، "مبادرة السلام العربية لإسرائيل والفلسطينيين"، صحيفة واشنطن بوست، 16 يوليو 2009.
[66] - يوسي ميلمان، "هآرتس حصريًا مع ويكيليكس: ملك البحرين يتباهى بعلاقاته الاستخباراتية مع إسرائيل"، هآرتس، 8 أبريل 2011؛ بيكا واسر، "إسرائيل ودول الخليج"، أصوات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 22 أغسطس 2013.
[67] - «كاتب كويتي يحث المسلمين على التوقف عن شتم اليهود والمسيحيين في خطب الجمعة»، معهد ميمري، 5 أبريل 2016، https://www.memri.org/reports/kuwaiti-writer-muslimsstop-cursing-jews-and-christians-friday-sermons ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
[68] - جاد معوض، "الخطوط الجوية الكويتية توقف رحلاتها لتجنب الركاب الإسرائيليين"، صحيفة نيويورك تايمز، 15 يناير 2016.
[69] - مايان غروسيمان، "الكويت تسعى لطرد الكنيست من المجموعة البرلمانية الدولية"، صحيفة جيروزاليم بوست، 13 أبريل 2016.
[70] - أسداء بورسون-مارتسيلر، "داخل قلوب وعقول الشباب العربي"، استطلاع الشباب العربي، 13 أبريل 2016، https://www.arabyouthsurvey.com/pdf/whitepaper/en/2016-AYS-White-Paper.pdf ، آخر دخول 5 يوليو 2019.
[71] - يوئيل غوزانسكي، "أدوات السياسة الخارجية للقوى الصغيرة: التحوط الاستراتيجي في الخليج العربي"، سياسة الشرق الأوسط، المجلد 22 العدد 1 (2015)، ص 112-22.
[72] - بينما تلقى الثوار في ظفار (1964-1976) دعمًا من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والاتحاد السوفيتي، وألمانيا الشرقية، وكوبا، ومنظمات فلسطينية مختلفة، إلا أن معظم الدعم جاء من جمهورية الصين الشعبية. أما الدعم السياسي والعسكري للسلطان قابوس، فكان في المقام الأول من المملكة المتحدة، بدعم من الأردن وإيران. وظلت المشورة والدعم الإسرائيليان السريان للسلطان مخفيين إلى حد كبير عن البريطانيين. (مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول رفيع في السلك الدبلوماسي العماني، مسقط، 11 أبريل 2011).
[73] - تم الكشف عن معلومات خاصة للمؤلفين.
[74] - جيريمي جونز ونيكولاس ريدوت، عمان، الثقافة والدبلوماسية، إدنبرة: مطبعة جامعة إدنبرة، 2012، ص 211-23.
[75] - انظر على سبيل المثال توري تي. بيترسن، السياسة الأنجلو أمريكية تجاه الخليج الفارسي، 1978-1985، برايتون: ساسكس أكاديميك برس، 2015، ص 107-23.
[76] - عوزي رابي، "عُمان والصراع العربي الإسرائيلي: انعكاس لسياسة خارجية براغماتية"، شؤون إسرائيل، المجلد 11، العدد 3 (2005)، ص 550
[77] - المرجع نفسه، الصفحات 535-51.
[78] - رونين بيرغمان، "عُمان هي صلة إسرائيل بالشرق الأوسط"، يديعوت أحرانوت، 28 أكتوبر 2018.
[79] - كان العقل المدبر لهذا الاجتماع هو نفس ضابط الموساد الذي توسط في تقديم الدعم العسكري والاستخباراتي السري الإسرائيلي للحكومة العمانية قبل عقدين من الزمن. تم الكشف عن معلومات خاصة للمؤلفين.
[80] - رابي، المرجع السابق، ص 535-51.
[81] - رافائيل أهرن، "إسرائيل وممالك الخليج: الأمر معقد"، صحيفة تايمز أوف إسرائيل، 9 أغسطس 2013؛ جونز وريدوت، المرجع السابق، ص 237-238.

[82] - تُشرف على عمليات مركز أبحاث التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان الأمين العام لوزارة الخارجية، ويتألف مجلسه التنفيذي من مسؤولين رفيعي المستوى من جميع الدول الأعضاء، وهي: إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، والأردن، وعُمان، وقطر، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسبانيا، وهولندا، واليابان، وكوريا الجنوبية. ويجري المركز حاليًا محادثات للانضمام إليه مع الإمارات العربية المتحدة، والعراق، والصين. وكان يوئيل غوزانسكي، أحد المؤلفين المشاركين، ضيفًا على المركز في أبريل 2011.

[83] - عوزي رابي، "علاقات قطر مع إسرائيل: تحدي المعايير العربية والخليجية"، مجلة الشرق الأوسط، المجلد 63 العدد 3 (2009)، ص 444-7.

[84] - جونز وريدوت، المرجع السابق، ص 246-248؛ جيم كرين، "نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي يزور قطر"، صحيفة واشنطن بوست، 29 يناير 2007.

[85] - باراك رافيد، "دبلوماسي إسرائيلي رفيع المستوى يعقد محادثات سرية في عُمان"، هآرتس، 24 نوفمبر 2009.

[86] - "الوسيط في الخليج"، معهد الخليج العربي في واشنطن، ورقة بحثية رقم 1، 5 فبراير 2016، http://www.agsiw.org/oman-the-gulfs-go-between/، آخر دخول 5 يوليو 2019.

[87] - تسفي باريل، "صديق السلطان الجديد: لماذا زار نتنياهو عُمان؟"، هآرتس، 28 أكتوبر 2018.

[88] - ميهول سريفاستافا وسيميون كير، "نتنياهو يسعى إلى تعزيز العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج"، صحيفة فايننشال تايمز، 29 أكتوبر 2018.

[89] - بيرغمان، المرجع السابق.

[90] - نيكولاس ريدمان، "عمان: دولة صغيرة، صوت كبير"، 30 أكتوبر 2018، https://www.iiss.org/blogs/analysis/2018/10/oman-alawi-speech ، آخر وصول 5 يوليو 2019.

[91] - أندرو إف. كوبر وبيسما موماني، "قطر والحدود الموسعة لدبلوماسية الدول الصغيرة، المراقب الدولي"، المجلة الإيطالية للشؤون الدولية، المجلد 46 العدد 3 (2011)، ص 113-28.

[92] - ديفيد ب. روبرتس، "فهم أهداف السياسة الخارجية لقطر"، السياسة المتوسطية، المجلد 17 العدد 2 (2012)، ص 232-239.

[93] - كوبر وموماني، المرجع السابق، الصفحات 113-28.

[94] - رابي، المرجع السابق، الصفحات 444-447. لقد تلاشت حاجة إسرائيل إلى الغاز المستورد تقريبًا بعد اكتشاف حقول غاز ضخمة قبالة سواحلها على البحر الأبيض المتوسط. انظر: آلان كريج وكلايف جونز، اكتشاف حقول الغاز الإسرائيلية وتداعياتها الجيوسياسية - أوراق الإمارات العرضية رقم 81، أبوظبي: المجلس الأوروبي للبحوث الاجتماعية، 2013، صفحة 74.

[95] - باراك رافيد، "إسرائيل ترفض عرض قطر لاستعادة العلاقات الدبلوماسية"، هآرتس، 18 مايو 2010.

[96] - للحصول على سرد مفصل لاغتيال الحريري، انظر نيكولاس بلاندفورد، قتل السيد لبنان: اغتيال رفيق الحريري وتأثيره على الشرق الأوسط، لندن: آي. بي. توريس، 2009.

[97] - رافيد، المرجع السابق.

[98] - رابي، المرجع السابق، الصفحات 443-59.

[99] - «إسرائيل تقطع العلاقات مع قطر»، وكالة فرانس برس، 26 أغسطس 2011، http://www.dailystar.com.lb//News/Middle-East/2011/Aug-26/147209-israel-to-sever-tieswith-qatar.ashx ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

[100] - جودي رودورين، "أمير قطر يزور غزة ويتعهد بتقديم 400 مليون دولار لحماس"، صحيفة نيويورك تايمز، 24 أكتوبر 2010.

[101] - «تقرير: نتنياهو وعباس التقيا سراً في الأردن قبل وقف إطلاق النار في غزة»، صحيفة جيروزاليم بوست، 28 أغسطس 2014.

[102] - كان أحد المؤلفين، يوئيل غوزانسكي، حاضراً في القاعة أثناء خطاب الأمير.

[103] - لينا خطيب، "السياسة الخارجية لقطر: حدود البراغماتية"، الشؤون الدولية، المجلد 89 العدد 2 (2013)، ص 417-31.

[104] - المرجع نفسه، الصفحات 417-431.

[105] - المرجع نفسه.

[106] - باربرا أوبال-روم وعواد مصطفى، "قلق إسرائيل بشأن بيع قطر قد ينهي خط إنتاج بوينغ لطائرات إف-15"، أخبار الدفاع، 28 فبراير 2016، http://www.defensenews.com/story/defense/air-space/air-force/2016/02/28/israelsangst-over-qatar-sale-could-end-boeings-f-15-line/80895346 /، آخر دخول 5 يوليو 2019.

[107] - الخطيب، المرجع السابق، ص 417-31.

[108] - سينزيا بيانكو وغاريث ستانسفيلد، "الأزمات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي: رسم خريطة لتجزئة دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2011"، الشؤون الدولية، المجلد 94 العدد 3 (2018)، الصفحات 615-16.

[109] - خلال زيارة إلى الدوحة في نوفمبر 2018، صرّح مسؤول لأحد المؤلفين بأن هجوماً من قِبل القوات التي تقودها السعودية كان احتمالاً وارداً في ربيع ذلك العام. وقد أثبت وجود القوات الأمريكية في قطر والتصريحات الحادة من واشنطن أنها كافية لردع الرياض عن تنفيذ هجومها.

[110] - حسن حسن، "قطر فازت بالحصار السعودي"، فورين بوليسي، 4 يونيو 2018، https://foreignpolicy.com/2018/06/04/qatar-won-the-saudi-blockade /، آخر دخول 5 يوليو 2019.

[111] - بيانكو وستانسفيلد، المرجع السابق، ص 623.

[112] - إلحانان ميلر، "إسرائيل تُخصّص قطر كراعٍ رئيسي لحماس في الإرهاب"، صحيفة تايمز أوف إسرائيل، 23 يوليو 2014. لمناقشة العلاقات المزعومة بين قطر وجماعة الإخوان المسلمين، انظر نويباور، المرجع السابق. ويرى آخرون أن دعم قطر لجماعة الإخوان المسلمين ليس مجرد انعكاس لتفضيلات السياسة الخارجية، بل هو أيضًا إرثٌ للدور الذي لعبه المصريون المنفيون في التطور البيروقراطي التعليمي للدولة. انظر ديفيد روبرتس، "قطر وجماعة الإخوان المسلمين: براغماتية أم تفضيل؟"، مجلس سياسات الشرق الأوسط، المجلد 21، العدد 3، خريف 2017، https://www.mepc.org/qatar-and-muslim-brotherhood-pragmatismor-preference ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

[113] - المرجع نفسه.

[114] - المرجع نفسه.

[115] - «السفارة الإسرائيلية في الولايات المتحدة: نحن نعارض تواصل قطر مع اليهود الأمريكيين المؤيدين لإسرائيل»، هآرتس، 31 يناير 2018.

[116] - تسفي باريل، "معضلة قطر: متى يمكن حتى لمؤيد الإرهاب أن يكون حليفاً لإسرائيل"، هآرتس، 22 أغسطس 2018.

[117] - يوئيل غوزانسكي وكوبي مايكل، "معضلة إسرائيل مع قطر"، INSS Insight، العدد 1034، 14 مارس 2018، http://www.inss.org.il/publication/israels-qatari-dilemma/?offset=13&posts=114&subject=263 ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

[118] - رافائيل أهرن، "نائب وزير يقول إن أميرة بحرينية خضعت لعملية جراحية منقذة للحياة في إسرائيل"، صحيفة تايمز أوف إسرائيل، 8 فبراير 2016.
[119] - جين كينينمونت، "البحرين"، في كريستوفر ديفيدسون (محرر)، السلطة والسياسة في الملكيات الفارسية، لندن: هيرست، 2011، ص 54-62.
[120] - روري ميلر، ممالك الصحراء إلى القوى العالمية: صعود الخليج العربي، لندن: مطبعة جامعة ييل، 2016، ص 204-16.
[121] - أمير تيبون، "الدولة الخليجية الصغيرة تتفوق على جيرانها في سباق إقامة علاقات أكثر دفئًا مع إسرائيل"، هآرتس، 1 يوليو 2018.
[122] - البحرين: رسالة إلى جامعة الدول العربية، ويكيليكس، 16 مارس 2005، على الرابط http://wikileaks.org/plusd/cables/05MANAMA397_a.html ، آخر دخول 5 يوليو 2019.
[123] - ناتاشا موزجوفويا، "تعرف على هدى عزرا إبراهيم نونو، السفيرة اليهودية الأمريكية في البحرين"، هآرتس، 14 مارس 2011.
[124] - «حاخامان أمريكيان يقولان إن ملك البحرين يريد إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل»، هآرتس، 22 سبتمبر 2017؛ «أمير بحريني يقوم بزيارة غير عادية إلى متحف "مؤيد لإسرائيل" في لوس أنجلوس»، هآرتس، 18 سبتمبر 2017.
[125] - موران زاغا، "هل العلاقات بين إسرائيل والبحرين تشهد تحسناً؟"، صحيفة جيروزاليم بوست، 1 أغسطس 2018.
[126] - «وزير الاقتصاد كوهين مدعو لحضور مؤتمر في البحرين»، صحيفة يديعوت أحرونوت، 11 نوفمبر 2018.
[127] - تيبون، المرجع السابق.
[128] - فيليب بودوسكي، «مسؤول لـ i24NEWS: "البحرين ستكون أول دولة خليجية تقيم علاقات مع إسرائيل"»، i24 News، 20 يونيو 2018، https://www.i24news.tv/en/news/israel/diplomacy-defense/177564-180620-bahrain-doesn-t-viewisrael-as-enemy-will-be-first-gulf-state-to-establish-ties ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
[129] - باراك ديفيد، "ويكيليكس تكشف عن علاقات إسرائيل السرية"، هآرتس، 29 نوفمبر 2010؛ يوئيل جوزانسكي، الممالك العربية في الخليج والإصلاح في الشرق الأوسط، ص 129.
[130] - رون فريدمان، "أول زيارة لوزير إسرائيلي إلى الإمارات العربية المتحدة"، صحيفة جيروزاليم بوست، 18 يناير 2010.
[131] - باراك رافيد، "حصري: إسرائيل ستفتتح أول بعثة دبلوماسية لها في أبوظبي"، هآرتس، 27 نوفمبر 2015.
[132] - المرجع نفسه.
[133] - سيمون هندرسون، "اختراق إسرائيل للخليج"، موجز سياسات معهد واشنطن، 30 نوفمبر 2015، http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/israels-gulf-breakthrough ، آخر دخول 5 يوليو 2019.
[134] - هاجر شيزاف وروري دوناغي، "إسرائيل تتطلع إلى تحسين العلاقات مع الممالك الخليجية بعد اكتساب "موطئ قدم" في الإمارات العربية المتحدة"، ميدل إيست آي، 18 يناير 2016، http://www.middleeasteye.net/news/israel-eyes-improved-gulf-statesrelationship-ties-flourish-uae-895004700 ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
[135] - هندرسون، المرجع السابق.
[136] - رافيد، "حصري: إسرائيل ستفتتح أول بعثة دبلوماسية لها في أبوظبي"، مرجع سابق.
[137] - علي يونس، "إسرائيل ستفتتح مكتباً للطاقة المتجددة في أبوظبي"، الجزيرة الإنجليزية، 27 نوفمبر 2015، http://www.aljazeera.com/news/2015/11/israel-openoffice-renewable-energy-abu-dhabi-151127184424647.html ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
[138] - «الوفد الإسرائيلي يناقش التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بشأن تطوير الطاقة المتجددة»، المكتب الصحفي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، 27 نوفمبر 2015، https://www.irena.org/newsroom/pressreleases/2015/Nov/Israeli-Delegation-Discusses-Cooperation-with-IRENA-on-Advancementof-Renewable-Energy ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
[139] - جون ريد، "إسرائيل كشركة: بطاقة تعريف الأمة تساعدها على تحدي العزلة"، صحيفة فايننشال تايمز، 7 يونيو 2017.
[140] - ديفيد بولوك، "استطلاع رأي جديد يُظهر أن غالبية السعوديين والكويتيين والإماراتيين يرفضون داعش ويؤيدون حل الدولتين مع إسرائيل"، على الرابط التالي: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/new-poll-shows-majority-of-saudiskuwaitis-emiratis-reject-isis-back-two-st ، تاريخ آخر دخول: 5 يوليو 2019
[141] - «الإمارات «عرضت» تمويل الهجوم الإسرائيلي على غزة»، مكتب الدوحة، صحيفة ذا بنينسولا قطر، http://thepeninsulaqatar.com/news/qatar/292061/uae-offered-to-fund-israels-gaza-offensive ، تاريخ آخر دخول 24 فبراير 2016.
[142] - «الإمارات وإسرائيل كالأخوين» - يقول جنرال كبير، ميدل إيست مونيتور، 17 نوفمبر 2017، https://www.middleeastmonitor.com/20171117-uae-and-israel-arelike-brothers-says-senior-general/ ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
[143] - يوري يانوفير، «الإسرائيليون يخاطرون بالتحليق فوق دول معادية لتوفير المال»، صحيفة ذا جيويش برس، 1 مارس 2012، http://www.jewishpress.com/news/breaking-news/to-save-abuck-israelis-risk-flying-through-enemy-countries/2012/03/01/ ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
[144] - ويمكن لأحد المؤلفين أن يشهد على ذلك شخصياً، حيث كان يسافر بانتظام إلى الخليج حاملاً ختماً إسرائيلياً في جواز سفره.
[145] - «ممارسة الأعمال التجارية في إسرائيل: دليل التجارة والتصدير في إسرائيل»، تقرير التجارة والاستثمار لحكومة المملكة المتحدة، 27 مايو 2015، https://www.gov.uk/government/publications/exporting-to-israel/exporting-to-israel ، آخر دخول 5 يوليو 2019.
[146] - الأسئلة الشائعة، سفارة الإمارات العربية المتحدة في هولندا، 2015، http://www.uae-embassy.ae/Embassies/nl/faq's/5148 ، آخر دخول 24 فبراير 2018.
[147] - انظر دان رافيف ويوسي ميلمان، جواسيس ضد هرمجدون، نيويورك: كتب المشرق، 2012، الصفحات من 302 إلى 308.
[148] - قبيل اغتيال المبحوح، حضر وزير البنية التحتية الإسرائيلي السابق، عوزي لاندو، اجتماعاً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) ومقرها أبوظبي، وهي زيارة أثارت انتقادات حادة من إيران للإمارات العربية المتحدة. انظر: «الزعيم الإيراني ينتقد الإمارات بسبب زيارة وزير إسرائيلي»، صحيفة هآرتس، 23 يناير 2010.
[149] - عُقد الاجتماع في 28 سبتمبر 2012، في فندق لويز ريجنسي، نيويورك. انظر: باراك رافيد، «حصري: نتنياهو التقى سرًا بوزير خارجية الإمارات في نيويورك عام 2012»، صحيفة هآرتس، 21 يوليو 2017.

[150] - انظر عاموس هاريل، "تدريب الطيارين الإسرائيليين في الولايات المتحدة مع القوات الجوية الباكستانية والإماراتية"، هآرتس، 1 سبتمبر 2016؛ جيلي كوهين، "القوات الجوية الإسرائيلية تجري تدريبات مشتركة مع الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة وإيطاليا"، هآرتس، 29 مارس 2017؛ "إسرائيل والإمارات تحلقان معًا في تدريب مشترك سنوي في اليونان"، هآرتس، 22 مارس 2018.

[151] - «حصري: إسرائيل استضافت وفداً عسكرياً إماراتياً لمراجعة طائرات إف-35، بحسب مصادر»، i24News، 4 يوليو 2018، https://i24news.tv/en/news/israel/178686–180704-sourcestell-i24news—israel-hosted-uae-military-delegation-toreview-f-35s ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

[152] - يوسي ميلمان، "هل ينبغي لضباط الجيش الإسرائيلي المتقاعدين ممارسة الأعمال التجارية في الدول العربية أم لا؟"، هآرتس، 18 سبتمبر 2008.

[153] - «الإمارات تشتري أسلحة من إسرائيل»، ميدل إيست مونيتور، 5 فبراير 2018، https://www.middleeastmonitor.com/20180205-uae-buying-arms-from-israel/، آخر دخول 5 يوليو 2019.

[154] - «طيران الإمارات «لديها روابط أمنية مع إسرائيل»»، UPI، 27 يناير 2012، http://www.upi.com/Business_News/Security-Industry/2012/01/27/Emirates-has-security-links-with-Israel/73471327687767/، آخر دخول 5 يوليو 2019.

[155] - جوناثان فيرزيجر وبيتر والدمان، "كيف تمارس شركات التكنولوجيا الإسرائيلية أعمالها في المملكة العربية السعودية؟ بهدوء شديد"، بلومبرج نيوز أونلاين، 2 فبراير 2017، https://www.bloomberg.com/news/features/2017–02–02/how-doisrael-s-tech-firms-do-business-in-saudi-arabia-very-quietly ، آخر دخول 5 يوليو 2019.

[156] - روري دوناغي، "عين الصقر: نظام المراقبة المدنية الجماعية الذي نصبته إسرائيل في أبوظبي"، ميدل إيست آي، 28 فبراير 2015، http://www.middleeasteye.net/news/uae-israel-surveillance-2104952769 ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

[157] - هاجر شيزاف وجوناثان جاكوبسون، "كشف النقاب: صناعة التجسس الإلكتروني الإسرائيلية تساعد الديكتاتوريين العالميين في مطاردة المعارضين والمثليين"، هآرتس، 20 أكتوبر 2018.

[158] - المرجع نفسه. انظر أيضًا: ديفيد د. كيركباتريك وعزام أحمد، "اختراق أمير وأمير وصحفي لإبهار عميل"، صحيفة نيويورك تايمز، 31 أغسطس 2018؛ ميهول سريفاستافا، "رؤية الكمبيوتر: كيف يقود جنود إسرائيل السريون نجاحها التكنولوجي"، صحيفة فايننشال تايمز، 20 نوفمبر 2018.

[159] - رونين بيرغمان، "برامج التجسس الإسرائيلية الصنع تصل إلى العالم العربي"، يديعوت أحرانوت، 8 سبتمبر 2016.

[160] - انظر ديمتري أدامسكي، "الأوديسة الإسرائيلية نحو استراتيجيتها الوطنية للأمن السيبراني"، مجلة واشنطن الفصلية، المجلد 40 العدد 2 (2017)، ص 124.

[161] - بنيامين نتنياهو، "أمة الابتكار: العالم في عام 2018"، مجلة الإيكونوميست، ديسمبر 2017.

[162] - «وزير الثقافة الإسرائيلي يزور مسجد الشيخ زايد في أبوظبي»، صحيفة ذا ناشيونال (الإمارات العربية المتحدة)، 29 أكتوبر 2018، https://www.thenational.ae/uae/government/israelicultural-minister-visits-abu-dhabi-s-sheikh-zayedgrand-mosque-1.785540 ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

[163] - يتسحاق غال، "التجارة الإسرائيلية مع أسواق الشرق الأوسط في عام 2011"، اقتصاد الشرق الأوسط، مركز موشيه دايان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، المجلد 22 العدد 1 (2012).

[164]- «تقييم التجارة الإسرائيلية مع جيرانها العرب»، تقرير لمعهد توني بلير للتغيير العالمي / الشرق الأوسط، 14 أغسطس 2018، http://institute.global/insight/middle-east/assessing-israels-trade-its-arabneighbours ، آخر دخول 5 يوليو 2019.

[165] - مايكل فروند، "عضو الكونغرس ينتقد السعوديين بسبب المقاطعة المناهضة لإسرائيل"، صحيفة جيروزاليم بوست، 15 سبتمبر 2011.

[166] - جون ريد، "أمنون شاشوا، رائد الأعمال التقني الإسرائيلي الذي لا يتدخل في شؤون الآخرين"، صحيفة فايننشال تايمز، 17 مارس 2017.

[167] - «رئيس الوزراء نتنياهو في فعالية المنتدى الاقتصادي العالمي التي استضافها فريد زكريا (سي إن إن)»، 21 يناير 2016، http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2016/Pages/PM-Netanyahu-at-the-WEF-event-hosted-by-Fareed-Zakaria-21-Jan-2016.aspx ، آخر دخول 5 يوليو 2019.

[168] - إيتاي زيتلني، "صناعة التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية"، تقرير EY، تل أبيب، يناير 2014، https://ec.europa.eu/assets/jrc/events/20140120-tto-circle/jrc-20140120-tto-circlezetelny.pdf ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

3. هل العلاقات الإسرائيلية السعودية أكثر من مجرد مجموع أجزائها؟

[169] - تركي الفيصل، "اعتراض دولة، خسارة حليف"، صحيفة نيويورك تايمز، 12 سبتمبر 2011.

[170] - إدوارد لوس، "غداء مع صحيفة فايننشال تايمز: الأمير تركي الفيصل"، صحيفة فايننشال تايمز، 14 مارس 2014.

[171] - "إسرائيل والشرق الأوسط: البحث عن أرضية مشتركة: حوار مع صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن فيصل آل سعود والجنرال عاموس يادلين"، صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة، بروكسل، 26 مايو 2014، https://www.youtube.com/watch?v=TOHmgzbh7XA ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019؛ "العائلة المالكة السعودية ترفض دعوة رئيس المخابرات الإسرائيلية السابق لزيارة القدس"، صحيفة جيروزاليم بوست، 26 مايو 2014. رافق يوئيل غوزانسكي يادلين إلى هذا الاجتماع وكان حاضرًا خلال المناقشة التي ترأسها ديفيد إغناتيوس من صحيفة واشنطن بوست.

[172] - نايف بن أحمد آل سعود، "تطور الأمن السعودي وإنفاذ القانون في مجال الاتصالات"، مجلة القوات المشتركة الفصلية، المجلد 65، الربع الثاني (2012)، الصفحات 39-43؛ أمير أورين، "بالنسبة للمملكة العربية السعودية، إسرائيل تتحول من عدو إلى صديق"، هآرتس، 15 أبريل 2012.

[173] - عزيز عليلو، "الوليد بن طلال السعودي يقوم بزيارة رسمية إلى إسرائيل"، أخبار المغرب العالمية، 5 يوليو 2015، http://www.moroccoworldnews.com/2015/07/162534/saudi-arabias-al-waleed-bin-talal-to-pay-official-visit-to-israel/، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

[174] - على الرغم من قلة أعدادهم نسبيًا، يُنظر إلى تحدي القومية الدينية اليمينية في إسرائيل من قِبل البعض على أنه أحد أخطر التحديات الأمنية التي تواجه دولة إسرائيل، لا سيما بسبب رفضهم القاطع لأي تنازلات إقليمية بشأن الأراضي التي يعتبرونها جزءًا من عهد الله مع الشعب اليهودي.

انظر: موتي إنباري، الصهيونية الدينية المسيانية تواجه التنازلات الإقليمية الإسرائيلية، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2012، ص 107-150.

175 - أنوش إحسامي، "المملكة العربية السعودية كقوة إقليمية صاعدة"، المجلة الدولية للمشاهد: المجلة الإيطالية للشؤون الدولية، المجلد 53 العدد 5 (2018)، ص 83.

176 - «كيري يصف موقف جامعة الدول العربية الجديد تجاه السلام بأنه "خطوة كبيرة إلى الأمام"، رويترز، 30 أبريل 2013، http://www.reuters.com/article/us-palestinians-israel-usa-idUSBRE93T16Z20130430 ، آخر دخول 5 يوليو 2019.

177 - ستيفن لي مايرز وجودي رودورين، "كيري يصف خطة الجامعة العربية لإحياء المحادثات مع إسرائيل بأنها "خطوة كبيرة"، صحيفة نيويورك تايمز، 1 مايو 2013.

178 - «إعلان بيروت بشأن مبادرة السلام السعودية - 28 مارس 2002»، وزارة الخارجية الإسرائيلية، 28 مارس 2002، http://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/beirut%20declaration%20on%20saudi%20peace%20initiative%20-%2028-.aspx ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

179 - المرجع نفسه.

180 - رافائيل أهرن، "لماذا تخشى إسرائيل مبادرة السلام العربية إلى هذا الحد؟"، صحيفة تايمز أوف إسرائيل، 8 يونيو 2013.

181 - باراك رافيد، "ليبرمان لكيري: السلام الفلسطيني ميؤوس منه، لكن الشرق الأوسط جاهز لاتفاق إقليمي"، هآرتس، 26 يونيو 2014؛ "لإنقاذ إسرائيل، لابيد يطرح "الانفصال" عن الفلسطينيين"، تايمز أوف إسرائيل، 25 يونيو 2016.

182 - رافائيل أهرن، "حان الوقت للدول العربية أن تعلن عن علاقاتها مع إسرائيل، كما يقول نتنياهو"، صحيفة تايمز أوف إسرائيل، 14 فبراير 2016.

183 - أكيفا إيلدار، "لماذا يجب أن يقلق الإسرائيليون إلغاء قمة جامعة الدول العربية"، 3 مارس 2016، http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/03/marrakesh-arab-leaguesummit-arab-peace-initiative-netanyahu.html#ixzz450ob1eUv ، آخر زيارة 5 يوليو 2019.

184 - «المغرب "يلغي" قمة جامعة الدول العربية: عديمة الفائدة ونفاق»، صحيفة ذا نيو أراب، 20 فبراير 2016، https://www.alaraby.co.uk/english/news/2016/2/20/moroccocancels-arab-league-summit-useless-and-hypocritical ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

185 - «برقية السفارة الأمريكية: الملك السعودي يحث الولايات المتحدة على شن ضربة على إيران»، صحيفة الغارديان، 28 نوفمبر 2010.

186 - رون بن يشاي، "حرب استقلال المملكة العربية السعودية"، يديعوت أحرانوت، 17 ديسمبر 2015.

187 - إريكا سولومون وسيميون كير، "السعودية تضغط على اقتصاد لبنان"، صحيفة فايننشال تايمز، 8 مارس 2016.

188 - دانيال بايمان، "حرب اليمن الكارثية"، مجلة البقاء، المجلد 60 العدد 5 (2018)، الصفحات 141-158.

189 - أحمد ملحم، "لماذا تغضب السلطة الفلسطينية من عرض إيران للمساعدة؟"، المونيتور، 9 مارس 2016، http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/03/iran-aid-palestinian-victims-intifada-anger-pa.html ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019. تشير انتفاضة "القدس" إلى سلسلة من الهجمات بالسكاكين، فضلاً عن استخدام المركبات ضد المدنيين الإسرائيليين وأفراد الأمن خلال شتاء 2015-2016.

190 - جاك مور، "إيران توقف المساعدات المالية لحماس في غزة، مزاعم رسمية"، مجلة نيوزويك، 28 يوليو 2015، http://europe.newsweek.com/iran-ceases-financial-aid-hamasgaza-official-claims-330889 ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

191 - سيميون كير، "محمد بن نايف، رجل سعودي قوي في صراع على السلطة"، صحيفة فايننشال تايمز، 8 يناير 2016.

192 - أندي كريتشلو، "الصراع على السلطة وراء ليلة السكاكين الطويلة السعودية"، صحيفة ديلي تلغراف، 11 نوفمبر 2017؛ احتشامي، "المملكة العربية السعودية كقوة إقليمية صاعدة"، ص 88-92.

193 - يوئيل غوزانسكي، "الدولة الإسلامية ضد الدولة السعودية"، في يورام شفايتزر وعمر إلياف (محرران)، الدولة الإسلامية: ما مدى قابليتها للاستمرار؟، تل أبيب: INSS، 2016، ص 173-179.

194 - كليفورد كراوس، "أسعار النفط: ما الذي يقف وراء الانخفاض؟ الاقتصاد البسيط"، صحيفة نيويورك تايمز، 13 يناير 2015.

195 - يوئيل غوزانسكي وإيريز ستريم، "المملكة العربية السعودية: تراكم التحديات الداخلية والخارجية"، INSS Insight، العدد: 768، نوفمبر 2015، https://www.inss.org.il/publication/saudi-arabia-a-buildup-of-internal-and-externalchallenges/ ، آخر وصول 5 يوليو 2019.

196 - سيميون كير وأنجلي رافال، "مقتل خاشقجي يدين الخطة السعودية الضخمة بالتأخير"، الفايننشال تايمز، 12 ديسمبر 2018.

197 - للاطلاع على خلفية تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن، انظر جيني هيل، اليمن يصمد: الحرب الأهلية، المغامرة السعودية ومستقبل الجزيرة العربية، هيرست: لندن، 2017، ص 391.

198 - أنتوني إتش. كوردسمان، "الحرب في اليمن: خيارات صعبة في حرب صعبة"، تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 9 مايو 2017، ص 1-7، https://www.csis.org/analysis/war-yemen-hard-choiceshard-war ، آخر وصول 5 يوليو 2019.

199 - بيل ترو، "الملايين يتضورون جوعاً بينما تمزق القنابل السعودية اليمن"، صحيفة التايمز، 27 أكتوبر 2016؛ ناصر السقاف وأندرو إنجلاند، "عالقون في تبادل إطلاق النار"، صحيفة فايننشال تايمز، 12 يناير 2018؛ بايمان، "حرب اليمن الكارثية"، ص 143-148.

200 - بيتر سالزبوري، اليمن: الفوضى الوطنية، النظام المحلي، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية، 2017، ص 9-23؛ إليزابيث كيندال، "التطرف الجهادي المعاصر في اليمن: كيف يتطور التهديد؟"، معهد الشرق الأوسط، ورقة سياسات 2018، العدد 7، يوليو 2018، ص 1-10.

201 - جيرالد فيرشتاين، "هل هناك مخرج من الصراع اليمني؟ ولماذا هو مهم؟"، بريزم، المجلد 7 العدد 1 (2017)، الصفحات 16-31.

202 - دور جولد، "التحديات والفرص الإقليمية: وجهة نظر المملكة العربية السعودية وإسرائيل"، مجلس العلاقات الخارجية، 4 يونيو 2015، https://www.cfr.org/event/regional-challenges-and-opportunities-view-saudi-arabia-and-israel-0 ، آخر دخول 5 يوليو 2019.

203 - شيمنيت مئير، "علاقات إسرائيل مع العالم العربي لا تستدعي الحماس"، يديعوت أحرونوت، 26 نوفمبر 2018.

204 - عاموس هاريل ويارديين ميخائيلي، "هل ستفشل جريمة قتل خاشقجي التقارب السعودي الإسرائيلي؟"، هآرتس، 17 أبريل 2019.

[205] - نوا لاندو وروبيترز، "نتنياهو: الأحداث في قنصلية إسطنبول "مروعة"، ولكن يجب الحفاظ على الاستقرار السعودي"، هآرتس، 2 نوفمبر 2018.
[206] - شيمي شاليف، "دفاع إسرائيل عن السعودية بقبة حديدية يهدف إلى تجنب انهيار استراتيجية ترامب ونتنياهو بأكملها في الشرق الأوسط"، هآرتس، 22 نوفمبر 2018.
[207] - «الولايات المتحدة تحجب بيان مجلس الأمن الدولي بشأن استخدام إسرائيل للقوة في يوم الأرض»، الجزيرة الإنجليزية، 1 أبريل 2018، https://www.aljazeera.com/news/2018/04/blocks-unsc-statementisrael-force-land-day-180401054016894.html ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
[208] - للحصول على سرد مفصل (وإن كان مثيرًا للجدل) للعلاقة بين نتنياهو وإدارة ترامب وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، انظر آدم إنتوس، "النظام العالمي الجديد لدونالد ترامب"، مجلة نيويوركر، 18 يونيو 2018، https://www.newyorker.com/magazine/2018/06/18/donald-trumps-new-world-order ، آخر دخول 5 يوليو 2019.
[209] - ديفيد د. كيركباتريك، بن هوبارد، مارك لاندلر ومارك مازيتي، "استمالة جاريد كوشنر: كيف حصل السعوديون على صديق في البيت الأبيض"، صحيفة نيويورك تايمز، 8 ديسمبر 2018.
[210] - ستيج ستينسلي، "نهاية وحدة النخبة واستقرار المملكة العربية السعودية"، مجلة واشنطن الفصلية، المجلد 41 العدد 4 (2018)، الصفحات 68-73.
[211] - عاموس هاريل، "الانسحاب من سوريا: إسرائيل تُترك مع وعود روسية كاذبة ورئيس أمريكي متقلب المزاج"، هآرتس، 23 ديسمبر 2018.
[212] - إيلي بوده، "السعودية وإسرائيل: من السرية إلى المشاركة العامة، 1948-2018"، مجلة الشرق الأوسط، المجلد 72 العدد 4 (2018)، ص 585.

4. مبيعات الأسلحة والمسألة النووية

[213] - للاطلاع على وجهتي نظر متعارضتين حول الاتفاق النووي نفسه، انظر: مارك فيتزباتريك، "إيران: صفقة جيدة"، مجلة سرفايفل، المجلد 57، العدد 5 (2015)، الصفحات 47-52؛ توماس سي. مور، "إيران: عدم الانتشار النووي في الظل"، مجلة سرفايفل، المجلد 57، العدد 5 (2015)، الصفحات 53-58.
[214] - جوليان بورجر، وسعيد كمالي دهقان، وأوليفر هولمز، "الاتفاق الإيراني: ترامب ينفصل عن الحلفاء الأوروبيين بسبب اتفاق نووي "فظيع ومن جانب واحد"، صحيفة الغارديان، 9 مايو 2018.
[215] - للاطلاع على النص الكامل لخطاب نتنياهو أمام الكونغرس، بتاريخ 3 مارس 2015، انظر https://www.washingtonpost.com/gdpr-consent/?destination=%2fnews%2fpostpolitics%2fwp%2f2015%2f03%2f03%2ffull-text-netanyahusaddress-tocongress%2f%3f&utm_term=.747a03727fc8 ، آخر دخول بتاريخ 5 يوليو 2019.
[216] - انظر إلى تعليقات المدير السابق للموساد، إفرايم هاليفي، خلال حلقة نقاش مع ولي العهد تركي الفيصل. انظر: «التحديات والفرص الأمنية المشتركة»، منتدى السياسة الإسرائيلية، نيويورك، 23 أكتوبر 2017، https://www.youtube.com/watch?v=RXM-atXc-QkA، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019؛ روبن رايت، «بينما يحاول ترامب إفشال الاتفاق النووي الإيراني، جاسوس إسرائيلي سابق يضغط لإنقاذه»، مجلة نيويوركر، 5 أكتوبر 2017. وقد كان هاليفي صريحًا بشكل خاص في انتقاده لحكومات نتنياهو المتعاقبة ونهجه في الدبلوماسية الدولية. انظر: دالي كاربل، «رئيس سابق لجهاز المخابرات يدعو الإسرائيليين إلى الثورة»، صحيفة هآرتس، 1 أكتوبر 2016.
[217] - باراك ديفيد، عاموس هاريل، حاييم ليفينسون وأمير تابون، "نتنياهو على خلاف مع القيادة العسكرية والاستخباراتية الإسرائيلية حول ما إذا كان ينبغي الضغط على ترامب لإلغاء الاتفاق النووي الإيراني"، هآرتس، 16 سبتمبر 2017.
[218] - يوآف زيتون، "وزير الدفاع يلمح إلى التعاون مع ممالك الخليج"، يديعوت أحرونوت، 5 مارس 2016.
[219] - رونين بيرغمان، "الخداع النووي الإيراني الكبير"، يديعوت أحرانوت، 11 ديسمبر 2018.
[220] - يوئيل غوزانسكي وأزرييل بيرمانت، "أفضل الأسوأ: لماذا يدعم أعداء إيران الاتفاق النووي"، الشؤون الخارجية، 13 أغسطس 2015، https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2015–08–13/best-worst ، آخر وصول 5 يوليو 2019.
[221] - محمد المنشاوي، "العرب مفتونون باللوبي الإسرائيلي"، الأهرام أونلاين، 10 أبريل 2014، http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/98578/Opinion/The-Arabs-smitten-by-the-Israeli-lobby.aspx ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
[222] - إسرائيل زيف، "التهديد الإيراني الحقيقي"، يديعوت أحرانوت، 16 يوليو 2015. انظر أيضًا المقابلة مع وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون في دير شبيغل؛ رونين بيرغمان وهولغر ستارك، "لا يمكننا بأي حال من الأحوال التسامح مع إيران تمتلك أسلحة نووية"، شبيغل أونلاين، 8 يوليو 2015، http://www.spiegel.de/international/world/israelidefense-minister-moshe-yaalon-critizes-iran-deal-a-1047260-druck.html ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019؛ يارون فريدمان، "حزب الله اليمني: المشكلة السعودية الإسرائيلية"، يديعوت أحرانوت، 18 أكتوبر 2016.
[223] - «خطاب نتنياهو في المؤتمر يحظى بالإشادة في السعودية، والسخرية في الغرب»، هآرتس، 4 مارس 2015.
[224] - للاطلاع على أدقّ تفاصيل استعدادات إسرائيل لمهاجمة إيران حتى الآن، يُرجى مراجعة: دانيال سوبلمان، «كبح جماح حليف: إسرائيل والولايات المتحدة والبرنامج النووي الإيراني 2011-2012»، مجلة تكساس للأمن القومي، المجلد 1، العدد 4 (2018)، الصفحات 11-38. انظر أيضًا: إيهود باراك، بلدي: القتال من أجل إسرائيل، البحث عن السلام، لندن: ماكميلان، 2018، الصفحات 428-436. كان باراك وزيرًا للدفاع في حكومة نتنياهو الائتلافية، ومؤيدًا قويًا لشنّ ضربة استباقية ضد إيران.
[225] - سارة بيزرائيلي، "الحوار السعودي الإسرائيلي: ما الذي ينتظرنا؟"، التقييم الاستراتيجي (معهد دراسات الأمن القومي)، المجلد 10 العدد 2 (2007)، ص 69.
[226] - أنشيل فايفر، "رئيس الموساد زار السعودية لإجراء محادثات حول إيران"، هآرتس، 26 يوليو 2010.
[227] - عارض العديد من المسؤولين في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية شنّ ضربة على إيران دون تنسيق كامل مع الولايات المتحدة، لاعتقاد البعض أن الاتفاق النووي مع إيران يصبّ في مصلحة إسرائيل. (مقابلة أجراها المؤلف مع السفير إفرايم هاليفي، رامات أفيف، 1 أغسطس 2013. انظر أيضًا: كلايف جونز، "الترابط الأمني الإسرائيلي كضبط استراتيجي: حالة إيران 2009-2013"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد 41، العددان 1-2 (2018)، الصفحات 160-180).

[228] - جيلي كوهين، "جانتس وديمبسي يناقشان التعاون الأمني بين إسرائيل وممالك الخليج"، هآرتس، 31 مارس 2014.
[229] - أنشيل فايفر، "رئيس الموساد زار السعودية لإجراء محادثات حول إيران"، هآرتس، 26 يوليو 2010.
[230] - باراك رافيد، "ويكيليكس تكشف النقاب عن علاقات إسرائيل السرية مع الخليج"، هآرتس، 29 نوفمبر 2010.
[231] - «رئيس الوزراء نتنياهو في افتتاح الدورة الشتوية للكنيست»، وزارة الخارجية الإسرائيلية، 27 أكتوبر 2014، http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2014/Pages/PM-Netanyahu's-remarks-at-the-opening-of-the-Knessetwinter-session-27-October-2014.aspx ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
[232] - ماثيو كامينسكي، "الأمير الوليد بن طلال: حليف قلق بشأن التراجع الأمريكي"، صحيفة وول ستريت جورنال، 22 نوفمبر 2013.
[233] - «تقرير فارس: رئيس المخابرات السعودية يلتقي بنظيره الإسرائيلي»، صحيفة جيروزاليم بوست، 8 ديسمبر 2013. كما سلّط سفير إسرائيل السابق لدى مصر، تسفي مازيل، الضوء على العلاقات الاستخباراتية المتنامية بين إسرائيل ودول الخليج الملكية، والتي نشأت بسبب مخاوفهم المشتركة بشأن إيران، وبالأخص جماعة الإخوان المسلمين. انظر: كريستيان كوتس أولريشسن، «إسرائيل ودول الخليج العربية الملكية: محركات التغيير واتجاهاته»، مركز دراسات الشرق الأوسط/معهد بيكر للسياسات العامة بجامعة رايس (سبتمبر 2016)، ص 7.
[234] - بيتر د. ويزمان وآخرون، "اتجاهات عمليات نقل الأسلحة الدولية، 2017"، صحيفة حقائق معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، مارس 2018، ص 6.
[235] - انظر ياهيل أرنون ويؤيل غوزانسكي، "سباق تسلح تقليدي"، نشرة INSS Insight رقم 1074، 11 يوليو 2018. وللاطلاع على نظرة عامة مفصلة حول الإنفاق على الأسلحة في الخليج منذ عام 2011، انظر ديفيد ب. روبرتس، "القوات المسلحة لدول الخليج الملكية على مفترق طرق"، دراسات IFRI التركيز الاستراتيجي رقم 80، 4 مايو 2018، https://www.ifri.org/en/publications/etudes-de-lifri/focus-strategique/gulf-monarchies-armed-forces-crossroads ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
[236] - يعقوب كاتز وأمير بوهبوت، سحرة الأسلحة: كيف أصبحت إسرائيل قوة عسكرية عظمى عالية التقنية، نيويورك: مطبعة سانت مارتن، 2017، ص 296.
[237] - شارون واينبرغر، "الصين قد فازت بالفعل في حرب الطائرات بدون طيار"، مجلة السياسة الخارجية، 10 مايو 2018.
[238] - «السعودية تهدد بعمل عسكري إذا نشرت قطر صواريخ مضادة للطائرات: تقرير»، رويترز، 2 يونيو 2018.
[239] - جيريمي بيني، "قطر تستعرض صواريخ باليستية صينية"، مجلة جينز ديفنس ويكلي، 20 ديسمبر 2017.
[240] - باربرا أوبال-روما، "ترامب قد يسمح للإمارات بشراء طائرات إف-35"، أخبار الدفاع، 4 نوفمبر 2017؛ "إسبرطة الخليج الصغيرة: الإمارات العربية المتحدة الطموحة"، مجلة الإيكونوميست، 6 أبريل 2017.
[241] - توماس سانكارا، "صفقة أسلحة أمريكية مع إسرائيل ودولتين عربيتين باتت وشيكة"، صحيفة نيويورك تايمز، 19 أبريل 2013.
[242] - باراك ديفيد وحاييم ليفينسون، "الدول العربية لن تطالب بالتصويت على الأسلحة النووية الإسرائيلية في مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبتمبر"، هآرتس، 18 أغسطس 2016.
[243] - فيكتور كاتان، "وراء الضجة المبالغ فيها حول "التقارب" الإسرائيلي السعودي، إسرائيل تحدد ثمن امتلاك الرياض للأسلحة النووية"، هآرتس، 14 فبراير 2018؛ تسفي باريل، "البرنامج النووي الإيراني؟ ترامب وإسرائيل سيضطران قريباً للقلق بشأن السعوديين أيضاً"، هآرتس، 25 مارس 2018.
[244] - يوئيل غوزانسكي، "التطوير النووي في شبه الجزيرة العربية: الإمارات العربية المتحدة - نذير لما سيأتي؟"، ملاحظات تل أبيب، المجلد 12 العدد 8 (2018)، الصفحات 1-3.
[245] - كارول نخلة، "مستقبل الطاقة النووية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 28 يناير 2016، http://carnegie-mec.org/2016/01/28/nuclear-energy-s-future-in-middle-east-and-north-africapub-62562 ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
[246] - «أمير يفشل في الإبهار»، مجلة الإيكونوميست، 22 ديسمبر 2018، ص 81-82.
[247] - نخلة، المرجع السابق.
[248] - «استطلاع رأي وطني يُظهر دعماً قوياً لبرنامج الطاقة النووية السلمية في الإمارات»، مؤسسة الإمارات للطاقة النووية، 20 يونيو 2018، https://www.enec.gov.ae/news/latest-news/national-poll-shows-strong-supportfor-uae-peaceful-nuclear-energy-program /، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
[249] - تتوفر وثيقة السياسة النووية على الرابط التالي: https://www.uae-embassy.org/sites/default/files/UAE_Policy_Peaceful_Nuclear_Energy_English.pdf ، وقد تم الوصول إليها آخر مرة في 5 يوليو 2019.
[250] - تشارلز دبليو دان، "الصورة النووية للشرق الأوسط: برامج سلمية أم لا، سبب للقلق"، المركز العربي واشنطن العاصمة، 2 فبراير 2018، http://arabcenterdc.org/policy_analyses/the-middle-east-nuclearpicture-peaceful-programs-or-not-cause-for-concern /، آخر دخول 5 يوليو 2019.
[251] - ماري لومي، "الجوانب الاقتصادية والمكانة لبرنامج أبوظبي النووي"، في مهران كامرافا (محرر)، المسألة النووية في الشرق الأوسط، لندن: هيرست، 2012، ص 127.
[252] - المرجع نفسه، الصفحات 135-136.
[253] - سكوت ساغان، «لماذا تبني الدول أسلحة نووية؟: ثلاثة نماذج في البحث عن قنبلة»، الأمن الدولي، المجلد 21، العدد 3 (1997/1996)، الصفحات 73-76. للاطلاع على انهيار الأمن الإقليمي، انظر: أنوش إحسامي، «تراجع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من المنافسة المهيمنة إلى التفتت الإقليمي»، ورقة بحثية غير منشورة، جامعة دورهام، 2017.
[254] - «تزايد شعبية الطاقة النووية يجلب معه جدلاً سياسياً»، أخبار دول الخليج، المجلد 42 العدد 1055، 8 مارس 2018، ص 10.
[255] - لتحليل مفصل لحزم الإمارات العربية المتحدة الجديد في الشؤون الخارجية، انظر أندرو إنجلاند وسيميون كير، "استعراض للقوة"، صحيفة فايننشال تايمز، 25 أكتوبر 2017؛ ديفيد روبرتس، "القوات المسلحة لدول الخليج الملكية على مفترق الطرق"، دراسات الاتحاد الدولي لدراسات العلاقات الدولية الاستراتيجية، العدد 80، 4 مايو 2018، https://www.ifri.org/en/publications/etudes-de-lifri/focus-strategique/gulf-monarchiesarmed-forces-crossroads ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019، الصفحات 23-28.
[256] - ورد في غوزانسكي، المرجع السابق، ص 2.
[257] - لومي، المرجع السابق، ص 156.

258 - شاؤول شاي، "الدول العربية السنية تتجه نحو الأسلحة النووية"، منشورات معهد السياسة والاستراتيجية/مركز هرتسليا متعدد التخصصات، فبراير 2018، https://www.idc.ac.il/he/research/ips/Documents/1/Nuclear-main.pdf ، تاريخ آخر وصول 4 يوليو 2019.

259 - «مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، الرؤية: استدامة الطاقة للأجيال القادمة»، حكومة المملكة العربية السعودية، http://www.kacare.gov.sa/en/?page_id=84 ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

260 - جلادا لاهن وبول ستيفنز، حرق النفط للحفاظ على البرودة: أزمة الطاقة الخفية في المملكة العربية السعودية، لندن: تشاتام هاوس/المعهد الملكي للشؤون الدولية، 2011، ص 1-33.

261 - ورد في يوئيل جوزانسكي، "المملكة العربية السعودية: السير على الطريق النووي"، التقييم الاستراتيجي، المجلد 21 العدد 2 (2018)، ص 76.

262 - نيكولاس ل. ميلر وتريستان أ. فولبي، "الصادرات النووية الجيوستراتيجية: التنافس على النفوذ في المملكة العربية السعودية"، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 7 فبراير 2018، http://carnegieendowment.org/2018/02/07/geostrategic-nuclear-exports-competition-forinfluence-in-saudi-arabia-pub-75472 ، آخر وصول 5 يوليو 2019.

263 - "لماذا قد يخالف ترامب قواعد الأمن النووي لمساعدة المملكة العربية السعودية في بناء مفاعلات في الصحراء"، صحيفة واشنطن بوست، 19 فبراير 2018.

264 - فيكتور جيلينسكي وهنري سوكولسكي، "لا تمنحوا السعودية طريقًا سهلاً للحصول على الأسلحة النووية"، فورين بوليسي، 1 مارس 2018، https://foreignpolicy.com/2018/03/01/dontgive-saudi-arabia-an-easy-path-to-nukes /، آخر وصول 5 يوليو 2019.

265 - أمير تيبون، "سباق التسلح الإقليمي": أعضاء الكونجرس الأمريكيون يريدون من ترامب تقديم تقرير عن طموحات السعودية النووية"، هآرتس، 3 أكتوبر 2018.

266 - إد كروكس، "الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تتحركان ببطء نحو اتفاق نووي"، صحيفة فايننشال تايمز، 14 مارس 2019.

267 - باريل، المرجع السابق.

268 - «إسرائيل واثقة من الحماية الأمريكية في أي صفقة للطاقة النووية السعودية»، هآرتس، 27 يونيو 2018.

269 - فيكتور كاتان، "وراء الضجة المبالغ فيها حول "التقارب" الإسرائيلي السعودي، إسرائيل تحدد ثمن امتلاك الرياض للأسلحة النووية"، هآرتس، 14 فبراير 2018.

270 - للاطلاع على تفاصيل الهجوم على المفاعل النووي العراقي، انظر: عاموس بيرلموتر، ومايكل آي. هاندل، وأوري بار-يوسف، دقيقتان فوق بغداد، أبينغدون: فرانك كاس، 2003؛ رافائيل أوفيك، «عملية أوبرا: معلومات استخباراتية من وراء الكواليس»، إسرائيل ديفنس، 4 سبتمبر 2015، https://www.israeldefense.co.il/en/content/operation-opera-intelligence-behind-scenes ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019. أما بخصوص الهجوم في سوريا، فانظر: عاموس هاريل وألوف بن، «لم يعد سراً: كيف دمرت إسرائيل المفاعل النووي السوري»، هآرتس، 23 مارس 2018.

5. حدود التواطؤ: الحرب الأهلية السورية

271 - تتباين المصادر في تحديد الأرقام الدقيقة، ولا تشمل دائمًا ضحايا الهجمات الإرهابية/المسلحة أو الغارات الإسرائيلية. ومع ذلك، تشير التقديرات، حتى وقت كتابة هذا التقرير، إلى مقتل نحو 91 ألف عربي وأقل من 25 ألف إسرائيلي في ست حروب رئيسية. وتتفاوت أيضًا أعداد القتلى في سوريا، لكن التقديرات تتراوح بين 369 ألفًا و560 ألفًا. ولا يشمل أي من الرقمين الجرحى أو النازحين. للاطلاع على إحصاءات الصراع العربي الإسرائيلي، يُرجى زيارة الرابط التالي: https://www.jewishvirtuallibrary.org/total-casualties-arab-israeliconflict (آخر زيارة بتاريخ 5 يوليو 2019). أما بالنسبة لإحصاءات سوريا، فيُرجى الاطلاع على مقال ميغان سبيشيا، "كيف يضيع إجمالي عدد القتلى في سوريا في غمرة الحرب"، صحيفة نيويورك تايمز، 13 أبريل 2018.

272 - ماثيو روزنبرغ، "في تراجع، أوباما يقول إن الجنود الأمريكيين سيبقون في أفغانستان حتى عام 2017"، صحيفة نيويورك تايمز، 16 أكتوبر 2015.

273 - «رئيس الوزراء نتنياهو في فعالية المنتدى الاقتصادي العالمي التي استضافها فريد زكريا (سي إن إن)»، دافوس، 21 يناير 2016، http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2016/Pages/PM-Netanyahuat-the-WEF-event-hosted-by-Fareed-Zakaria-21-Jan-2016.aspx ، آخر دخول 5 يوليو 2019.

274 - محمد المنشاوي، "العرب مفتونون باللوبي الإسرائيلي"، الأهرام أونلاين، 10 أبريل 2014، http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/98578/Opinion/The-Arabs-smitten-by-the-Israeli-lobby.aspx ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

275 - عوديد إران، "هل ستؤدي التغييرات في الرياض إلى حقبة جديدة في العلاقات الإسرائيلية السعودية؟"، يديعوت أحرونوت، 10 نوفمبر 2017.

276 - دان ويليامز، "إسرائيل تقول إنها على وشك إقامة علاقات جديدة في جميع أنحاء العالم العربي"، رويترز، 14 أبريل 2014، http://uk.reuters.com/article/uk-israel-arab-ties-idUKBREA3D0TT20140414 ، آخر دخول 5 يوليو 2019.

277 - المرجع نفسه.

278 - أيليت شاني، "إسرائيل تطلق النار على قدمها بإعلان علاقاتها مع السعودية، خبير يحذر"، هآرتس، 30 نوفمبر 2017؛ "شتاينتس يكشف عن اتصالات سرية مع السعودية"، يديعوت أحرانوت، 20 نوفمبر 2017.

279 - هيلين كوبر، "تقارب المصالح قد يؤدي إلى التعاون بين إسرائيل ودول الخليج"، صحيفة نيويورك تايمز، 31 مارس 2014.

280 - «مجموعة مختارة من العمليات العسكرية التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية»، مجلة دابق العدد 12، مركز الحياة الإعلامي، 2015، http://www.clarionproject.org/docs/islamic-state-isis-isil-dabiq-magazine-issue-12-just-terror.pdf ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

281 - دانيال ج. روث، "جهادي من داعش يتحدث العبرية يهدد إسرائيل واليهود في جميع أنحاء العالم في فيديو جديد"، صحيفة جيروزاليم بوست، 23 أكتوبر 2015.

282 - يورغن تودنهوفر، «تقرير خاص: خلف خطوط العدو مع داعش: "نخشى جيش الدفاع الإسرائيلي"». 27 ديسمبر 2015، http://www.jewishnews.co.uk/special%E2%80%88reportbehind-enemy-lines-with-isis-we-fear-the-idf/، تاريخ آخر دخول 4 يوليو 2019.

283 - أنشيل فايفر، "عمان تحذر: الجهاديون يختطفون الثورة السورية، وقد يستهدفون إسرائيل والأردن بعد ذلك"، هآرتس، 20 ديسمبر 2012.
284 - إيتامار رابينوفيتش، وجهة نظر إسرائيل بشأن الأزمة السورية، ورقة تحليلية رقم 28، مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط/مؤسسة بروكينغز، 26 نوفمبر 2012، https://www.brookings.edu/research/israels-view-of-thesyrian-crisis /، آخر وصول 5 يوليو 2019، ص 1-14.
285 - جيلي كوهين، "جيش الدفاع الإسرائيلي يعزز الأمن على طول السياج الحدودي مع سوريا"، هآرتس، 14 سبتمبر 2012.
286 - جوناثان ليس، «رئيس المخابرات في جيش الدفاع الإسرائيلي: سقوط نظام الأسد مسألة وقت فقط»، هآرتس، 17 يوليو 2012؛ باراك رافيد، «إسرائيل تهاجم هدفًا على الحدود السورية اللبنانية، بحسب مصادر غربية»، هآرتس، 30 يناير 2013؛ ليلاخ شوفال ودانيال سيروتي، «قائد القوات الجوية الإسرائيلية: نحن مستعدون للتعامل مع الأسلحة الكيميائية السورية»، إسرائيل هيوم، 20 ديسمبر 2012.
287 - تسفي بارئيل، «باعترافها بالهجوم الإسرائيلي، غيّرت حزب الله قواعد اللعبة»، هآرتس، 27 فبراير 2014. سمح الجيش الإسرائيلي لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بتسليط الضوء على نوع الدعم الطبي الذي تقدمه المستشفيات الإسرائيلية للاجئين السوريين الجرحى والمصابين بصدمات نفسية والذين أنقذتهم القوات الإسرائيلية على طول الحدود. انظر «الفيلم الوثائقي: داخل المستشفى الإسرائيلي»، إذاعة بي بي سي العالمية، 29 مايو 2017، https://www.bbc.co.uk/programmes/p0531xq7 ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
288 - شيرا فرينكل وهيو تومليسون، "دبابات إسرائيلية تطلق تحذيراً في سوريا بعد 40 عاماً من الصمت المقلق"، صحيفة التايمز، 12 نوفمبر 2012.
289 - عاموس هاريل، "موت الجنرال الإيراني يعيد طهران إلى قلب الصراع الإسرائيلي مع حزب الله"، هآرتس، 19 يناير 2015.
290 - أليكس فيشمان، "قتل ثلاثة طيور بحجر واحد"، يديعوت أحرونوت، 21 يناير 2015.
291 - تسفي باريل، "باعترافه بالهجوم الإسرائيلي، غيّر حزب الله القواعد"، هآرتس، 27 فبراير 2014؛ "حزب الله يهدد بمهاجمة إسرائيل رداً على الضربة الحدودية السورية"، هآرتس، 26 فبراير 2014.
292 - خافتة لكنها ليست صامتة تمامًا. يُعتقد أن حزب الله كان وراء الهجوم الانتحاري الذي استهدف حافلة تقل سياحًا إسرائيليين في بورغاس، بلغاريا، عام 2012؛ وقد أطلق طائراته المسيّرة فوق إسرائيل، وفي عام 2012، ألقت المخابرات الإسرائيلية (الشاباك) القبض على أربعة عشر عربيًا إسرائيليًا وُجهت إليهم لاحقًا تهمة تهريب عبوات ناسفة إلى إسرائيل من لبنان بتحريض من حزب الله. انظر: عاموس هاريل، "لماذا هاجمت إسرائيل سوريا الآن ولماذا اعترف السوريون بذلك؟"، هآرتس، 1 فبراير 2013.
293 - «اعترضت المخابرات الإسرائيلية حديث النظام السوري عن الهجوم»، صحيفة الغارديان، 28 أغسطس 2013.
294 - ميشيل نيكولز، "السعودية ترفض مقعدًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مما يمهد الطريق للأردن"، رويترز، 12 نوفمبر 2013، http://www.reuters.com/article/us-un-saudi-jordanidUSBRE9AB14720131112 ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
295 - «رئيس الوزراء نتنياهو في افتتاح الدورة الشتوية للكنيست»، وزارة الخارجية الإسرائيلية، 27 أكتوبر 2014، http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2014/Pages/PM-Netanyahu's-remarks-at-the-opening-of-the-Knesset-winter-session-27-October-2014.aspx ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
296 - تحميل أوسمو، "وزير الدفاع يقول للصحيفة: إذا ضربت إيران تل أبيب، فسنضرب طهران"، يديعوت أحرونوت، 27 أبريل 2018.
297 - أليكس فيشمان، "مقابلة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي مع السعودية: بادرة من الرياض"، يديعوت أحرانوت، 19 نوفمبر 2017؛ جوناثان ليس، "عندما تحتاج القدس إلى التحدث مع الرياض: هذه الصحيفة السعودية هي قناة إسرائيل الخلفية إلى العالم العربي"، هآرتس، 16 نوفمبر 2017؛ عاموس هاريل، "رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يُجري مقابلة غير مسبوقة مع وسائل الإعلام السعودية: "مستعد لمشاركة معلومات استخباراتية عن إيران"، هآرتس، 16 نوفمبر 2017.
298 - دانيال ب. شابيرو، "هل تدفع السعودية إسرائيل إلى الحرب مع حزب الله وإيران؟"، هآرتس، 7 نوفمبر 2017؛ مقابلة المؤلف مع دان شابيرو، تل أبيب، 22 مارس 2018.
299 - عاموس هاريل، "السعودية تفتح جبهة جديدة ضد إيران وتريد من إسرائيل أن تقوم بأعمالها القذرة"، هآرتس، 9 نوفمبر 2017.
300 - للاطلاع على علاقة الردع بين إسرائيل وحزب الله، انظر دانيال سوبلمان، "التعلم من أجل الردع: فشل الردع ونجاحه في الصراع الإسرائيلي-حزب الله، 2006-2016"، الأمن الدولي، المجلد 41 العدد 3 (17/2016)، الصفحات 151-196.
301 - انظر على سبيل المثال شيرا فرينكل ومارتن فليتشر، "غارة جوية إسرائيلية تدمر قافلة سورية "تنقل أسلحة عالية التقنية إلى حزب الله""، صحيفة التايمز، 31 يناير 2013.
302 - عاموس هاريل، "الهجوم في سوريا: سياسة إسرائيل الغامضة تقترب من نهايتها"، هآرتس، 27 أبريل 2017؛ "الضربات الإسرائيلية داخل سوريا تتسارع وتيرتها في حرب بالوكالة"، يديعوت أحرانوت، 27 أبريل 2017.
303 - "إيران: الإسرائيليون والسعوديون ينسقون بشأن قضايا معينة في المنطقة"، صحيفة جيروزاليم بوست، 7 مارس 2017.
304 - يُزعم أن هذا يشمل تدريب روسيا لوحدات حزب الله على أنظمة صواريخ متطورة، بما في ذلك صاروخ أرض-جو SA-22 وصاروخ ياخونت أرض-بحر الذي يمكنه ضرب منصات الغاز الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط. انظر: رافائيل د. ماركوس، حرب إسرائيل الطويلة مع حزب الله، واشنطن العاصمة: مطبعة جامعة جورج تاون، 2018، ص 269-270. للاطلاع على التنسيق العسكري الروسي الإسرائيلي، انظر: تسفي بارئيل، "زحف إسرائيل البطيء إلى الحرب الأهلية السورية"، هآرتس، 23 يونيو 2017.
305 - عاموس هاريل، "ترامب وبوتين هما الهدفان الحقيقيان للضربة الإسرائيلية المزعومة في سوريا"، هآرتس، 7 سبتمبر 2017.
306 - أوليفر هولمز، "إسرائيل ترد بعد أن أطلقت إيران "20 صاروخاً" على الجيش في مرتفعات الجولان المحتلة"، صحيفة الغارديان، 10 مايو 2018.
307 - «إصابة طيارين إسرائيليين بعد إسقاط طائرة إف-16 خلال غارة انتقامية في سوريا»، يديعوت أحرانوت، 10 فبراير 2018؛ داريا كورونسكايا وستيفن فاريل، «بوتين يرى ظرفاً عرضياً وراء إسقاط طائرة روسية قبالة الساحل السوري»، رويترز، 18 سبتمبر 2018، https://uk.reuters.com/article/uk-mideast-crisis-syria-russia/putin-seeschance-circumstances-behind-downing-of-russian-planeoff-syrian-coast-idUKKCN1LY05J ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.
308 - كان هذا بالتأكيد رأي المدير السابق للموساد، تامر باردو. انظر: دانيال سلامي، «رئيس الموساد السابق يشكك في قدرة روسيا على إخراج إيران من سوريا»، يديعوت أحرانوت، 14 أغسطس 2018؛ عاموس هاريل، «مع الوجود الروسي في سوريا، على سلاح الجو الإسرائيلي أن يكون دقيقًا للغاية»، هآرتس، 21 سبتمبر 2018.
309 - عاموس يادلين، "يجب أن يرحل الأسد"، يديعوت أحرونوت، 18 مايو 2016.
310 - نير بومز وكارولينا زيلينسكا، "إسرائيل ومنطقة خفض التصعيد الجنوبية: نظرة فاحصة على الحدود الإسرائيلية السورية"، ملاحظات تل أبيب، مركز موشيه دايان / جامعة تل أبيب، المجلد 14 العدد 12 (12 يوليو 2018)، ص 5.

311 - للحصول على أدق التفاصيل حول دعم إسرائيل للمعارضة السورية، انظر: إليزابيث تسوركوف، "داخل البرنامج السري الإسرائيلي لدعم المعارضة السورية"، فورين بوليسي، 6 سبتمبر 2018؛ دانيال ج. ليفي، "إسرائيل تعترف بتسليح المعارضة السورية المناهضة للأسد. خطأ فادح"، هآرتس، 31 يناير 2019؛ تسفي باريل، "التدخل الإسرائيلي البطيء في الحرب الأهلية السورية"، هآرتس، 23 يونيو 2017؛ عاموس هاريل، "لصد إيران، تُكثّف إسرائيل دعمها للمعارضة السورية، "تسليح 7 جماعات مختلفة""، هآرتس، 19 فبراير 2018.

312 - نوا لاندو، "نتنياهو وبوتين يجتمعان الأسبوع المقبل في موسكو"، هآرتس، 3 يوليو 2018.

313 - «نتنياهو يقول لبوتين: مصانع الصواريخ الإيرانية في لبنان قيد الإنشاء بالفعل؛ لن نقبل هذا التهديد»، هآرتس، 29 يناير 2018.

314 - عاموس يدلين، "حروب إسرائيل بين الحروب"، يديعوت أحرانوت، 7 سبتمبر 2018؛ يانيف كوبوفيتش، "حزب الله بنى مخازن صواريخ في قلب السكان المدنيين في بيروت"، هآرتس، 28 سبتمبر 2018.

315 - عاموس هاريل، "التفوق الجوي والاستخباراتي": رئيس أركان الجيش يكشف كيف هزمت إسرائيل إيران سليماني في سوريا"، هآرتس، 13 يناير 2019.

316 - نوعا لاندو، "الاتفاق الروسي الإسرائيلي واضح: إيران بعيدة عن الحدود، وقبول حكم الأسد"، هآرتس، 12 يوليو 2018؛ تسفي باريل، "أصبح الأسد السوري حليفًا لإسرائيل"، هآرتس، 3 يوليو 2018.

317 - "أمريكا وسوريا: فك الارتباط"، مجلة الإيكونوميست، 5 يناير 2019، ص 34.

318 - هيلين كوبر، "تقارب المصالح قد يؤدي إلى التعاون بين إسرائيل وممالك الخليج"، صحيفة نيويورك تايمز، 31 مارس 2014.

319 - يوئيل غوزانسكي، "العالم العربي والأزمة السورية"، INSS Insight، المجلد 461 العدد 2 (2013)، الصفحات 1-4.

320 - المرجع نفسه، ص 2.

321 - انظر جاكوب عبادي، "التقارب السعودي مع إسرائيل: ضرورات الأمن القومي"، دراسات الشرق الأوسط (2019)، ص 13.

الخلاصة: مصالح ظاهرة، شراكات خفية

322 - هيرب كينون، "نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق: احذروا من الملكيات الخليجية؛ فقيمهم تختلف عن قيمنا"، صحيفة جيروزاليم بوست، 11 ديسمبر 2018.

323 - "قطر: الحوكمة والأمن والسياسة الأمريكية"، خدمة أبحاث الكونغرس، 11 أبريل 2019، ص 7، https://fas.org/sgp/crs/mideast/R44533.pdf ، آخر وصول 5 يوليو 2019.

324 - إفرايم هاليفي، مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع كلايف جونز، 7 مايو 2016.

325 - انظر إيان بلاك، "تحت السطح مباشرة: إسرائيل ودول الخليج العربي وحدود التعاون"، تقرير مركز الشرق الأوسط التابع لكلية لندن للاقتصاد، مارس 2019، ص 37، http://eprints.lse.ac.uk/100313 /، آخر دخول 5 يوليو 2019.

326 - يائير إيتينجر، خصخصة الدين: تحول المجتمع الديني الصهيوني في إسرائيل، واشنطن العاصمة: مركز بروكينجز لسياسة الشرق الأوسط، مارس 2017، ص 4-7، https://www.brookings.edu/research/privatizing-religion-the-transformation-of-israels-religious-zionist-community /، آخر وصول 5 يوليو 2019.

327 - للاطلاع على الأيديولوجيا اللاهوتية للمستوطنين والقومية الدينية، انظر: جادي تاوب، المستوطنون، بيل: مطبعة جامعة بيل، 2010؛ إيديث زيرتال وأكيفا إيلدار، أسياد الأرض: الحرب على مستوطنات إسرائيل في الأراضي المحتلة 1967-2007، نيويورك: نيشن بوكس، 2007.

328 - «جنرال سعودي يصرح للتلفزيون الإسرائيلي بآمال السلام»، صحيفة تايمز أوف إسرائيل، 5 يونيو 2015.

329 - يمكن الاطلاع على كامل الحوار في "التحديات والفرص الأمنية المشتركة"، منتدى السياسة الإسرائيلية، نيويورك، 23 أكتوبر 2017، https://www.youtube.com/watch?v=RXM-atXcQkA ، آخر دخول 5 يوليو 2019.

330 - سيمون هندرسون، "العلاقات بين إسرائيل ومجلس التعاون الخليجي بعد خمسة وعشرين عامًا من حرب الخليج الأولى"، مراقبة السياسة: معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، خريف 2015، http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/israel-gcc-ties-twenty-five-years-after-the-first-gulf-war ، آخر وصول 5 يوليو 2019.

331 - مايكل هيرتسوغ، "استراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي الجديدة تُعلن للجمهور"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، مراقبة السياسة، 28 أغسطس 2015، على الرابط http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/new-idf-strategy-goes-public ، آخر دخول 5 يوليو 2019.

332 - ديفيد ماكوفسكي، "الضربة الصامتة: كيف قصفت إسرائيل منشأة نووية وأبقت الأمر سراً"، مجلة نيويوركر، 17 سبتمبر 2012.

333 - بول سون، "هل تستطيع السعودية إنتاج صواريخ باليستية؟ صور الأقمار الصناعية تثير الشكوك"، صحيفة واشنطن بوست، 23 يناير 2019؛ وكالة أسوشيتد برس، "يبدو أن السعودية تختبر برنامج صواريخ باليستية، كما تظهر صور الأقمار الصناعية"، صحيفة هآرتس، 26 يناير 2019.

334 - تسفي باريل، "هل تريد إيران حقًا تدمير إسرائيل؟"، هآرتس، 8 يناير 2019؛ سمادار بيري، "إسرائيل وسوريا والعالم من خلال عيون إيرانية"، يديعوت أحرونوت، 1 فبراير 2019.

335 - جودت بهجت، "الحرب المتصاعدة بين إيران وإسرائيل: الآثار الاستراتيجية"، سياسة الشرق الأوسط، المجلد 25 العدد 3 (2018)، ص 75.

336 - مقابلة المؤلف مع الفريق موشيه يعالون (احتياط)، تل أبيب، 21 مارس 2018.

337 - أمير تيبون، "بعد عامين، خيبت ممالك الخليج آمالها في ترامب بشأن كل شيء من إيران إلى السلام"، هآرتس، 25 يناير 2019.

338 - المرجع نفسه.

339 - إريك بوسنر، "الحجة ضد حقوق الإنسان"، صحيفة الغارديان، 4 ديسمبر 2014؛ زاكاري شابيرو، "السعودية ليست حليفًا لإسرائيل"، صحيفة هآرتس، 2 أبريل 2019.

340 - «نتنياهو: الدول تتهافت على إقامة علاقات مع إسرائيل»، صحيفة تايمز أوف إسرائيل، 7 مارس 2016. لم تقتصر مساعي إسرائيل الدبلوماسية على دول الخليج العربي فحسب، بل سعت في عهد نتنياهو جاهدةً إلى إقامة علاقات جديدة وإعادة بناء العلاقات القديمة في جميع أنحاء أفريقيا. انظر: الحاج بوبا نوحو، «إسرائيل تحاول إصلاح العلاقات مع أفريقيا»، صحيفة لوموند ديبلوماتيك (النسخة الإنجليزية)، ديسمبر 2017، ص 7.

341 - رافائيل أهرن، "رئيس الوزراء: تجديد العلاقات مع تشاد دليل على "المكانة المتنامية" لإسرائيل في العالم الإسلامي"، صحيفة تايمز أوف إسرائيل، 20 يناير 2019.

342 - «حوار حول الأمن والسلام في الشرق الأوسط: صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل، المملكة العربية السعودية واللواء المتقاعد يعقوب أميدرور، إسرائيل»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 5 مايو 2016، https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/aconversation-on-security-and-peace-in-the-middle-east ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019.

343 - انظر ديفيد ريمنيك، "شركاء في الانقسام"، مجلة نيويوركر، 22 أبريل 2019، ص 13-14.

344 - أمير تابون، "المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ستحضران مؤتمر ترامب للسلام في البحرين"، هآرتس، 22 مايو 2019.

345 - يوسي بيلين، "مؤتمر الولايات المتحدة والبحرين سابق لأوانه"، المونيتور أونلاين، 27 مايو 2019، https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/05/israel-united-states-bahrain-palestinians-peace-process.html ، تاريخ آخر دخول 5 يوليو 2019. انظر أيضًا: أوليفر هولمز، "الفوضى السياسية في إسرائيل تعرقل خطة جاريد كوشنر للسلام"، الغارديان، 30 مايو 2019.

346 - إليور ليفي وإيتامار إيشنر، "السعودية تدعو إسرائيل إلى قبول مبادرة السلام العربية لعام 2002"، يديعوت أحرانوت، 4 يونيو 2016؛ باراك ديفيد، "وزير الخارجية السعودي يرفض مطالبة نتنياهو "بتحديث" مبادرة السلام العربية"، هآرتس، 3 يونيو 2016.

347 - «مسؤول إسرائيلي يشيد بالملك السعودي لموقفه من إيران والاقتصاد»، صحيفة يديعوت أحرونوت، 16 يونيو 2016.

خالد غنام
عضو مجلس إدارة
مركز الانطلاقة للدراسات